الأربعاء 29 نيسان 2020
العدد 4038 السنة الرابعة عشرة
Mercredi 29 Avril 2020 no 4038 14ème année

20 صفحة
1000 ليرة

الأخبار
al-akhbar

www.al-akhbar.com

استطلاع

«الموجة الأولى» من الأضرار
ثلث العمّال فقدوا وظائفهم

6

عدّاد «كورونا» أمام «قطوع» المغتربين [8]

هندسات سلامة لم تقتصر على المصارف
المال العام في خدمة محظيين [2]

قلب أميركا على المصارف
[2 ـ 5]

(مروان طحطح)

على الغلاف

هندسات سلامة لم تقتصر على المصارف:

المال العام في خدمة شركات المحظيين

من المنتظر أن يطل حاكم مصرف لبنان، أي، عن لبّ الأزمة في مصرف لبنان، أي، وجرت على مدى سنوات طويلة وتحصّل من الخزينة العامة فائدة نحو مليار ليرة سنوياً. ما الدافع وراء ذلك؟ لا وجود لأي دافع قانوني. لا مصلحة عامة تُرتجى. ثمة حاكم يمارس ألعاباً تشبه «السحر»، تجعل المحظيين أثرياء على حساب دافعي الضرائب.

الوثائق التي حصلت عليها «الأخبار» كناية عن عقد موقع بين مصرف لبنان، وشركة «أوبتيموم إنفست»، ممثلة برئيس مجلس إدارتها - مديرها العام انطوان سلامة. والأخير معروف في الأوساط المالية والمصرفية باسم طوني سلامة، وبأن شركته تتولى جانباً من عمليات تسويق سندات اليوروبوندز.

وفي هذا العقد، لا يخفي سلامة الهدف المكتوب بوضوح: «بما أن المقترض بحاجة إلى سيولة لتغطية بعض الالتزامات المتوجبة عليه». هذه العملية تحقق ربحاً صافياً للشركة قدره 2,11 في المئة، من المال العام. وفي الوثائق التي حصلت عليها «الأخبار»، تقريش هذه النسبة من الربح تعني بقيمة 48 ملياراً و600 مليون ليرة

> تذرّع الحاكم بأن «المقترض بحاجة إلى سيولة لتغطية بعض الالتزامات»

عدة:

- الدفعة الأكبر كانت بذريعة اجتذاب دولارات يحتاجها الاقتصاد اللبناني لتمويل الاستيراد، ومنح بموجبها المصارف أكثر من 5 مليارات دولار كأرباح (راجع «الأخبار»، 13 كانون الثاني 2017).

- الدفعة الثانية كانت بذريعة الحفاظ على مصارف مهددة بالإفلاس، كُل تلك «الهندسات» كان يجريها سلامة مع مصارف. لكن الجديد الذي كشفته وثائق حصلت عليها «الأخبار»، تكشف أن «هندسات» سلامة لم تقتصر على القطاع المصرفي، بل تعدّته إلى شركات مالية. يكفي أن يكون صاحب الشركة من المحظيين لدى سلامة، ليمنحه قرضاً من مصرف لبنان، يشتري به سندات خزينة (أي أن الشركة تقترض من مصرف لبنان مالاً لتقرضه إلى وزارة المال). وتحقق الشركة نتيجة لذلك ربحاً صافياً، من دون أي جهد. تدفع الشركة لمصرف لبنان فائدة سنوية قدرها 5 في المئة، وتحصّل الفائدة نفسها على السندات التي اشترتها بقيمة 7,11 في المئة (بحسب معدلات الفوائد عند تنفيذ هذه «الهندسة»). هذه العملية تحقق ربحاً صافياً للشركة قدره 2,11 في المئة، من المال العام. وفي الوثائق التي حصلت عليها «الأخبار»، تقريش هذه النسبة من الربح تعني بقيمة 48 ملياراً و600 مليون ليرة لبنانية، «الشراء سندات خزينة من فئة 84 شهراً». وينص العقد على ان يتعهّد المقترض بأن يرهن لصالح مصرف لبنان، عندما يطلب الأخير، السندات التي سيشتريها، ضماناً لتسديد القرض وفوائده.

هذا العقد الموقع في 21-6-2017، يستند إلى مواد من قانون النقد والتسليف، أهمها الفقرة الأولى من المادة 102، التي تنص على الآتي: «يمكن المصرف (مصرف لبنان) أن يمنح قروضاً بالحساب الجاري بشكل فتح اعتمادات لمدة اثني عشر شهرا قابلة التجديد في حالات الضرورة لمرة واحدة على أن تكون مكفولة بسندات تجارية لا تتجاوز مدة استحقاقها السنة، او بذهب او بعملات اجنبية او بسندات قيم». لكن اللافت ان العقد لا ينص على كفالة، بل على تعهّد بالرهن، فضلاً عن ان المتعهّد برهنه هو سندات تستحق بعد 84 شهراً، لا بعد مدة سنة التي تنص عليها المادة القانونية.

ولا بد من الإشارة إلى ان ما حصلت عليه «الأخبار» ليس وثائق بكل بل هي هندسة واحدة، من أصل عدد مجهول، وسيبقى مجهولاً إلى ان يجري تدقيق جدي في كل ما ارتُكب في مصرف لبنان المركزي، على مدى 27 عاماً من حُكم سلامة. فالدافع وراء العقد، والوارد في عبارته الاولى «بما أن المقترض بحاجة إلى سيولة لتغطية بعض الالتزامات المتوجبة عليه»، يكشف طريقة عمل الحاكم. سلامة تصرّف مع اموال مصرف لبنان كما لو انها مال خاص. فحاجة المقترض إلى تغطية التزامات متوجبة عليه، لا تمنح أحداً، أي أحد، حق استخدام المال العام لتغطية تلك الحاجة.

(الأخبار)

قلب أميركا على المصارف

(مروان بوحيدر)

لليوم الثاني على التوالي تحرّك الشارع بصخب وعنف أكبر من دون أن تنأى منطقة عن الحركة الاحتجاجية، وتوسّع الغضب الشعبي الموجّه إلى المصارف، من الشمال إلى البقاع وصيدا وبيروت. غضب لا يُقارَن بما تركته المصارف، والمتوّج أخيراً بسرقة أموال المودعين وانهيار خرافي في سعر صرف الليرة، وغلاء متوحّش من دون مبرر لأسعار كثير من السلع. لكن هناك أيضاً حركة «غير شعبية»، سياسية بامتياز، يتقدّمها تيار المستقبل والرئيس سعد الحريري، كمدافع خفي وعلني عن حزب المصارف وحاكم المصرف المركزي رياض سلامة وعن «التركيبة» بأكملها. وهذه الحركة ظهرت مجدداً في محاولات حرف التظاهرات عن مسارها ضد البنوك، والعاب قطع الطرقات على الخطّ الساحلي ومفاصل البقاع وطريق المصنع نحو سوريا التي يديرها أحمد الحريري وبعض المشايخ المحسوبين على التيار، وبعض التحركات لحزب القوات اللبنانية في خط الساحل الشمالي. بالتوازي مع الحملات الإعلامية المضلّلة لتوجيه التظاهرات ضد الحكومة الحالية والرئيس حسان دياب، وكأنها المسؤولة عن الأزمات، إضافة إلى مئات الشائعات الأمنية والتحريضية والفتنوية.

الجيش حاول أمس تحسين الأداء وامتصاص ضغوط الميدان في غالبية المناطق من دون خسائر بشرية في صفوف المتظاهرين أو في صفوفه، مع تعليمات واضحة بعدم استعمال أي رصاص حي تحت أي ظرف، خصوصاً أن الضريبة كانت باهظة ليل الاثنين - الثلاثاء مع سقوط الشهيد فواز السمان في طرابلس.

هذا الضغط العملاني والنفسي على الجنود والضباط الذين تضاءلت قيمة رواتبهم أيضاً، وضغط المهمة على قيادة الجيش وكبار الضباط للقيام بدورها في حفظ الأمن ومنع الاحتجاجات من التحوّل إلى فوضى كاملة، يضع المؤسسة العسكرية في موقف هو الأصعب منذ نهاية الحرب الأهلية، وتحديّات أكبر من تلك التي تلت اغتيال الرئيس رفيق الحريري.

رئيس الحكومة استهل جلسة مجلس الوزراء أمس بالقول إن «خروج الناس إلى الشارع طبيعي، خصوصاً بعدما تبيّن لهم وجود محاولات سياسية لمنع الحكومة من فتح ملفات الفساد. نحن نتفهّم صرخة الناس ضد السياسات التي أوصلت البلد إلى هذا الواقع الاجتماعي والمعيشي والمالي والاقتصادي، ونتفهّم المطالب الشعبية بالإصرار على محاسبة الفاسدين الذين تسبّبوا بحالة الانهيار»، رافضاً «المحاولات الخبيثة لتحويله (التحرك) إلى حالة شغب، وبالتالي الاستثمار السياسي في حالة الشغب لخدمة مطامع ومصالح وحسابات شخصية وسياسية».

تصاعد الحركة الاحتجاجية اجتذب السفيرة الأميركية في بيروت دوروثي شيا على عجل، فزارت السرايا الحكومية معربة عن استيائها من أعمال الفوضى كما أشار بيان رئاسة الحكومة. وكتبت شيا على «تويتر» أن «شعور الشعب اللبناني بالإحباط بسبب الأزمة الاقتصادية أمر يمكن تفهمه، ومطالب المحتجين مبررة. لكن حوادث العنف والتهديدات وتدمير الممتلكات مقلقة للغاية ويجب أن تتوقف». طبعاً، مجرى الأحداث والنتيجة الأولية للغضب الشعبي، لم تصبّ في خانة ما تشتهي السفيرة الأميركية وحزب الله، بل انفجرت في وجه أكثر ما يعني الأميركيين في لبنان، أي النظام المصرفي، وحاكم المصرف المركزي.

> النتيجة الأولية للغضب الشعبي لم تصبّ في خانة ما تشتهي السفيرة الأميركية

وبمعزل عن الموقف من العنف، تضمّن بيان رئاسة الحكومة مواقف لافتة في زيارة شيا إلى السراي، لا سيّما أنها «جدّدت التأكيد على وجوب التعاون مع صندوق النقد الدولي». كما أعلنت عن «مساعدات إنسانية من الولايات المتحدة إلى لبنان لمساعدته في مكافحة وباء كورونا، وذلك عن طريق الجامعة الأميركية في بيروت»، من دون أن يفصّل البيان دور الجامعة ونوعية المساعدات.

القيام بها الحكومة لتجميد الانهيار وتصويب الإدارة المالية في البلد بدءاً من مصرف لبنان، لا تعفي مجلس الوزراء من تنفيذ مشروع مساعدة اللبنانيين المالية وإقرار خطط الطوارئ التي فشلت في مجلس النواب. وهذه قبل أن تكون مسؤولية الحكومة، هي مسؤولية مجلس النواب أيضاً كمشرّع، إذ إن الأعذار البروتوكولية والقانونية التي تسلح بها الرئيس نبيه بري لتأجيل النقاش أسبوعين في خطة الدعم بـ 1200 مليار لا تنفع في أوقات دراماتيكية ومصيرية خطيرة كتلك التي يمرّ بها البلد، خصوصاً أن السلطات دفعت مراراً رشاوى بالجملة والمفرق لصالح استقرار مؤقت، فيما تتأخر اليوم عن دفع واجبات إنقاذ شعبها من الجوع. وعليه، فإن الحكومة مطالبة بإقرار خطط الوزارات لا سيّما وزارتي الصناعة والزراعة وتأمين موارد غذائية مضمونة بشكل عاجل، والمجلس مطالب بتسهيل هذه الخطوات بدل تعقيدها وهدر المزيد من الوقت والمسارعة في انفجار الشارع نحو الفوضى.

وحفلت جلسة الحكومة أمس، بتكليف وزارة المالية الطلب من مصرف لبنان إعداد لوائح تتضمن مجموع المبالغ التي جرى تحويلها إلى الخارج اعتباراً من تاريخ 2019/1/1 ولغاية تاريخه مع تبيان نسبة المبالغ التي جرى تحويلها من قبل أفراد يتعاطون الشأن العام وتلك التي حولت لأسباب تجارية، مجموع المبالغ التي سحبت نقداً في الفترة عينها الموما إليها، مجموع المبالغ التي جرى تحويلها في فترة إقفال المصارف استناداً إلى قواعد الامتثال والتعاميم ذات الصلة. كما أقر مجلس الوزراء أربعة تدابير آنية وفورية لمكافحة الفساد واستعادة الأموال المتأتية عنه، وهي: تفعيل التدقيق الضريبي، التحقيق المحاسبي، تطبيق المادة الخامسة من قانون السرية المصرفية والرقابة المؤخرة لديوان المحاسبة.

(الأخبار)

ضوء أخضر لاستغلال الانهيار لمواجهة حزب الله

بين محاولة استغلال غضب الناس من الانهيار المالي، وبين المتظاهرين الذين لا يريدون سوى لقمة عيشهم، هناك ضوء أخضر أعطي لمواجهة حزب الله. كلمة السر واضحة، لكن اللعبة خطيرة بقدر خطورة انهيار البلد أمنياً

هيام القصيفي

من سوء الظن اعتبار أن عودة الرئيس سعد الحريري الى بيروت الأسبوع الماضي، كانت إيذاناً بأن أمراً ما بدأ التحضير له، من أجل مواجهة الحكومة الحالية. لكن الصدف البريئة في لبنان تكاد تكون قليلة، فيصبح ترك الحريري باريس في عز أزمة كورونا، ليعود الى بيروت في ظل الأزمة المالية المتفاقمة، أمراً مفاجئاً بحسب سلوكياته التقليدية. وإذا كانت المعارضة السياسية للحكومة حقاً مشروعاً ومطلوباً، فإن عودة المشهد الداخلي الى توتره بعد استراحة ثلاثة أشهر بفعل انتشار الوباء، مع تغطية إعلامية عربية واسعة تشبه التي حصلت أيام الأزمات الشديدة، تعطي جملة مؤشرات إلى أن ما يجري يتعدّى كونه معركة بين معارضة وموالاة، أو اهتماماً بتدهور أحوال الناس المعيشية المسؤولة عنها حكوماته وحكومة فريقه السياسي وبمشاركة القوى السياسية كلها، ليصبح العنوان الرئيسي هو مواجهة حزب الله وحده.

أولاً، صحيح أن انشغال الإدارة الأميركية بمتابعة كورونا وأزمتها الاقتصادية، متقدم كأولوية، إلا أنه لا يحرف النظر عن متابعة الفرق الدبلوماسية والأمنية ملفاتها، ولبنان لا يزال يشكل جزءاً من سلسلة مترابطة إقليمياً. ولأنه كذلك، فإن السيناريو الأميركي تجاه إيران واستطراداً لبنان لم يتغيّر. ولم يتبدّل معه المنحى الذي يتعلق بسلوك لبنان في أزمته النقدية والمالية درب صندوق النقد الدولي عبر شروط لا التباس فيها، وفي أزمته السياسية درب تطويع حزب الله الى الحد الذي باتت فيه المعادلة إما الانهيار أو تسليم حزب الله، تذكّر بمعادلة التسعينيات. هذا الجو الأميركي الذي ينقل لبنانياً، يوازيه إصرار على أن لا مفاتيح حلول تسلّم لأي طرف لبناني إلا بمقدار ما يتجاوب مع المطالب الأميركية، وإن بطريقة مرنة، كما يحصل مع بعض الشخصيات السياسية في المرحلة الأخيرة. والسقف العالي الأميركي الحالي ليس مرشحاً لأن ينخفض راهناً، مهما كان شكل الانهيار اللبناني، ولا سيما أن جهات رسمية لم تستوعب جدية التبليغ الأميركي منذ شهور أن «استقرار» لبنان لم يعد خطاً أحمر مطلقاً بالنسبة الى الأميركيين.

ثانياً، لا شك أن صعود حزب الله التدريجي منذ 17 تشرين الأول وإلى الأزمة الراهنة، في قيادة الحلول المطروحة للأزمة، وتحميل خصومه له مسؤولية تفاقمها في المقابل، أضاف إليه ثقلاً كان يتوقعه. فالحزب كان من داعمي عودة الحريري الى رئاسة الحكومة، وبالغ في «غنجه» له، من أجل استمراره رئيساً للحكومة قبل الاستقالة وبعدها. وهو كان مدركاً أن العاصفة مقبلة، مفضلاً أن تكون مواجهتها مشتركة مع المعنيين سابقاً وراهناً، بدل أن يتحمل وحده وزر الانهيار المالي والاقتصادي والمعيشي. أيّد الحزب دخول جميع القوى السياسية الى الحكومة ولم يضع فيتوات، لأنه مدرك تماماً معنى الاستفراد، ومغزى ما يعدّ له إقليمياً ودولياً، في وقت يريد فيه تعزيز أمن بيئته الاجتماعي الذي لحقه الانهيار أسوة بـ«البيئات» اللبنانية الأخرى. لكن بعد خروج الحريري من الحكومة، ورغم مهادنة بعض الأطراف المعارضة للحزب والحكومة الجديدة، لم يخفّ الضغط الداخلي على الحزب، لأن العهد والتيار الوطني الحر لم يسهّلا عليه المهمة. فالنائب جبران باسيل لم يجر مراجعة شاملة لمرحلة ما قبل سقوط الحكومة وما بعدها، أو نقداً شاملاً للنصف الأول من ولاية رئيس الجمهورية العماد ميشال عون، بل استمر على الإيقاع نفسه ونهج التفرد وتحميل المسؤولية للآخرين، وكان لا انتفاضة حصلت ولا وباء ولا انهيار اقتصادياً. وهذا وضع الحزب أمام مواجهة مكلفة مع حلفاء آخرين كالرئيس نبيه بري أولاً وأخراً. العارف كيف يميز نفسه عنه في لحظة حساسة. ومشكلة التيار

> أخطاء عسكرية وأمنية (وإعلامية مُخجلة) باتت جزءاً من مشهد مقصود يراد له أن ينفجر

اليوم أنه لم يعد في وضع سليم مهما كابر منظروه، وهو أصبح مربكاً بفعل غياب عدّة الشغل بعد تقهقر العهد، وخروجه من المشهد الإقليمي والدولي وبلاد الانتشار، وخياراته الحكومية غير الموفقة، وتذاكيه في ملف المصرف المركزي والمصارف عموماً. وأصبح أسير العدّ العكسي لنهاية العهد، مع ما يعنيه ذلك من حاجة الى مفاتيح دولية أميركية وإيرانية تساهم في تزكية خليفة رئيس الجمهورية، وهذا يؤدي به الى ضياع البوصلة حكماً. وهو أمر يترك تخبطاً واضحاً في أدائه السياسي ويزيد من الأثقال الداخلية على الحزب.

ثالثاً، لا يمكن اعتبار اشتعال طرابلس أو بيروت أو الشوارع الشعبية بأنه لحظة القوى السياسية المعارضة لحزب الله، وإن حاولت هذه القوى استخدام الناس وجوعهم وفقرهم بكل الطرق. التظاهرات هي وليدة تحركات شعبية بحت، لكن النقطة النافرة هي أن المصارف كانت تعرف ومعها القوى السياسية والعسكرية أنه في اليوم الذي ترفع فيه قيود التعبئة العامة سينفجر الناس في وجه المصارف وكل من يمسّ بلقمة عيشهم. هذا كلام قيل علناً في اجتماعات سياسية ومصرفية، لكن الخطورة فيه أنه ترافق مع تعزيز مقصود للتدابير المصرفية لدفع الناس الى الشارع ومعها القوى السياسية المعارضة، ما يؤدي الى إقفال طويل الأمد للمصارف. فالضوء الأخضر للمتظاهرين بسبب أداء المصارف السيئ المستمر من تشرين الأول وإمعانها في إذلالهم، يختلف عن الضوء الأخضر المعطى للأحزاب والقوى السياسية التي كانت على طاولة واحدة مع حزب الله في حكومة كان يصح سابقاً في إطار التمسك بمؤسسة أمنية في لحظة الانهيار. مصرف لبنان يتحمل أخطاءه وحده، وعلى الجيش أن يتحملها أيضاً. فما يحصل من أخطاء عسكرية وأمنية (وإعلامية مُخجلة) في الجبل وطرابلس وبيروت والبقاع، بعد كل تجارب الشهور الماضية، لا يمكن النظر إليه سوى أنه جزء من مشهد مقصود يراد له أن ينفجر.

(مروان بوحيدر)

في الواجهة

لازمة التسعينات في 2020: مَن لا يُستغنى عنهم!

اضحى حاكم مصرف لبنان الرجل الاقوى في الجمهورية (مروان طحطح)

في 17 تشرين الاول واجه شارع الانتفاضة الطبقة السياسية لاسقاطها من فرط فسادها. الان يوجّه شارع الصيارفة الصراع الدائر داخل الطبقة نفسها. المرتكبة اياها. بين من يريد التخلص من حاكم مصرف لبنان، ومن يريد الابقاء على راسه من فرط معرفته باسرارها وكنوزها

نقولا ناصيف

في 21 كانون الاول 2019، في اختتام زيارته الاخيرة لبيروت، اجتمع مساعد وزير الخارجية الاميركية لشؤون الشرق الادنى دافيد هيل بقائد الجيش العماد جوزف عون، ثم بحاكم مصرف لبنان رياض سلامة. بعض مَن كانوا اجتمعوا به قالوا انه اطرى الحاكم بفائض زائد، موضحاً ان ادارته تدعمه وقائد الجيش، وتحذر من التعرض اليهما. كانت اشارة واضحة لاولئك الذين تلاعبت بمخيلتهما فكرة التخلص منهما. حينذاك كان عون وسلامة في واجهة الحدث بعد انطلاق الحراك الشعبي قبل شهرين، وتسجيل ماخذ على الجيش لعدم منعه اقفال الطرق بداية، كأنه يقف على الحياد بين الشارع والطبقة السياسية، كما تسجيل ماخذ على حاكم مصرف لبنان لتسهيل فلتان الدولار وكان صعوده بطيئاً، الا انه تحرّك جدياً للمرة الاولى منذ عام 1993. كانت في بيروت وقتذاك احاديث رئاسية تناولت الرجلين كمرشحين محتملين رئيسيين، مع ان ولاية الرئيس ميشال عون بالكاد انهت نصفها الاول.

مغزى التذكير بهذه الواقعة موقفان لم يمضِ عليهما اخيراً وقت:

اولهما، وفق ما يذكر واسعو الاطلاع، ان لا اشارة اميركية رسمية وصلت الى السلطات اللبنانية حتى الساعة، ذكرت بانذار هيل قبل سنة ونصف سنة، وتالياً ليس ثمة كلام اميركي يصر على ابقاء الرجل - الموصوف بانه صديق موثوق به للاميركيين - في منصبه، ورفض اخراجه منه تحت طائلة فرض عقوبات صارمة ومكلفة في حق الدولة اللبنانية. لكن التذكير بالبراغماتية الاميركية يرتبط بدوره بالشركات الثلاث التي قيل ان الحكومة اللبنانية اصرت على توليها التدقيق المحاسبي في حسابات مصرف لبنان وارقامه. وهي تنتمي الى ما يدعى «المجمّع العسكري الصناعي»، المرتبط مباشرة بتوجهات الحكومة الاميركية، ما يشير الى ان واشنطن ليست بعيدة عن مراقبة ما يجري في الداخل اللبناني، من دون ان يعني ذلك انها ملتزمة، كما قبلاً، حماية الحاكم الحالي الذي ربما يكون قد استنزف. ما تريده في الواقع - من ضمن اخذها في الحسبان موازين القوى اللبنانية المحلية - ابقاء لبنان في ظل النظام المالي الدولي، والاستمرار في اتباع سياسة تطبيق العقوبات الاميركية سواء بازاء الارهاب او حزب الله.

ثانيهما، ان يوم أول من امس كان اختباراً اضافياً للمواجهة المفتوحة بين السلطة وحاكم مصرف لبنان الذي يتصرف كأنه الخصم الوحيد لها، وهو وحده يواجهها ويعتزم كسرها ويملك من عدّة الشغل ما يكفي. قبل ان يصدر رسمياً صباح البارحة تعميم تثبيت سعر الدولار على 3200 ليرة، كان قد سُرّب منذ مساء الاحد، ووصل الى كمّ هائل من الاشخاص في السلطة وخارجها. فُسّر بداية على انه خطوة الى الوراء اتخذها سلامة، ردأ على الاتهامات المساقة اليه بالاهمال الوظيفي حيال الهبوط المريع لليرة اللبنانية، واشعاراً لخصومه بمحاولة استيعابه هجومهم عليه. سرعان ما دحضت الساعات التالية هذا الاعتقاد، حينما لم يقرن سلامة تعميمه - هذا بالتدخل في السوق، كي يُظهر للصرافين - الشرعيين وغير الشرعيين - مخالبه على الاقل، وجدية مضيه في التعميم لوقف تمادي الانهيار. فاذا التعميم ورقي، بينما الصرافون كانوا اللاعبين الحقيقيين في رفع السعر الى 4200 ليرة. عنى ذلك للفور ان الرجل ماض في المواجهة، متسلحاً بعجز مجلس الوزراء - من داخله بداية - عن الخوض في مصير ولايته.

منذ اسابيع لا احد في صدارة الحدث الا حاكم مصرف لبنان. في الايام القليلة الاخيرة بدا انه فعلاً الاقوى في الجمهورية، في معزل عن حصانة ولايته وصلاحياته وخبرته المخضرمة في ادارة مصرف لبنان امتدت الى 27 عاماً. الاكثر مدعاة للانتباه ان الرجل، وبالتأكيد مَن هم فوقه ومَن هم تحته، يستعيدون قاعدة رافقت وجود الرئيس رفيق الحريري في السرايا ما بين عامي 1992 و1998، حينما قيل ان خروجه من الحكم سيؤدي الى انهيار العملة الوطنية بصفقة منقذها، ما يعيدها اذذاك الى ما كانت عليه عشية 6 ايار 1992. لذا لزم الحريري رئاسة الحكومة. بخروجه منها للمرة الاولى عام 1998، لم تنهر الليرة في مطلع عهد الرئيس اميل لحود العدو الاول للحريري. كذلك بعد اغتياله عام 2005. تداعت وقتذاك كل التوازنات السياسية والامنية في البلاد. وخرج الجيش السوري، فيما حافظت العملة الوطنية على استقرارها. ما بين ذلك العام حتى وصول خلفه الرئيس سعد الحريري الى السرايا في حكومته ما قبل الاخيرة عام 2016، لم تتزحزح ويبدأ هبوطها الا مع احتجازه في الرياض في تشرين الثاني 2017. من ثم - رغم مؤتمر سيدر - باشرت انحدارها التدريجي الى ان بلغ الذروة عشية 17 تشرين الاول المنصرم.

على مر السنوات التالية لاغتيال الحريري الاب - استكمالاً لما كان في ظله - لم تبقَ زاوية في الدولة لم تنهبها الطبقة السياسية او تسطو عليها ولا مال عام لم يهدر، الى ان اصبحت الخزينة خاوية تماماً. ترافق اعلان افلاس الدولة مع اعلان افلاس مماثل لمصرف لبنان بخلو خزينته من الاحتياطي الضامن والكافي من العملات الصعبة. في ذلك ايضاً يكمن مغزى ان الحاكم ليس المرتكب الوحيد ولا الاقوى. لكنه في الواقع اضحى اقوى واجهة عن الطبقة السياسية التي تناوبت على حكم البلاد طوال ثلاثة عقود. بعضها الكثير لا يزال اليوم في السلطة، لكن بعضها الآخر في المعارضة هو نصف التوام المرتكب. على غرار التسعينات، بدأ في الايام

> **سلامة العارف كثيراً باسرار القوى السياسية وكنوزها**

الاخيرة صعود النغمة نفسها. وهي ان اقالة سلامة ستفضي الى انهيار كامل للعملة الوطنية، ما يقتضي بقاؤه في منصبه. على نحو مطابق تماماً لما رافق الحريري الاب. اضف ان سلامة، والرئيس فؤاد السنيورة، هما الرمزان الوحيدان اللذان تبقيا من «الحريرية السياسية» التي خلّفها الرئيس الراحل، بعدما تفرّق رجاله الاوائل واختفوا او اخفيوا. للحريري الابن فضل كبير في انهيار هذه المدرسة، اخرهم الوزير السابق نهاد المشنوق الذي بات يتحدث عن «سنّية سياسية» لا «حريرية سياسية»، وعن ان سلامة بات رمزها القوي وآخر مساميرها.

سلامة غدا طوال 27 عاماً الثابتة الوحيدة في معادلة متحرّكة تقلبت فيها التوازنات الداخلية، الا انه تصرّف على انه حاجة للجميع، مقدار حاجته هو الى هؤلاء جميعاً بصفته مرشحاً دائماً للرئاسة، في ظل رئيس مقيم وفي غيابه. وظّف وأقرض وخدم وارضى واهدى ووهب وجارى. رافق اربعة رؤساء للجمهورية وثمانية رؤساء حكومة و16 حكومة. سهّل على نفسه التعايش مع الرئيس اميل لحود، فيما لم يكن في حاجة الى بذل الجهد مع خلفه الرئيس ميشال سليمان. كاد ان يفقد منصبه مع الرئيس ميشال عون لولا مقايضة اللحظات الاخيرة عام 2017، وقبل الكثير في ما تضمنه بعضها الذي يعود الى مخلفات معلقة منذ عقود منصرمة، وبعضها الآخر آني.

يتصرف الحاكم على انه ممن لا يستغنى عنهم، مع ان رئيس الوزراء الفرنسي الراحل جورج كليمنصو حسم الجدل بجملة شهيرة: المقابر ملأى باولئك الذين لا يُستغنى عنهم.

تقرير

سركيس حليس يتوارى عن الأنظار
الفيول المغشوش: موظّفون يقرّون برشى بمئات آلاف الدولارات

رضوان مرتضى

لم تتكشّف بعد كل فصول فضيحة الفيول المغشوش. نفط فاسد تسبب بأعطال في شركة الكهرباء على مدى سنوات، بموجب عقد جرى توقيعه عام 2005 يوم كان فؤاد السنيورة رئيساً للحكومة ومحمد فنيش وزيراً للطاقة والمياه، قبل أن يتكشّف أنّ وراءه موظفين ومديرين عامين وأصحاب شركات، وربما وزراء، تواطأوا لنهب المال العام وحرمان اللبنانيين من الكهرباء. لدى النائبة العامة الاستئنافية في جبل لبنان القاضية غادة عون تقرير يفيد بأنّ إحدى الشحنات التي وصلت الصيف الماضي ليست سوى نفايات نفطية، وتقرير آخر يفيد بأنّ الشحنة تحتوي على نفط يتضمن نفايات كيميائية. أما الحكاية فتبدأ من العقود، إذ إنّ العقد أُبرم مع «سوناطراك ـ الجزائر»، إلا أنّ المال صار يُدفع لاحقاً لشركة أخرى تحمل اسم «سوناطراك بريتيش فيرجين أيلاند»، وهي شركة «أوف شور» مقرّها بريطانيا. لكن هذه قصة أخرى.

لم تنته التحقيقات بعد في فضيحة الفيول المغشوش، إلا أنّ الرؤوس المدبّرة والمتورطة تمكنت من الهرب والاختباء، فيما كان عناصر فرع المعلومات يوقفون موظفين ومسؤولين صغاراً في المنشآت النفطية التابعة لوزارة الطاقة والمياه مشاركين في الفضيحة. فهل سيبقى الموظفون الكبار الذين أبرموا الصفقات وطلبوا التلاعب بالتحليلات وتزوير التقارير خارج القضبان؟ رغم أنّ التحقيقات بيّنت أنّ قصة التلاعب قديمة، لكنّها انكشفت أخيراً بسبب ازدياد عمليات الغش. على سبيل المثال، تشير مصادر قضائية إلى أن رئيس المنشآت النفطية سركيس حليس، أحد أبرز المشتبه فيهم في هذا الملف، أقفل هواتفه وغادر منزله إلى جهة مجهولة ليتوارى عن الأنظار. وقد أذعت القاضية عون، التي تُشرف على التحقيقات الجارية، على 21 شخصاً في الملف، وسطّرت أربعة بلاغات بحث وتحرٍّ بحق أربعة مشتبه فيهم رئيسيين في الفضيحة: حليس وصاحب شركة Zr المفوّض بالتوقيع عنها تبدي رحمة ومديرها العام ابراهيم الذوق ومدير المناقصات جورج الصانع. كما ادعت على المديرة العامة للنفط أورور فغالي وأصدرت 14 مذكرة توقيف وجاهية بحق 14 موظفاً بموجب جرائم التزوير واستعمال المزوّر وقبض رشى وتبييض أموال واحتيال وصرف نفوذ. وأتى الادعاء بعدما طلبت عون إذن ملاحقة من وزير الطاقة ريمون غجر بحق كل من الفغالي وحليس إثر تغييبهما عن جلسة استماع في القضية، موضوع الإخبار المقدم من المحامي وديع عقل، رغم أنهما تبلغا بموعدها وفق الأصول.

وعلمت «الأخبار» من مصادر مطّلعة على إفادات الموقوفين انكشاف دور كبير للذوق الذي كان يطلب تغيير نتائج تحاليل العيّنات في المختبرات. وفيما توارى الذوق عن الأنظار أيضاً، عادت الفغالي وحضرت إلى التحقيق، وتركتها عون رهن التحقيق. وهي نفت أي علاقة لها بالمختبرات أو تزوير التقارير والتلاعب بها. وعلمت «الأخبار» أنّها أبلغت المحققين أنّها كانت تأخذ «هدية» سنوية من الشركة على عيد الميلاد عبارة عن ذهب أو حقيبة نسائية، مشيرة إلى أنّ هذا النوع من الهدايا كان يصل إلى معظم الموظفين. أما الموقوفون الآخرون الذين يبلغ عددهم 17، فمعظمهم موظفون في المنشآت النفطية. فقد اعترف بعضهم بقبض رشى من «سوناطراك». وكشفت مصادر التحقيق أنّ التلاعب طاول عدداً من عمليات استيراد الفيول، مشيرة إلى أنّ عدداً من الموظفين كانوا يتقاضى الرشى بشكل دوري بما لا يقل عن 10 الاف دولار للموظف. يستعيد مصدر مطّلع على التحقيق، على سبيل التنذّر، إفادة أحد الموقوفين من منشآت الزهراني الذي أبلغ المحقق أنّه لم يجمع سوى 60 ألف دولار، فيما جمع آخرون مئات الآف الدولارات.

ونقلت مصادر قضائية لـ«الأخبار» أنّ التحقيق ينقسم إلى جزءين، الأوّل يتعلّق بتحديد المسؤولين عن إبرام العقد مع شركة لا يُعرف عنها شيء، علماً بأنّ العقد جرى توقيعه عام 2005 على اعتبار أنّه سيكون لمدة 3 سنوات قبل أن يُصار إلى تمديده

> **تشير المعلومات إلى تلاعب في العقد الذي وُقّع على أساس أنه من دولة لدولة**

دورياً، والثاني يركز على المتلاعبين بالتقارير، متحدثة عن وجود تقارير من منشآت الزهراني وتقارير من إحدى الدول تؤكد مطابقة العينة للمواصفات المحددة، لكنه في الحقيقة لم يكن مطابقاً، ما يعني وجود تواطؤ وتلاعب على مستويات كبيرة.

كذلك تشير المعلومات إلى أنّ هناك تلاعباً في أصل إبرام العقد الذي وُقّع على أساس أنه من دولة لدولة، قبل أن يتبين أنّ الشركة لا تورّد الفيول مباشرة، إنما تكلّف شركات أخرى باستئجاره من دون مراعاة المواصفات. وتكشف التحقيقات وجود تلاعب بالفواتير وتزوير في تقارير الكشف على الفيول للزعم بأنها مطابقة للمواصفات. وهذا لا يمكن أن يحصل من دون دفع رشى. وهنا قسمان من الرشى. الأولى تُدفع في المنشآت للتلاعب بالمواصفات، والثانية للمخلّصين الذين يدخلون الفيول إلى لبنان.

تجدر الإشارة إلى أنّ أول خيوط فضيحة الفيول المغشوش ظهرت إلى العلن منذ نحو سنة عندما تعطّلت الماكينات ليبدأ الحديث عن نفط مضروب أو فاسد. في الشحنة الأخيرة، التي خلص الفحص الرسمي أنها مطابقة للمواصفات، بيّن الفحص الذي أجرته كل من شركة كاريدنيز المشغلة للبواخر وشركة MEP المشغّلة لمعملَي الزوق والجية، في دبي، أن العيّنة غير مطابقة لمعايير الجودة. وهو ما أقرّت به الشركة لاحقاً، عارضة سحب الشحنة. غير أنّ غادة عون ارتأت التوسّع بالتحقيق، ولا سيما بعدما توصّل النائب العام المالي علي ابراهيم إلى عدم وجود هدر مال عام لكون الفيول الموجود لم تدفع الدولة ثمنه، أضف إلى ذلك تعهد الشركة المسؤولة بجلب فيول مطابق للمواصفات. لذلك أحال الملف إلى النيابة العامة الاستئنافية.

يقول مقدم الإخبار المحامي وديع عقل لـ«الأخبار»: «هناك فضيحة تتعلق بكيفية نقل المسؤولية من البائع إلى الشاري». يتحدث عن خمس شركات دولية جرى تعيينها للكشف على الشحنة أثناء إفراغها، لها وحدها (أي الشركات الخمس) حصرية إصدار إفادة عن الكمية والنوعية قبل ختمها. غير أنّ عقل يكشف عن باخرة اسمها «بالتيك» لديها إفادة من شركة في مالطا، وهي من خارج الشركات الخمس المنصوص عليها في العقد. ليس هذا فحسب، إذ إنّ الشركة المالطية أجابت بأنها لا تعرف «سوناطراك»، إنما قبضت التكاليف من شركة ZR energy. وهذا من شأنه أن يفتح مساراً موازياً في التحقيقات.

تجدر الإشارة إلى أنّ الموقوفين هم: مديرة مختبرات بيروت في المنشآت النفطية ديما ح. والمكلف بالتوقيع على نتائج التحليل ريمون ع. ومدير المناقصات جورج ص.، والذي يوصف باليد اليمنى لسركيس حليس وميرنا خ. ومن مختبرات طرابلس، أوقف محسن غ. وروجيه ع. ول. ح. فيما أوقف من مختبرات الزهراني كل من: رفعت ع. وش. ج. كما أوقف طارق ف. الذي يقدم نفسه على أنّه ممثل شركة «سوناطرك»، لكنه ليس مفوّضاً بالتوقيع عنها.

أمس، أحيل الملف إلى قاضي التحقيق الأول في جبل لبنان نقولا منصور الذي يُنتظر بدء تحقيقاته قبل إعادة الملف إلى النيابة العامة للمطالعة.

استطلاع

الأضرار اللاحقة بالعمّال والمؤسّسات: لا نزال في الموجة الأولى!

محمد وهبة

أجرت مديرية الإحصاء واستطلاعات الرأي في المركز الاستشاري للدراسات والتوثيق استطلاعاً يكشف عن تداعيات أولية للأزمة المالية وما تلاها من إقفال بسبب وباء «كورونا». أظهر الاستطلاع أن 30,8% من المؤسسات صرفت عمّالها، و10,8% خفّضت عددهم. كذلك تبيّن أن أكثر من 33% من العاملين في القطاع الخاص انقطع راتبهم بالكامل و22% خُفضت رواتبهم مع إبقاء نفس عدد ساعات العمل، و13% خُفضت رواتبهم مقابل خفض عدد ساعات عملهم، مقابل 31,5% لم تمسّ رواتبهم.

وعلى صفّة المؤسسات، كشف الاستطلاع أن مردود المؤسسات بدأ ينخفض، إذ إن أكثر من 51% انخفض مردودهم المالي بنسبة 50% وما دون، مقابل 49% انخفض مردودهم بأكثر من 50%.

ما الذي تشير إليه هذه النتائج؟ يقول رئيس المركز عبد الحليم فضل الله إن الخلاصة الأساسية الأولى من نتائج الأزمة». فالنتائج تشير إلى أن القوّة الشرائية للأجراء والعمال في لبنان تآكلت بفعل التضخّم الذي لم تشهد كامل مفاعيله بعد. والمؤسسات التي صرفت عمّالها هي مؤسّسات هشّة وليس لديها أرصدة كافية لمواجهة ضغوط الأزمة والصمود بوجهها، والمرجّح أن بعض المؤسسات الأخرى التي لم تصرف عمّالها، ستقوم في الفترة المقبلة بإجراءات مماثلة لما قامت به المؤسسات التي صرفت عمالها أو خفّضت رواتبهم أو أي إجراءات أخرى. بمعنى آخر، ستصبح الأزمة أكثر عمقاً يوماً بعد يوم.

ومن الأسباب التي ستؤدّي إلى تعميق الأزمة، معدلات التضخّم. فالمعدلات الظاهرة الآن لا تعكس بعد التضخّم الفعلي الناتج من التطوّرات السلبية. خطّ المواجهة الأول في هذه الأزمة هم العمال والأجراء الذين يشكّلون مصدر الطلب المحلي الذي انخفض «إلى حدود أن المؤسسات لم تعد تتحمل إبقاء العمال في وظائفهم، وعمدت إلى خفض أعمالها، وبعضها بدأ يخرج من السوق، وفق فضل الله.

هذا الوضع الحرج ليس سوى البداية. فعندما تنتقل الأزمة إلى المؤسسات الأكبر التي لديها قدرة أكبر على الصمود، أي عندما تُستنزف قدراتها هي أيضاً، سيصبح تسلسل الإجراءات من الخروج النهائي من السوق وصرف العمال وخفض الرواتب متسارعاً أكثر. ما يحصل اليوم هو أن المؤسسات الصغيرة بدأت تُمحى، فيما الصمود يقتصر على مؤسسات فردية أو شبه فردية لديها علاقات عمل مرنة مع عمالها (لا تصرّح عنهم، يمكنها الاستفادة من خبراتهم غبّ الطلب، ليس لديهم ديون مصرفية...).

اللافت أن العيّنة المستطلعة تشمل العمال والموظفين ولا تشمل أجوبة من أصحاب المؤسسات. ما يرد من نتائج هو ما ورد على لسان العاملين.

على أي حال، هذه النتائج ترتّب تداعيات اقتصادية واجتماعية هائلة، يتطلب التعامل معها سرعة ومرونة كبيرة في بلد تبدّدت موارده بالعملة الأجنبية وغارق في خسارة تبلغ 83 مليار دولار تستقطب صراعاً ضخماً بين أصحاب الرساميل وأصحاب المداخيل المتوسطة وما دون. عدد الأسر التي ستحتاج إلى مساعدة مباشرة سيزداد بشكل مطرد. سيتزايد عدد الذين سيصبحون على حافة المجاعة، وكذلك سيتراجع عدد كبير ممن كانوا مصنّفين تحت خطوط الفقر العليا، إلى خطوط الفقر الأدنى، ومن هم بين الخطين الأعلى والأدنى سيحتاجون إلى رعاية خاصة. ومع مرور الوقت، الغالبية ستكون تحت خطّ الفقر الأدنى أي الذين يحتاجون إلى مساعدة دائمة. «كلما مرّ الوقت، سيزداد عدد هؤلاء» يقول فضل الله. إذاً، هناك حاجة إلى الإنقاذ السريع من الاحتمالات الصعبة. عملية الإنقاذ يجب أن تكون على شكل تغيير نوعي في برامج شبكات الأمان الاجتماعي. فالشبكة الحالية القائمة على برنامج استهداف الفقر، والآليات المطروحة لتوسعتها لا تتناسب مع حجم الكارثة المرتقبة. «الأمر يتطلب تقديمات جديدة ومختلفة ونوعية تتلاءم مع الواقع الجديد الناتج من ضعف القدرة الشرائية. هناك مساعدات يجب أن تذهب إلى أسر فقدت دخلها بالكامل، وهناك مساعدات يجب أن تذهب إلى أسر فقدت جزءاً من دخلها وباتت بين أفرادها عاطلون من العمل... وهناك مساعدات يجب أن تذهب إلى المؤسسات التي قد تكون على حافة السقوط. يجب تكريس مقاربة اجتماعية واقتصادية جديدة من أجل تأمين التمويل للتوفير في فاتورة دعم لخسائر ضخمة. فهذا الدعم سيتحوّل إلى عبء على الموازنة وضغط إضافي على سعر الصرف. لهذا، فإن مقاربة خسائر المؤسسات يجب أن تتحوّل إلى مقاربة اجتماعية لتقليص كلفة البطالة والفقر وإبطاء سرعة خروج الناس من سوق العمل» بحسب فضل الله.

> **يجب إحداث تغيير نوعي في برامج الأمان الاجتماعي**

في المجمل، سينكمش الناتج المحلي الإجمالي، وسيتقلص معه الناتج الفردي إلى 5 آلاف دولار بدلاً من 10 آلاف حالياً. «سنعود إلى النقطة الصفر، أي كما كان الناتج الفردي عندما خرج لبنان من الحرب الأهلية، لكن بفارق أساسي يكمن في وجود أزمة مالية ونقدية وانتشار وباء كورونا».

ثلث العمال فقدوا وظائفهم!

تركت الأزمة الاقتصادية والنقدية، والتي تفاقمت بشكل كبير بعد حراك السابع عشر من تشرين، آثاراً كبيرة على الواقع المعيشي والحياتي للبنانيين، ثم أتت أزمة فيروس «كورونا» لتفاقم الأزمة بشكل كبير جداً، فتوقف معظم الأعمال والأنشطة الاقتصادية، ما أدى إلى إقفال العديد من المؤسسات التجارية والصناعية والخدمية، وصرف عدد كبير من العمال من أعمالهم وخفض رواتب البعض الآخر.

ومن أجل الوقوف على تبعات هذه الأزمات وقياس تأثيراتها، أجرت مديرية الإحصاء في المركز الاستشاري للدراسات والتوثيق استبياناً لمعرفة طبيعة انعكاس الأزمة على المواطنين اللبنانيين وحجم تأثيراتها. تضمن الاستبيان الذي أجري بين 2020/04/05 و2020/04/10 مجموعة من الأسئلة تمحورت حول نوع التأثيرات التي انعكست على اللبنانيين وحجمها ومستوى تدهور الوضع المعيشي والحياتي، علماً بأن هذا الاستبيان يعطي مؤشرات عامة عن الأزمة ولا يغني عن دراسة متكاملة بالعينة.

بلغ عدد أفراد العينة 380 مستطلَعاً اختيروا عشوائياً من جميع شرائح المجتمع اللبناني ومن كل المناطق والمذاهب، مع هامش خطأ نسبته 5% تقريباً وبحدود ثقة 95%، ومع تباين بحدّه الأقصى. وراعت العيّنة المعتمدة التوزّع المذهبي والمناطقي، وشملت الفئات العمرية التي لها علاقة بقوة العمل.

> **سيتزايد عدد الذين يقفون على حافّة الجوع وكلما تعمّقت الأزمة ازداد عدد الفقراء**

على المستوى المناطقي، ضمت العينة 14,2% من بيروت، و36,7% من جبل لبنان، و11,6% من الجنوب، و12,9% من البقاع، ومن الشمال وعكار 25,2%.

- السؤال الأول: قطاع العمل

بيّن الاستبيان أن نحو 18% من المستطلَعين يعملون في القطاع العام، مقابل أكثر من 82% يعملون في القطاع الخاص.

- السؤال الثاني: إذا كان قطاع العمل هو القطاع العام، فما هو نوع عقد العمل؟

أكثر من 94% ممن يعملون في القطاع العام يخضعون لعقد عمل ثابت، مقابل 4,4% متعاقدين، و1,5% مياومين.

في ما يتعلق بالعاملين في القطاع الخاص، تبيّن أن أكثر من 58% منهم هم موظفون أو عمال، و42% هم من أرباب عمل أو ممن يعملون لحسابهم.

- السؤال الثالث: إذا كنت تعمل في القطاع الخاص، كيف انعكست الأزمة على وضعك المعيشي؟

أكثر من 33% من المستطلَعين انقطعت رواتبهم بالكامل، فيما 31,5% لم تُمسّ رواتبهم، و22% جرى خفض رواتبهم مع إبقاء عدد ساعات العمل نفسه، و13% خفضت رواتبهم مقابل خفض عدد ساعات عملهم.

- السؤال الرابع: بالنسبة إلى أرباب العمل، ما هي الإجراءات المتخذة بالنسبة إلى القوى العاملة؟

نحو 31% من أرباب العمل وأصحاب المؤسسات لجأوا إلى إيقاف كامل للعاملين لديهم، فيما عمد نحو 10% إلى خفض العدد جزئياً، ولم يتّخذ نحو 13% أي إجراء.

تجدر الإشارة إلى أن أكثر من 45% من المستطلعين ممن هم أرباب عمل يعملون لحسابهم وليس لديهم عمال، لذلك لم يتخذوا أي إجراءات.

وفي ما يتعلق بدفع الرواتب، فإن 43,5% لم تُدفع رواتبهم بشكل كامل، ونحو 39% دُفعت كالمعتاد، و17,4% خفضت رواتبهم جزئياً مع خفض ساعات العمل.

كذلك تبيّن أن المؤسّسات التي خفضت عدد العاملين لديها لم تنحُ منحىً واحداً في التعامل معهم لجهة دفع الرواتب. فأكثر من 14% لم يدفعوا الرواتب بشكل كامل حتى للعمال الباقين، و36% تقريباً دفعوا الرواتب كالمعتاد، و50% عمدوا إلى خفض جزئي للراتب مع إنقاص عدد ساعات العمل.

أما المؤسسات التي لم تصرف أياً من عمّالها، فإن 93% منها استمرت في دفع الرواتب كالمعتاد، مقابل 7% عمدت إلى خفض جزئي للراتب مع إنقاص عدد ساعات العمل.

- السؤال السادس: انعكاس الأزمة على المردود المالي لأرباب العمل والمؤسسات؟

انعكست الأزمة سلباً على المردود المالي لأرباب العمل وأصحاب المؤسسات، فأكثر من 51% من المستطلَعين من أصحاب المؤسسات وأرباب العمل انخفض مردودهم بنسبة 50% وما دون، ونحو 49% منهم انخفض مردودهم بأكثر من 50%.

- السؤال السابع: هل تتلقى مساعدات اجتماعية؟

نحو 6% يتلقّون مساعدات اجتماعية، مقابل 94% لا يتلقون أي مساعدات.

- السؤال الثامن: ما هو نوع المساعدة التي تتلقاها؟

50% من المساعدات التي تلقّاها البعض هي مساعدات عينية، ونسبة مماثلة تلقّاها البعض على شكل مساعدات مالية. وتجدر الإشارة إلى أن مصدر هذه المساعدات بشكل رئيسي هو البلديات وبعض مؤسسات المجتمع المدني والأقارب والأرحام.

- انعكاس الأزمة على العاملين في القطاع الخاص

أظهرت النتائج أن الجزء الأكبر من العاملين الذين انقطعت رواتبهم هم في محافظة الشمال (62%)، تليهم محافظة البقاع (41%)، ثم محافظة بيروت (37%) فالجنوب (33%). وسُجّلت أدنى نسبة في محافظة جبل لبنان (16%).

- انعكاس الأزمة على أصحاب المؤسسات وأرباب العمل

سجّلت محافظتا البقاع والجنوب أعلى نسب للمؤسسات التي خفضت بشكل كلي أعداد العاملين لديها (45% في البقاع و43% في الجنوب). يشار إلى أن تدنّي هذه النسبة في محافظة الشمال (27%) مقارنة مع محافظتي البقاع والجنوب يعود إلى ارتفاع نسبة الذين يعملون لحسابهم في هذه المحافظة (54%)، وهم أصحاب التجارات والصناعات الصغيرة.

- انعكاس الأزمة على المردود المالي لأرباب العمل والمؤسسات

ظهر جلياً انعكاس الأزمات الاقتصادية والنقدية وأزمة وباء كورونا على المردود المالي (حجم الأعمال) للمؤسّسات والشركات العاملة في القطاع الخاص، الذي تراوح تراجعه بنسبة 35% إلى 80%. في الجنوب والبقاع، أكثر من 70% من المؤسسات سجلت تراجعاً في مردودها المالي بأكثر من 50%، بينما بلغت هذه النسبة في محافظة بيروت 56% وفي محافظة جبل لبنان 45%.

انعكاس الأزمة على الوضع المعيشي للعاملين في القطاع الخاص

المحافظة	انقطاع الراتب	الراتب كما هو	تخفيض الراتب	تخفيض الراتب مقابل تخفيض ساعات العمل
بيروت	37,1	31,4	22,9	8,6
جبل لبنان	16,4	31,5	31,5	20,5
الجنوب	33,3	37,5	16,7	12,5
البقاع	41,2	41,2	5,9	11,8
الشمال	62,5	21,9	12,5	3,1

انعكاس الأزمة على حجم القوى العاملة في القطاع الخاص

المحافظة	تخفيض كلي	تخفيض جزئي	لا شيء	يعمل لحسابه	المجموع
بيروت	20	40	10	30	100%
جبل لبنان	26,7	13,3	15,6	44,4	100%
الجنوب	42,9	7,1	14,3	35,7	100%
البقاع	45		10	45	100%
الشمال	26,8	7,3	12,2	53,7	100%

نسب تخفيض الرواتب للعمال

	تخفيض جزئي لعدد العمال	عدم تخفيض لعدد العمال
عدم دفع الرواتب بشكل كامل	14,3%	-
دفع الرواتب كالمعتاد	35,7%	92,9%
تخفيض جزئي للراتب مع تخفيض ساعات العمل	50%	7,1%
المجموع	100%	100%

تراجع حجم المردود المالي للمؤسسات في القطاع الخاص

المحافظة	50% وما دون	أكثر من 50 %	المجموع
بيروت	44,4	55,6	100%
جبل لبنان	55,2	44,8	100%
الجنوب	30	70	100%
البقاع	25	75	100%
الشمال	65,2	34,8	100%

(مروان طحطح)

تقرير

جنبلاط يستجدي الطمأنينة ولا يريد «الحرب»!

ميسم رزق

علاقة وليد جنبلاط بـ«العهد» تشبه وليد جنبلاط نفسه: لا ثبات! لا مجال فيها لتهدئة طويلة، ولا لهدنة مُستدامة. بل مُصالحات «غير ودّية» تنتهي في اليوم التالي لأي يوم شوفيّ طويل. لكن، هذه المرة هي أكثر المرات التي يحتار فيها رئيس «الاشتراكي» في كيفية مقاربة «الخطر»: بتفعيل كاسحة الألغام فوقَ خاصرة الجبل الرخوة على قاعدة «إما يلغيني أو الغيه»؟ أم بضبط «غلّ» العهد مستنجداً بـ«صديق»؟

لا شيء اليوم يُضاهي غضب جنبلاط. يُدرك أن لبنان الذي «غرّقه» بالمكاسب بعد الحرب انتهى، وأنه لم يعُد قادراً، وحده، على احتكار علاقة الدروز بالدولة. لكنه يرفض حتى الآن رفع الراية البيضاء، والخروج من «الخدمة» نهائياً. انفلشت كل جبهات المواجهة وتشابكت، لكن أحداً من «الرفاق» في «ثورة الأرز» لا يهُبّ لنُصرته، فكلّ منهم «همّه ع قدّو» ويُريد أن يواجه وحده. أصلاً جنبلاط نفسه قالها: «لا أريد أحلافاً ولا محاور». وهذه لهجة من لا يُريد «الحرب»، بل من «يستجدي» الطمأنينة.

يعيش زعيم المختارة عصر الأزمات: أزمة توريث، وأزمة زعامة، وأزمة «مُحاسبة»، وأزمة جوع دفعته إلى اتخاذ خطوات لدعم الأسر المحتاجة وتوزيع الحصص الغذائية وتشجيع زراعة القمح والعدس والحبوب وتأمين مخزون الأدوية، فضلاً عن توتر مالي وسياسي، يُضاف إليه توتّر أمني ناتج عن ارتفاع منسوب الاحتقان في الجبل.

قبل أيام، شنّ جنبلاط، عبر قناة «العربية»، هجوماً على العهد وحكومة الرئيس حسان دياب، ولم يوفّر حزب الله الذي سمّاه «الانقلابي» من الهجوم. من سمعه ظنّ أنه يكرّر تجربة عام 2005، ولن يخرُج منها «إلا قاتلاً أو مقتولاً». لكن، ليس صعباً على من يعرف الرجل أن يدرك أنه يرفع صوته حين لا تلقى مُطالباته صدى.

يقول العارفون إن «استعانة جنبلاط بحزب الله على ميشال عون لا تتوقّف». منذ «حادثة قبرشمون» وعودة التنسيق بين مسؤولي الحزبين، لا ينفك الجنبلاطيون يُطالبون الحزب بوضع حدّ لـ«تهوّر» رئيس الجمهورية ميشال عون وصهره الوزير السابق جبران باسيل. وقد زادت المُطالبة بعد حالة «الاحتقان» التي ولّدتها «صفحة إذاعة الشوف المسيحية»،

> **اللواء إبراهيم دخل على خط خفض الاحتقان في الجبل**

أخيراً، يبدو كأنه يقول له: «افعَل شيئاً» مع ميشال عون. وهذا إن دلّ على شيء، فعلى عدم قدرته على المواجهة وحيداً كما في قبرشمون. والدليل أنه سرعان ما عادَ ونفى عن الحزب تهمة «الانقلاب والسيطرة على البلد»، وحذر مناصريه من المندسين، وأدان «الكلام المحرّض على الفتنة» للمستشار السياسي في الكونغرس وليد فارس الذي تحدث عن انتشار لحزب الله في مناطق مسيحية ودرزية.

من يعرف الرجلَ يدرك أنه يرفع صوته حين لا تلقى هتافاته صدى (مروان طحطح)

ملف

4 إصابات حصيلة الجولات الميدانية على المناطق
عدّاد «كورونا» أمام «قطوع» المغتربين

من اصل أكثر من ستة آلاف فحص عشوائي اجرتها فرق وزارة الصحة في المناطق الاسبوع الماضي، سُجّلت اربع إصابات فقط. ولئن كانت المناطق تحتاج حكماً إلى عدد أكبر من الفحوصات، إلا ان الارقام تنسجم والمسار التفاؤلي الذي يحافظ عليه لبنان حتى الآن. لكنه يتوقف على تجاوز «قطوع» المُغتربين الذين وصل منهم أمس أكثر من 600

هديل فرفور

«لبنان في فوضى عارمة، لكنه يُبلي حسناً في ملف كورونا». عنوانٌ مُقال ورد في صحيفة «واشنطن بوست» الأميركية، قبل نحو أسبوع، تناول فيه أداء لبنان في مكافحة الفيروس، مُشيراً إلى أنّه سجل إصابات محدودة أقل بكثير من النزوح التي تقل عنه في عدد السكان، والتي «يُنظر إليها على أنها قامت بعمل جيد في إدارة انتشار كوفيد 19».

> لبنان يحتلّ المرتبة 93 في مجمل الإصابات، ما يجعله ضمن الحالات «الباردة»

اليوم، تزداد ملامح الفوضى في لبنان أكثر فأكثر، مُبدّدةً الأنظار عن الفيروس، فيما يفرض التوقيت الراهن تركيزاً أكثر من أي وقتٍ مضى على مراقبة وضعيته في ظلّ توفّر تحدّيين جديدين - إلى تحدي التظاهرات والتجمعات - يتمثلان في عودة أكثر من 4 آلاف مغترب وفي إعادة الفتح التدريجي للمؤسسات والمصالح التجارية والصناعية. عالمياً، لا يزال لبنان يحتلّ المرتبة 93 في مجمل الإصابات، ما يجعله ضمن الحالات «الباردة»، وذلك استناداً إلى الأرقام الرسمية الصادرة عن وزارة الصحة التي لا تزال، حتى الآن، تسير في مسار يبعث على التفاؤل. وبمعزلٍ عن أرقام العدّاد اليومي للإصابات الذي كانت حصيلته، أمس، عشر إصابات جديدة (سبع منها أعلنتها وزارة الصحة صباحاً من بين 1512 فحصاً، وثلاث أعلن عنها مُستشفى رفيق الحريري الحكومي مساءً من أصل 294 فحصاً)، فقد كان لافتاً قلة الاصابات بين نتائج فحوصات العينات العشوائية التي جُمعت من المناطق. فمن 6524 فحصاً (حصيلة الجولات الميدانية التي نظّمتها وزارة الصحة خلال الأسبوع الماضي)، سُجّلت أربع إصابات فقط (واحدة في الشياح، واخرى في بنت جبيل وثالثة في جزّين ورابعة في برج حمود)، «وهو ما يعدّ مؤشراً إيجابياً»، بحسب مصادر في وزارة الصحة، علماً بأن هناك مسار تتبّع خاصاً بمنطقة برج حمود التي ارتفعت فيها أعداد الإصابات خلال الأيام الماضية، «وعليه طلبت بلدية عنجر من وزارة الصحة إجراء فحوصات للمقيمين فيها بسبب مخالطتهم للعديد من المقيمين في برج حمود»، وفق المصادر نفسها.

ولكن، هل تُعدّ أرقام هذه الفحوصات كافية لاتخاذ قرارات بالتراجع عن إجراءات التعبئة العامة؟ وماذا عن المخالطين لهذه الحالات؟ وهل اتخذت المناطق التي سجّلت فيها الإصابات احتياطاتها وتأكّدت من منع العدوى؟

الإجابات عن هذه التساؤلات تُؤدي حكماً إلى رفع عدد الفحوصات المخبرية واستكمال الجولات الميدانية واللجوء إلى الفحوصات السريعة المتعلقة باكتساب المناعة لدى الأشخاص الذين من المحتمل أن يكونوا قد أصيبوا بالفيروس من دون أن يكونوا على علم بالأمر (فحوصات الـantibodies التي تظهر اكتساب الشخص مناعة ضد الفيروس). ووفق أحد أبرز مُستوردي الفحوصات المخبرية في لبنان، فإنّ استيراد الفحوصات السريعة ما زال متوقفاً على موافقة وزارة الصحة، مُشيراً إلى أن لبنان يستورد حالياً بمعدّل عشرة آلاف فحص كل أسبوعين، وسبق أن استورد 35 ألف فحص «بانتظار وصول شحنة من 25 ألف فحص في الأيام المُقبلة». وهذا الواقع، بحسب مصادر وزارة الصحة، «يدلّ على التوجه نحو رفع عدد الفحوصات»، مُشيرةً إلى أن الجولات الميدانية على المناطق «ستتوقف الى حين الانتهاء من فحوصات المغتربين الذين بدأوا بالوصول تباعاً حتى الثامن من أيار المُقبل».

(مروان بو حيدر)

وفي هذا السياق، حطّ 636 مُغترباً لبنانياً، أمس، في مطار رفيق الحريري الدولي، عبر ست رحلات آتت من باريس (طائرتين)، الدمام، لارنكا، لاغوس، وبرازافيل، على أن تصل 32 رحلة تباعاً من الخميس حتى يوم الجمعة الموافق للثامن من أيار.

ووفق المعلومات، فإنّه ستُتخذ الإجراءات نفسها التي اتُخذت أثناء وصول الدفعة الأولى من المُغتربين، لجهة إجراء الفحوصات المخبرية في المطار وإنزال الوافدين في فنادق إلى حين صدور النتائج مع مراقبتهم والحرص على التزامهم بالحجر المنزلي. وبالتالي، فإن ارتفاع أعداد الفحوصات في الأيام المُقبلة سيكون مرتبطاً بإجراء الفحوصات للوافدين الذين يُقدّر عددهم بأكثر من أربعة آلاف، علماً بأن الطائرتين الآتيتين من باريس حملتا إحداهما 240 فحصاً pcr والأخرى نحو نصف طن من الأدوية والمُستلزمات الطبية، بحسب بيان للسفارة اللبنانية في فرنسا، مُشيرةً إلى «الجهد المُشترك بين السفارة ومكتب طيران الشرق الأوسط في باريس وجمعيات مدنية لبنانية وعدد من الخيّرين».

الجدير ذكره أن العدد الإجمالي للوافدين على متن رحلات الدفعة الأولى بلغ 39 مُصاباً من أصل نحو 2400 راكب، وهو ما يُمثل نحو 5% من عدد المُصابين في لبنان (717)، ونحو 7% من عدد المُصابين الفعليين (548).

استراتيجية الحدّ من المخاطر
كيف خسرت إدارة ترامب المعركة أمام الوباء؟

بيّن الانتشار السريع للوباء المعولَم أن لا حصانة لفردٍ او دولة. سيعتاد «عالم ما بعد كورونا» على أنماط جديدة، إن كانت اجتماعية، اقتصادية او حتى سياسية. وما كان بدا قبل فترة من تَمدُّد الفيروس، سيتّخذ منحىً أسرع: صعود الصين إلى صدارة المشهد الدولي، في مقابل تآكل دور الولايات المتحدة. نظراً الى ثقل التداعيات التي سيتركها «كورونا» على دولٍ اختارت، عمداً أن تستجيب متأخرّة لـ«كوفيد-19»، ظنّا منها أنها بهذه السياسة، تحمي اقتصادها

علي سرعيني

أعلن المؤشّر العالمي للأمن الصحي نتائج تقييم قدرات 195 دولة في الاستجابة للكوارث الصحية. تقييمٌ أعدّه مركز «جونز هوبكنز» للأمن الصحي و«وحدة الاستخبارات الاقتصادية» (EIU)، ونُشر للمرة الأولى عام 2019. وفق النتائج، تصدّرت الولايات المتحدة الترتيب، متقدّمة بفارق كبير على المملكة المتحدة التي احتلّت المرتبة الثانية، وتلتهما كلٌّ من هولندا وأستراليا وكندا. تُبيّن التهديدات السابقة للأوبئة العابرة للحدود، من «سارس» إلى «إيبولا»، صدارة أميركا لجهة التكنولوجيا والمعرفة والحلول، لكنّ هذه الحال تبدّلت في ظلّ «كورونا». من هنا، يمكن طرح سؤالين: كيف لدولةٍ بإمكانات هائلة أن تفشل بهذه الطريقة الفاضحة؟ ولماذا لم تنتهز الفرصة للاستفادة من تجارب الدول الأخرى في إدارة الوباء؟ متأخراً، اعترف الرئيس الأميركي، دونالد ترامب، بخطورة الجائحة الوبائية، برغم التحذيرات ممّا هو قادم. شكّل الفيروس، مثلاً، صدمةً للصين، كما إيطاليا حيث انتشر على نطاقٍ واسع وضع هذا البلد في الترتيب الثاني من حيث عدد الوفيات. تجربتان كان يمكن لأميركا الاستفادة منهما، لكنّها لم تفعل، حتى باتت الإدارة الارتجالية للأزمة الصحية وتداعياتها الاقتصادية الهائلة، تهدّد فرص بقاء ترامب في البيت الأبيض لولاية ثانية.

يكشف التقييم الأولي لاستجابة الإدارة الأميركية للفيروس عن عاملين تسبّبا في تسارع انتشاره: الأول تمثّل في البطء، ما أدّى إلى تفشّي الوباء على نطاقٍ غير مسبوق، بعدما خطت الولايات المتحدة على طريق الاستراتيجية الإيطالية في إدارة المرض: الاستجابة المجزّأة وتالياً ارتفاع التكلفة البشرية. في هذا الإطار، يشير ويليام غالستون، مستشار الرئيس الأميركي الأسبق بيل كلينتون، إلى أن الرئيس الحالي «لم يأخذ تفشّي الوباء على محمل الجد، حين كان فريقه قلقاً للغاية في شأنه. الاستجابة المتأخرة أجبرتنا على تبنّي استراتيجية الحدّ من المخاطر، والتي وجّهت ضربة قاسية إلى صحة الأميركيين وحياتهم». أما العامل الثاني، فتجسّد من خلال نشر معلومات مضلّلة حول «كورونا»، والتركيز على لوم الصين واتهامها بنشر الفيروس. في مرحلة لاحقة، حرص ترامب على تحدّي الطبيعة «التهديدية» للمرض الجديد باعتباره «أقلّ فتكاً» من الإنفلونزا العادية. سعى جاهداً إلى توليد إحساس «وهمي» بالأمن الصحي في الوعي الجمعي للمواطنين الأميركيين الذين كانوا يتنقّلون بحرية كاملة بين الولايات، وحتى خارج البلاد، إلى أن اصطدم بواقع تعنّته، لتصبح الولايات المتحدة بؤرة الوباء عالمياً. تَعد هذه الأزمة التي بدأت قبل أشهر قليلة، بأن تكون طويلة وعلى مراحل. وتتجلّى بوضوح حقيقة أن على الأميركيين أن يواجهوا المعادلة الجديدة التي فرضتها هذه الأزمة: غياب «الحصانة» عن الأحداث التي تجري خارج الحدود، وإدراك مدى الترابط الدولي الذي «عولم» الوباء.

منذ بداية تفشّي الفيروس، انتقد ترامب تعامل منظمة الصحة العالمية مع الأزمة، واتهمها بالتواطؤ مع الصين والفشل في منع انتشار الوباء. بَحثُ الرئيس الأميركي عن «كبش فداء»، واعتقاده بأن إيجاده سيساعد في تبديد الانتقادات التي طاولت إدارته الكارثية للوباء، لا يبدوان سياسة ناجعة. فهو يسعى، أولاً، إلى انتهاز فرصة الوباء لإضعاف الصين على المستوى الدولي، وهي سياسة قد ترتدّ عليه من حيث لا يدري. بالنسبة إلى الولايات المتحدة، يُعتبر تعليق المساهمة المالية في منظمة الصحة ذا هدف رمزي في المقام الأول (يتخطّى العجز في الموازنة الفدرالية النصف مليار دولار - قيمة المساهمة الأميركية في موازنة المنظمة لعامين - إذ سيبلغ هذه السنة 3 تريليونات و700 مليار دولار)، لكن حتى قبل تفشّي الوباء، كانت خطط ترامب تشير إلى خفض المساهمة الأميركية، وربّما إيقافها تماماً؛ السياق الحالي للأزمة يعزّز ذريعته، إذ يتماشى قراره تعليق التمويل مع رفضه مبدأ المنظمات الدولية والتعدّدية (multilateralism) بجميع أشكالها. هي إذاً رسالة سياسية إلى ناخبيه، تؤكّد، مجدداً، أن الرئيس لن يحيد عن سياسة «أميركا أولاً».

من الناحية الجيوسياسية، ساهم الوباء في «تسارع التاريخ»؛ جميع الاتجاهات والتقديرات كانت تتوقّع صعود وقيادة الصين للنظام العالمي عام 2030 (بحسب دراسة أجراها مصرف «إتش إس بي سي»)، فإن يكن ستتفوّق على واشنطن لتصبح أكبر اقتصاد في العالم بحلول عام 2030). هذه التقديرات قد تصلح لمرحلة ما قبل الوباء، لأن مرحلة «ما بعده» ترجّح أن يتحقّق صعود العملاق الآسيوي إلى صدارة المشهد الدولي في السنوات القليلة المقبلة. من هنا، يصبح احتواء «صعود الصين» ضرورة استراتيجية أكثر إلحاحاً بالنسبة إلى أميركا التي يتآكل دورها على مستوى قيادة العالم، لأسباب تتعدّى الوباء وتداعياته.

> على الأميركيين أن يواجهوا المعادلة الجديدة التي فرضتها هذه الأزمة

إجراءات مكافحة الفيروس: بناءُ القمع يرتفع

علي عواد

لا يمكن لأحد أن يمنّن مستخدمي شبكة الإنترنت حول العالم بخدمةٍ لم تُمنح لهم، بل خسر كثيرون أرواحهم في سبيلها. لكنّ الخوف عاد ليسيطر على الناس، وهذه المرّة من بوابة فيروس «كورونا». خوفٌ يدفع هؤلاء إلى الاستعداد للتضحية بحقوقهم كمستخدمين للإنترنت وللهواتف الذكية، بهدف الحصول على القليل من الحماية ضدّ العدوى، فيما تدرك الحكومات أن ما تسلبه من هذه الحقوق، لن تتخلّى عنه بسهولة في عالم ما بعد الوباء.

في السنوات القليلة الماضية، حذّر خبراء كثر من احتمال ظهور وباء عالمي، ودعوا الحكومات إلى أن تعدّ العدّة ليوم كهذا. وتكثر الأمثلة في هذا السياق: من بيل غايتس الذي حذّر من الأمر في عام 2015 إلى الطبيب المرموق أنتوني فاوتشي الذي رجّح عام 2017 حدوث وباء عالمي في السنوات المقبلة. ورغم التحذيرات الكثيرة المشابهة، إلا أن أحداً لم يكن مستعداً للتعامل مع وباءٍ تكمن معضلته في عدم توفّر علاج له. دفع ذلك بالدول إلى اتخاذ إجراءات عزل صارمة، ترافقت، في بعضها، مع عمليات مراقبة غير مسبوقة لحركة البيانات والهواتف الذكية، ومواقع المستخدمين الجغرافية. نظرياً، يمكن لتلك البيانات الضخمة Big Data أن تغذّي ذكاءً اصطناعياً يتيح للدولة المشغّلة له السيطرة على أماكن تفشي الفيروس، والتنبؤ بأماكن ظهوره المحتملة قبل وقوع الكارثة. غير أن الإجراءات المتطرّفة في الحصول على البيانات ستصبح، كما اصطلح على تسميتها، «الوضع الطبيعي الجديد». عن ذلك، يقول إدوارد سنودن، أحد أشهر المسرّبين في عالمنا، والموظف السابق لدى وكالتي الاستخبارات المركزية والأمن القومي الأميركيتين، إن السلطات الجديدة الممنوحة لقادة العالم بذريعة حال الطوارئ لن تختفي مع اختفاء الوباء. ويتساءل في مقابلة مع موقع «فايس»: «هل تعتقدون أنه بعد الانتهاء من الموجة الأولى للفيروس والثانية بل حتى السادسة عشرة، أن كل هذه القدرات لن يتم الاحتفاظ بها؟ ألا يتم الاحتفاظ بالبيانات هذه؟ بغضّ النظر عن كيفية استخدامها، فإن ما يتم بناؤه هو بنية القمع». ويضيف: «قد يكون المستقبل غير قابل للتنبّؤ، لكن الأوبئة العالمية ليست كذلك. لا توجد حكومة واحدة على هذا الكوكب لم يتم تحذيرها مراراً من أن وباءً سيكتسح العالم في وقت ما، ما سيتسبب في موت أعداد لا حصر لها وشلل اقتصادي. ومع ذلك، فشل الجميع في الاستعداد لفيروس كورونا».

> تجري عمليات مراقبة غير مسبوقة لحركة بيانات المستخدمين ومواقعهم

يذكّر سنودن بما حصل من إجراءات بُعيد هجمات 11 أيلول/ سبتمبر، والتي أتاحت للاستخبارات الأميركية القيام بعمليات تنصّت وتجسّس واسعة من دون الحاجة إلى مذكّرات قضائية، برعاية قوانين حال الطوارئ التي فرضتها إدارة الرئيس جورج دبليو بوش وقتذاك. وهذه الحالة لم تنته «فعلياً»، بل جرى التطبيع معها إذ أصبحت جزءاً من النظام الحالي. وتبدو مخاوف سنودن في محلّها، خصوصاً لجهة ربطه عملية تجميع البيانات الضخمة، حالياً، باستخدامات مرعبة لها على المدى القريب. هو يتحدّث عن استخدامها في الاستطلاعات السياسية والاستخبارات، ومن قِبَل شركات التكنولوجيا العملاقة، بحيث تتاكل الحرية حتى تنتهي في هذا العالم الجديد، وفق سنودن.

قبل أسابيع قليلة، بدأت محادثات بين الحكومة الأميركية وأكثر من 60 شركة من عمالقة التكنولوجيا - من بينها «غوغل» و«فايسبوك» - لبحث إمكانية حصول الحكومة على «موقع» و«حركة» كل مستخدمي الهواتف الذكية في الولايات كافة، بحجة مواجهة انتشار الفيروس. وبناءً عليه، بدأت الشركات بسرقة بيانات المستخدمين، ولكن من دون تحديد الأسماء، كما نشرت «غوغل» تلك البيانات على الإنترنت، ليس فقط تلك الخاصة بالولايات المتحدة، بل في جميع دول العالم، ولكن أيضاً من دون تحديد المستخدمين. غير أن سنودن ينفي أن تكون البيانات مبهمة وغير محدّدة، كما أنه يسخر من الحاجة إلى مثل تلك الأمور. ورغم أنه يشيد ببعض الحسنات في حالة تتبُّع حالة واحدة أو أكثر، لكن بما أن عدد الإصابات كبير وبمئات الآلاف، فإن هذا النظام يصبح غير ذي جدوى، بل مجرد أداة للتتبُّع، وتبسيطاً: إذا كانت الغالبية مصابة، فما الحاجة إلى تتبُّع الجميع؟ دول عدة سبقت الولايات المتحدة إلى مراقبة مواطنيها، بدءاً من الصين، وصولاً إلى إسرائيل وبريطانيا وروسيا، فيما تتّجه حكومات دول أخرى إلى تعزيز إجراءات المراقبة لمكافحة الوباء. ولدى سؤاله عن سبب عدم ذكر أحد لما يحدث رغم أننا نعيش لحظة بالغة الأهمية، يجيب سنودن: «لأننا خائفون».

(أ ف ب)

ملف

الدوري الإنكليزي... إلغاء الموسم ليس مستبعداً

هل يحصل ليفربول على فرصة التتويج بلقب الدوري الإنكليزي لكرة القدم بعد انتظار دام ثلاثين سنة؟ أم سيرضخ موسم «بريمير ليغ» لخيار الإلغاء بعدما علّق فيروس كورونا منافساته بدءاً من الشهر الماضي؟

يلتقي أصحاب الشأن في الدوري الإنكليزي بعد غدٍ الجمعة لمناقشة كيفية المضي نحو إيجاد حل لمسألة التعليق، في ظل تقارير حول استئناف الدوري في 8 حزيران/يونيو. وفيما ألغي الدوري الهولندي ويبدو البلجيكي متردداً للسير على النهج عينه، دعا البعض إلى إلغاء الدوري الإنكليزي هذا الموسم. لكن الأندية لا تزال ملتزمة لإنهاء موسم 2019-2020، نظراً إلى استفحال العوائق المالية وتعقّد الحلول القانونية إذا لم تستكمل المباريات الـ92 المتبقية. وفي هذا السياق تبرز وجهتا نظرٍ

تبرز وجهتا نظر متناقضتان حول طريقة استكمال الموسم من عدمه

متناقضتان حول طريقة استكمال الموسم من عدمه.

منذ تعليق الدوري في 13 آذار/مارس، عانت الأندية الإنكليزية فترة رهيبة، في ظل الجدل حول تخفيض رواتب لاعبيها الذين كسر بعضهم قيود التباعد الاجتماعي وظهروا في تمارين لياقة في الحدائق العامة. عودة التركيز إلى المباريات ولا شيء سواها مطلوبة بقوة في الدوري ولدى المشجعين التوّاقين لعودة المنافسات. وقال الاتحاد الأوروبي للعبة الأسبوع الماضي إن استئناف الموسم سيكون سيناريو مثالياً.

وإذا لم يكن ذلك ممكناً، يتعيّن على الدوريات إيجاد طريقة للاستئناف بأشكال مختلفة، ما يعني مباريات فاصلة «بلاي أوف» في بعض الأحوال.

وُضع رئيس الوزراء بوريس جونسون الذي يتعافى من فيروس كورونا في أجواء عودة المباريات وراء أبواب موصدة، بحسب تقارير صحافية. وفي إشارة إلى عودة عجلة الدوري للدوران، سمحت أندية أرسنال، توتنهام، وست هام وبرايتون للاعبيها بالعودة لإجراء تمارين فردية. وقال البرتغالي ديوغو جوتا جناح ولفرهامبتون لشبكة «بي بي سي» «أعتقد أنه يمكن إنهاء موسم البريمير ليغ. برغم أن بعض الدوريات يمكن أن تنتهي الآن، إلا أن بعضها قد يبدأ عاجلاً. أعرف أنه يجب إنهاء موسم البريمير ليغ بالنسبة إلى الجماهير في مختلف أنحاء العالم. لذا من المهم أن نتمكن من إنهائه». ويملك الآن باردیو مدرب نيوكاسل وكريستال بالاس سابقاً نظرة فريدة بهذا الشأن. يعتقد أن الدوري الممتاز سيصل إلى ختامه لتفادي تكلفة الدعاوى في المحاكم.

وقال مدرب دن هاغ الهولندي الذي تفادى الهبوط إلى الدرجة الثانية: «تسبّب حقوق النقل التلفزيوني إشكالية أكبر في إنكلترا. إذا جلبتم الطراز عينه (مثل هولندا) سينتهي الأمر بدعاوى قانونية ضخمة». وتابع: «من المدربين، الرؤساء والرؤساء التنفيذيين الذين تحدثت معهم في البريمير ليغ، يبدو التصميم واضحاً لإكمال الموسم، شرط الحصول على ضوء أخضر من الحكومة».

دعوات الإلغاء

وفي ظل الخسائر الفادحة في الأرواح (أكثر من 20 ألف حالة وفاة في بريطانيا) وعلى الصعيد الاقتصادي بسبب تفشي كورونا، يرى البعض أنه من المعيب اعتبار الرياضة أولوية. لا يمكن للأندية ضمان صحة اللاعبين، وهناك مخاوف بشأن تجمع الجماهير خارج أسوار الملاعب في ظل إقامة المباريات أمام مدرجات فارغة.

أوضح لاعب وسط ليفربول وتوتنهام السابق جايمي ريدناب أنه لا يرى فائدة من اللعب حتى تموز/يوليو وآب/أغسطس وتأخير الموسم المقبل. «إذا لم يختتم الموسم في نهاية حزيران/يونيو، يجب أن ننظر إلى الخيارات ونتطلع فقط إلى الموسم المقبل».

وإذا لم ينته الموسم، يتعيّن إيجاد حلول لتقرير هوية البطل، مراكز التأهل الأوروبية والهبوط إلى المستوى الثاني. سيكون خيار إلغاء الموسم بمثابة الطلقة الأخيرة، ولا شك في أنه لن يعجب الأندية وجماهيرها، وخصوصاً ليفربول الذي يحلق في صدارة الترتيب بفارق شاسع عن مانشستر سيتي. وستعترض أندية مانشستر يونايتد، ولفرهامبتون، شيفيلد يونايتد وتوتنهام على ظلم سيلحق بها في حال عدم تأهلها إلى دوري أبطال أوروبا، وذلك لحلولها راهناً خارج ترتيب الأربعة الأوائل. سيهبط استون فيلا مع نوريتش وبورنموث، لكن الأول لعب مباراة أقل وبمقدوره الخروج من لائحة الهابطين لو حصد نقاط تلك المباراة المؤجلة.

(أ ف ب، الأخبار)

سمحت أندية أرسنال، توتنهام، وست هام وبرايتون للاعبيها بالعودة لإجراء تمارين فردية

لا تأجيل جديداً لأولمبياد طوكيو

ماذا سيحدث لأولمبياد طوكيو في حال عدم السيطرة على جائحة فيروس كورونا المستجد العام المقبل؟ لن يتم تأجيله مرة جديدة، بحسب ما أعلن رئيس اللجنة المنظمة يوشيرو موري أمس الثلاثاء. اضطر المنظمون اليابانيون تحت ضغط كبير من الرياضيين، والاتحادات الرياضية ثم اللجنة الأولمبية الدولية، إلى الرضوخ لقرار تاريخي بتأجيل الألعاب في آذار/مارس الماضي لمدة سنة، لتصبح مقررة بين 23 تموز/يوليو و8 آب/أغسطس 2021. وفي

إذا لم ينته الوباء في العام 2021 فسيتم إلغاء الأولمبياد

مقابلة مع يومية «نيكان سبورتس»، قال موري إنه لا يمكن تأجيل الألعاب أبعد من 2021 إذا لم ينته الوباء «في هذه الحالة سيُلغى»، مشيراً إلى استحالة إرجائه مرة جديدة.

وعما إذا كان وارداً تأجيل الأولمبياد مرة جديدة إلى 2022 في حال استمر تهديد فيروس كورونا المستجد حتى العام المقبل، كان موري قاطعاً «لا. في هذه الحالة سيُلغى». وقال موري إن الألعاب ألغيت سابقاً في زمن الحرب، وقارن المعركة مع كورونا بـ«قتال

تشاؤم ياباني من إمكانية إقامة الالعاب في العام 2021

عدو غير مرئي». وفي حال احتواء الفيروس بنجاح «فستنظم الألعاب بسلام الصيف المقبل»، بحسب ما أضاف رئيس اللجنة المنظمة، فـ«الانسانية تراهن على ذلك».

وكان موري أشار، الاسبوع الماضي، إلى أنه طرح فكرة تأجيل الألعاب لسنتين على رئيس الوزراء شينزو آبي، لكن «رئيس الوزراء قرر أن الألعاب الغيت سابقاً في زمن الحرب، وشدد موري على أن «من الصعب تقنياً تأجيل الألعاب سنتين، من خلال التفكير في الرياضيين والمشكلات التنظيمية الناجمة».

بدوره، كان رئيس اللجنة الأولمبية الدولية توماس باخ قد أشار منتصف الشهر الجاري إلى أن الأولمبياد لا يمكن تأجيله أبعد من 2021.

ويرى المنظمون والمسؤولون اليابانيون أن تأجيل الألعاب سيكون فرصة لتظهير انتصار البشرية على فيروس كورونا، لكن بدأت تساؤلات تطرح عمّا اذا كانت فترة التأجيل لسنة كافية أم لا.

وحذّر رئيس الجمعية الطبية اليابانية يوشيتاكي يوكوكورا، أمس الثلاثاء، من أنه سيكون صعباً للغاية تنظيم الالعاب العام المقبل في حال عدم اكتشاف لقاح، «لا أقول إنها ستلغى لكن ذلك (تنظيمها) سيكون صعباً للغاية».

وانتقد خبير ياباني، الاسبوع الماضي، ردّ فعل البلاد في مواجهة فيروس كورونا، محذّراً من أنه متشائم جداً من امكانية إقامة الالعاب في 2021.

وقال كنتارو ايواتا، أستاذ الامراض المعدية في جامعة كوبي، «لكي أكون صريحاً معكم، لا أعتقد أن إقامة الاولمبياد ستكون واردة العام المقبل». وأشار الى ان الفيروس يحتاج الى احتوائه، ليس من قبل اليابان فحسب، بل من كل دول العالم.

ولا شك في ان تأجيل الالعاب فرض تغييرات لوجستية كبيرة ونفقات اضافية على المنظمين. ونقلت كيودو عن موري ان حفلي الافتتاح والختام ستطرأ عليهما مراجعات جذرية لتقليص النفقات، مضيفاً أن المنظمين طالبوا مخرجي الحفلين بتضمين رسائل حول أزمة فيروس كورونا.

وبسبب فيروس كورونا، تأجلت بطولات كبرى أخرى على غرار كأس أوروبا 2020 وكوبا أميركا 2020 لكرة القدم، فيما ألغيت بطولة ويمبلدون لكرة المضرب، في خطوة غير مسبوقة منذ الحرب العالمية الثانية. وفي بطولة العالم للفورمولا واحد، ألغيت ثلاثة سباقات وأجّلت سبعة حتى الآن، فيما أجّل الاتحاد الدولي للألعاب القوى بطولة العالم 2021 في يوجين الاميركية الى 2022، بسبب تعديل موعد الاولمبياد.

مالكو نيوكاسل اغنى من مالكي السيتي بـ 300 مليار باوند (أ ف ب)

الكرة الانكليزية

«نيوكاسل السعودي» مشروع بطل لم ينضج بعد!

لا عناوين رنّانة في كرة القدم الاوروبية حالياً. ما يعني أن انتقال نادي نيوكاسل يونايتد الإنكليزي إلى ملكية سعودية هو العنوان الأبرز. وخصوصاً أنه قد يفتح الباب على مرحلة جديدة مختلفة في الدوري الإنكليزي الممتاز، الذي قد يغرق في ملايين السعوديين الساعين إلى نسخ تجربة مانشستر سيتي الإماراتية لا بل تخطيها، إلا أن العقبات ربما تكون كثيرة

شربل كريّم

صورة مركبة انتشرت بقوة على شبكة «الانترنت» في الأيام الأخيرة ويظهر فيها ولي العهد السعودي محمد بن سلمان ونجم كرة القدم الفرنسي كيليان مبابي. ما ربط صورة الرجلين كان ختماً يحمل رقماً ضخماً وهو مليار جنيه استرليني. وهذا الرقم تحديداً، إضافةً إلى الصورتين، يعني أمراً واحداً: نيوكاسل يونايتد.

هذا النادي الذي سيكون قريباً أغنى أندية العالم مع إتمام صفقة انتقال ملكيته إلى مجموعة استثمارية سعودية، سيصبب رقماً قياسياً في حال صحّت الأنباء القائلة بأن المبلغ الذي سيدفعه السعوديون للمالك الحالي مايك أشلي يتراوح بين 260 و320 مليون جنيه.

هذا الرقم يعيدنا إلى صورة بن سلمان - مبابي، والرقم المرتبط بها، ما يعني أن السعوديين سيقتحمون أسواق الانتقالات بزخمٍ غير طبيعي، حيث سيهدفون إلى حصد النجاحات السريعة لاستثمارهم الضخم، والذي بول غاسكوين، أندي كول وآلن شيرر. لم يكن أحدٌ يتصوّر أن يأتي يوم ويشهد الدوري الإنكليزي أو أي بطولة وطنية كبرى أخرى، دخول مستثمر يمكنه مجاراة أو التفوّق على الإماراتيين الذين استثمروا في نادي مانشستر سيتي عبر منصور بن زايد، الذي حوّله إلى أحد أقوى أندية العالم.

من هنا، يبدأ الكلام حول سعي سعودي لنسخ التجربة الإماراتية في الكرة الإنكليزية، ولو أن آخر حلقات هذه التجربة كانت درامية بعدما أقرّ الاتحاد الأوروبي للعبة عقوبات قاسية بحق بطل إنكلترا، وأبعده لموسمين عن المسابقات الأوروبية بسبب مخالفته قواعد اللعب المالي النظيف.

لكنّ هذه المسألة لا تهمّ ربما، لأن المستثمرين القادمين يدركون تماماً إلى أين سيصلون، فهمّ سيحطون في مدينة شغوفة بكرة القدم (معدل حضور مباريات الفريق في ملعبه يصل إلى 48 ألف متفرج من أصل 268 ألفاً يقطنون في المدينة)، وفيها فريق شعبي وحيد لا كما هو الحال في مانشستر حيث الصراع بين السيتي واليونايتد. وهذه النقطة مهمة جداً لأن أبرز مشكلة عرفها النادي في فترة تولّي أشلي له، هي سخط الجمهور الذي لم يكن راضياً عن سياسة التعاقدات الضعيفة، والتي لا بدّ أن تسقط وتحلّ مكانها واحدة استثنائية، لأنه بكل بساطة فإن الملاكين الجدد هم أغنى بفارق 300 مليار جنيه من مالكي السيتي!

لذا، فإن أسماءً جديدةً ستطل من ذاك النادي الذي لم يفز يوماً بلقب «البريميير ليغ» (يحمل 4 ألقاب في دوري الدرجة الأولى يعود آخرها إلى عام 1927)، والذي تأسس قبل 127 عاماً (9 كانون الأول 1892)، وهي مسألة يجب أن يعتاد عليها المنافسون مع قدوم ياسر الرميّان وفريق عمله، فالاسم الأخير هو للرئيس المحتمل لنيوكاسل الذي لطالما ضمّ أسماءً إنكليزية كبيرة، أمثال كيفن كيغان، بيتر بيردسلي، بول غاسكوين، أندي كول وآلن شيرر. لكن الأسماء الإنكليزية ليست هي الهدف، إذ هنا سيتم البحث عن تشكيل فريق عالمي، وهو أمر اتضح من خلال طرح ثلاثة أسماء لتدريب الفريق، وهم المدرب السابق له الإسباني رافايل بينيتيز، الأرجنتيني ماوريتسيو بوتشيتينو والإيطالي ماسيميليانو أليغري. ويجدر ذكر أسماء هؤلاء يمكن معرفة التوجّه المقبل، إذ إن الثلاثة لطالما عملوا في الفرق التي أشرفوا عليها على ترصيع تشكيلاتهم بلاعبين مختلفي الجنسيات، وهي مسألة لن تُعتبر مشكلة في نيوكاسل في ظل الميزانية الضخمة التي سيرصدها الملّاك الجدد من أجل اللحاق بركب الكبار في أسرع وقتٍ ممكن. ولكن في المقابل أيضاً، يجب أن يأخذ الملاك الجدد موضوع خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي «بريكسيت» وهو الأمر الذي يمكن أن يصعّب من شروط انتقال اللاعبين غير الإنكليز إلى بريطانيا.

هذه النقطة تضاف إليها مشكلة أخرى ليست سهلة، فالحقيقة أن نظام اللعب المالي النظيف قد تم إقراره لسبب بسيط، وهو مواجهة «حيتان المال» في الكرة الأوروبية، والذين يمكنهم القضاء على المنافسة بحكم رصدهم ميزانيات مرعبة تخلق فوارق ضخمة بين الأندية، وتترك أنديتهم حتى في عجز بضعها في خطر كون الأرباح لا تكون غالباً بحجم المصاريف.

وانطلاقاً من هذه النقطة، قد يكون من المنطق القول بأن «مشروع نيوكاسل البطل» قد يحتاج إلى وقتٍ ليس بقصير للنضوج. لكن قد يكون الحظ حالف هذا النادي كون مشروعه يبصر النور في هذه الفترة بالتحديد. وهذا معناه أن هناك فرصة لجمع لاعبين بارزين من دون تكبّد مبالغ كبيرة والوقوف بعدها في قفص الاتهام أمام «اليويفا».

قد يقع نيوكاسل في فخّ نظام اللعب المالي النظيف إذا ما صرف أموالاً طائلة من دون تغطية

وفي نظرة إلى السوق حيث رُشّحت مجموعة أسماء للانضمام إلى الـ «ماغبايز»، نجد أن ظروف هذه الأسماء تخدم النادي الإنكليزي في سعيه لتعزيز صفوفه. وعلى سبيل المثال كان المهاجم الأوروغوياني إديسون كافاني أول الأسماء التي

الدوري الإنكليزي يخسر سمعته

مع بدء الحديث عن اقتراب إنهاء صفقة انتقال نيوكاسل يونايتد إلى الملاك السعوديين، خرجت عدة منظمات حقوقية وإنسانية لتحذر رابطة الدوري الإنكليزي من خطورة إتمام الصفقة، أو الموافقة عليها. وتعتبر عدة جهات أن ولي العهد السعودي محمد بن سلمان يريد تلميع صورته عبر الاستثمار في الرياضة العالمية. وقبل أيام حذّرت منظمة العفو الدولية رئيس الدوري الإنكليزي ريتشارد ماسترز من خسارة سمعته في حال وافق على الصفقة، وقالت في بيان لها: «طالما أن الأسئلة (المتعلقة بحقوق الإنسان في السعودية) لم تحل، فإن الدوري الإنكليزي الممتاز يغامر بخسارة سمعته من قبل هؤلاء الساعين إلى استخدام بريقه للتغطية على تصرفاتهم غير الأخلاقية». وأضافت: «إنها أكثر من مجرد عملية مالية، إنها مسألة سمعة تتعلق بهيبة الدوري الإنكليزي وشغف قاعدة أنصار نيوكاسل».

قبل إنها ستكون في طريقها إلى «سانت جيمس بارك» عند ضخّ المال السعودي. وهذه الصفقة تبدو سهلة إذا ما وافق اللاعب، إذ أن قيمته السوقية حالياً لا تتعدى الـ 20 مليون يورو مع اقتراب عقده من الانتهاء مع باريس سان جيرمان الفرنسي. أضف أن لاعباً مثل الفرنسي نبيل فقير لن يكلّف أكثر من 32 مليون يورو كونه يلعب في فريق لن يحرز أي لقب ليرفع من قيمته في السوق أي ريال بيتيس الإسباني. وينسحب الأمر على مدافع مثل السنغالي كاليدو كوليبالي الذي تسعى وراءه مجموعة من الأندية الكبرى في أوروبا، إذ مع رغبته في الرحيل عن نابولي الإيطالي، سيفتح الأخير له الباب ويسهّل الموضوع تفادياً لأوجاع الرأس، ما يعني أن سعر أحد أفضل مدافعي العالم لن يتجاوز الـ 50 مليون يورو. وكذلك، إذا ما أخذنا المهاجم الألماني تيمو فيرنر في الاعتبار، فإن سعره يبدو مقبولاً كونه يملك شرطاً جزائياً لفسخ عقده الذي يصل إلى 42 مليون يورو (قبل إنه اقترب من الانضمام إلى ليفربول في ظل اهتمام تشلسي به أيضاً).

أرقامٌ ليست كبيرة إطلاقاً بالنظر إلى القيمة الفنية للاعبين المذكورين، وأرقامٌ أيضاً قد تنخفض أكثر بالنظر إلى سير السوق في منحى انحداري بعد أزمة توقّف البطولات بسبب تفشي وباء «كورونا» في أوروبا. لذا هنا يمكن التكرار والقول بأن الظروف تخدم نيوكاسل بشكل كبير، إذ أن ماله سياتي من الخارج في وقتٍ تتخبّط فيه الأندية الإنكليزية الكبرى لتفادي المزيد من الخسائر المالية وإيجاد التوازن المطلوب في ميزانياتها.

باختصار، تاريخ نيوكاسل سيتغيّر قريباً، وسينسى جمهوره بسرعة تلك «الصفقة القياسية» التي لا تزال في باله عندما قام كيغان الذي كان يشرف على الفريق عام 1996 بالتعاقد مع شيرر مقابل 15 مليون جنيه استرليني فقط.

الأخبار
al-akhbar
■ رئيس التحرير - المدير المسؤول: ابراهيم الأمين
■ نائب رئيس التحرير: بيار أبي صعب
■ مدير التحرير: وفيق قانصوه
■ مجلس التحرير: حسن عليق، إيلي حنا، أمل الأتحري
■ صادرة عن شركة أخبار بيروت
■ المكاتب: بيروت - فردان - شارع دونان - سنتر كونكورد - الطابق الثامن
■ للفاكس: 01759500، 01759597
■ ص.ب 113/5963
■ الإعلانات: الوكيل الحصري ads@al-akhbar.com 01/759500
■ التوزيع: شركة الأوائل 15- 01/ 666314 - 03 / 828381
■ الموقع الالكتروني www.al-akhbar.com
■ صفحات التواصل /AlakhbarNews @AlakhbarNews /alakhbarnews-paper

عودة إلى أزمة عام 2008: جذور الانزياح إلى اقتصاد السلع

ورد كاسوحة *

المشكلة التي تواجهها الاقتصادات الرأسمالية حالياً، نتيجة لتبعات الوباء، تختلف جزئياً عمّا واجهته في عام 2008. حينها، تمثّلت الأزمة بتعثّر سداد القروض العقارية التي تراكمت في الاقتصاد غير الحقيقي للولايات المتحدة، إثر لجوء المصارف إلى عمليات إقراض واسعة من دون تغطية فعلية، ولشرائح تستهلك أكثر ممّا تنتج، ولا تستطيع في حال أنتجت تملّك أي عقار بالشروط المجحفة التي وضعتها المصارف. والحال، أنّ هذه الأموال فضلاً عن كونها دفترية، فهي أيضاً لم تُعطَ مقابل استثمار حقيقي، بل كانت تزيد من فرص تعطيل العملية الإنتاجية، عبر جعل المال يذهب مباشرةً من المصرف إلى القطاع العقاري الذي كان يتوسّع على حساب القطاعات المنتجة الفعلية، وبطريقة تخلو من أيّ قيمة فعلية لهذا الانتقال للرأسمال. ليس ثمّة استفادة هنا من هذا الإقراض على أيّ صعيد، حتى بالنسبة إلى أولئك الذين اعتبروها قروضاً سكنية يمكن الاستفادة منها، في ظلّ عدم وجود أيّ نوع من الضمانات الاجتماعية أو التأمين على الحياة. البنوك في اقتصاد يزلق بسرعة إلى النيوليبرالية، لا تستثمر إلّا في المضاربات والأرباح العقارية، وفي حال ضخّت أموالاً لتسهيل حياة الشرائح الاجتماعية هناك، لا يكون ذلك مباشرةً أو في الاقتصاد الحقيقي، وإنما عبر قنوات مالية لا تلبث أن تتحوّل إلى فقاعات وتتلاشى كما حدث في الأزمة هنا. وما حصل، فعلياً، أنّ الفقاعة انتقلت بعد «إفلاس البنوك» وفقدان الناس لأصولها الحقيقية بعد رهنها (منازل، أراضي) إلى الاقتصاد الحقيقي، إذ تراجعت مع هذا الفقدان الكبير لأصول الطبقة الوسطى، من منازل وعقارات القيمة الفعلية لمداخيلها، وبالتالي تحوّل الاعتماد على الوظائف وحدها إلى عائق أمام عملية التراكم، التي تحتاج إلى جانب قوّة العمل إلى أصول يمكن الاستفادة منها وتسييلها باستمرار. جعل هذا الأمر الفارق يزداد بين الإنتاج - العرض هنا - الذي لم يتأثر كثيراً بعملية فقدان الأصول والطلب، الذي انحسر كثيراً بسبب الافتقار إلى هذا التضافر بين إنتاج هذه الطبقة واستقرارها الذي توفّره الأصول أو المدّخرات. في المقابل، استحوذت المصارف بفضل الرهونات العقارية على أصول كبيرة، ولكن ليس بما يكفي لتغطية خسائرها جرّاء عمليات الإقراض واسعة النطاق. تدخُّل الاحتياطي الفيدرالي هنا كان أساسياً، ليس فقط لإنقاذ المصارف المتعثّرة وأسواق المال عن طريق شراء الديون، بل أيضاً لتحفيز الاقتصاد ككلّ عبر تخفيض نسب الفائدة لمعاودة إطلاق عجلة الإنتاج التي تباطأت بهذا الاختلال الكبير بين العرض والطلب.

«عولمة الأزمة»

اقتصرت الأزمة، في بداياتها، على تعثّر المصارف وأسواق المال وفقدان أجزاء واسعة من الطبقتين الوسطى والعاملة الأميركيتين لأصولهما، لتتحوّل لاحقاً إلى ركود نتيجة لانحسار طلب هذه الفئات، تحديداً، على السلع إثر تآكل مدّخراتها. لم يجعل ذلك منها على الفور أزمة عالمية، حتى لو كان التداخل حاصلاً بفعل تبعية أسواق المال في العالم لنظيرتها الأميركية. ولكن تدخّل الاحتياطي الفيدرالي في الولايات المتحدة لضخّ الأموال في البنوك المتعثّرة، عبر سلّة من الإجراءات تبدأ بشراء الديون ولا تنتهي بتخفيض نسب الفائدة، هو ما وحّد الإجراءات المتبعة في باقي الاقتصادات الرأسمالية لتفادي انتقال الأزمة إليها. فشهدنا إقراراً متزامناً تقريباً لرزم التحفيز، بالتوازي مع توحيد أسعار الفائدة بعد خفضها لإنعاش هذه الاقتصادات، خوفاً من موجة الركود المقبلة، وبحيث يكون التضخّم الناجم عن ضخّ الولايات المتحدة لهذه الأموال قابلاً للاحتواء عبر هذا التحريك الكبير للطلب والعجلة الاقتصادية عموماً. احتاج الأمر إلى «عولمة الأزمة»، من خلال توحيد أسعار الفائدة بين البنوك المركزية وضخّ رزم تحفيز متزامنة، حتى تتجاوز الرأسمالية المالية في الولايات المتحدة «محنتها» عبر تدفيع الجميع ثمن ما فعلته، لجهة التحفيز على أنماط استهلاك وإقراض غير مقترنة بأصول فعلية، وغير مدفوعة بحاجة فعلية أو بقيمة للعمل أو الإنتاج. على أنّ هذه الرزَم لم تكن بحجم التعويضات الحالية جرّاء أزمة كورونا، ومردّ ذلك إلى كون الأزمة رغم استفحالها غير ذات صلة بقطاع الإنتاج، إذ اقتصرت الأضرار في هذا القطاع قبل تمدّد الأزمة، على تراجع الطلب كنتيجة لخسارة الشرائح التي تورّطت في عملية الاقتراض منازلها ومدّخراتها. لم تُضخّ أموال كبيرة في هذا القطاع، ليس فقط بسبب ذهاب معظم رزَم التحفيز للبنوك وأسواق المال حيث منشأ الأزمة، بل أيضاً لأن وجهة التراكم لم تكن قد خَسِمت بعد داخل الولايات المتحدة لمصلحة الاقتصاد الإنتاجي.

زمن الإنتاج وقيمته

في هذا الاقتصاد، لا تُنتَج السلع ويجري تبادلها لخلق الثروة وتوزيعها فحسب، بل تكمن أيضاً القيمة المضافة الفعلية للعمل والإنتاج الذي يضفي شرعية على وجود الطبقة العاملة ونشاطها، وهو ما يُعرَف في الأدبيات الماركسية بالقيمة الاجتماعية للعمل، أي أنّ العمل يكتسب قيمته من خلال ما يستغرقه من وقت وما ينتجه من منفعة للمجتمع. يستحيل بهذا المعنى، أن يحدث للسلع المنتَجة في الزمن الاجتماعي ما حدث للمشتقّات المالية التي ينتجها الاقتصاد المالي، إذ ليس ثمّة إنتاج هنا بالمعنى الفعلي، ولا توجد طبقة عاملة أو حتى بيروقراطية (هذا إذا افترضنا أنّ العاملين في أسواق المال هم بيروقراطيون بالفعل) تقوم باستخراج المال من الأسهم المتداولة في البورصة، لمصلحة أيّ كان خارج هذه الأسواق. وفوق كلّ ذلك، الزمن الذي تستغرقه عملية التداول بعد الاكتتاب ليس زمناً اجتماعياً يضفي قيمة وشرعية على هذا النوع من العمل، بل بالعكس، هو «الوقت الميت» الذي تستغرقه عملية فصل المال الذي أُنتج في الاقتصاد الحقيقي، وضُخّ بعدها في هذه الأسواق عن قيمته الاجتماعية وعن الجهد الذي تطلّبته عملية الإنتاج. من منظور رأسمالي بحت، تخلق هذه المقاربة النظرية مشكلة مستمرّة لعملية التراكم، عبر الضرر الذي تلحقه ليس فقط بعملية الإنتاج الفعلية، بل أيضاً بتطوّر القوى المنتجة الذي يكبحه هذا الشكل الطفيلي من الإنتاج غير المرتبط بقيمة أو بزمن اجتماعي. والحال، أنّ حاجة الرأسمالية مدفوعةً بأزمتها المالية إلى هذا التطوّر المحدّد ماركسياً، تفوق حاجتها إلى منتجات التراكم المالي لأنّ توسّع عملية الإنتاج في ظلّ الأزمة هو الحلّ الوحيد لتجاوز الانقطاع الذي تسبّب به الاقتصاد المالي، حيث لا بديل عن الوظائف الحقيقية وإنتاج السلع في عملية خلق القيمة واستعادة الطلب، الذي أودت به المشتقّات المالية. وعليه، يصبح من الضروري لكي تتجاوز عملية التراكم أزمتها، إذا لم يكن التخلّص من هذه المشتقّات واقتصاداتها، فعلى الأقلّ جعل مساهمتها محدودة، أو لئلّا متناسبة مع حجمها الذي لن يكون كبيراً في الطور الجديد للتراكم الرأسمالي. هكذا، وعلى ضوء الحاجة إلى اقتصاد سلعي ينافس الصين في رحلة صعودها هي الأخرى، برزت الحمائية داخلياً بوصفها ضرورة موضوعية أملاها الانتهاء فعلياً من خلق الثروة عبر التراكم المالي، لتصبح متاحة معاودة العمل باقتصاد السلع الذي يقوم على التشغيل والتصنيع الكثيفين، بغية ضخّ الثروة في الداخل وخلق الوظائف لمصلحة أكثرية الطبقة العاملة المتضرّرة من الترسمل المالي.

«اقتصاد الحرب التجارية»

النموّ الكبير الذي شهدته الوظائف والاقتصاد الحقيقي، عموماً، في عهد دونالد ترامب هو نتاج هذا الانزياح في عملية التراكم، لمصلحة التصنيع والإنتاج الفعلي للسلع، وهو ما انعكس إيجاباً على دخل الفئات التي تضرّرت من أزمة عام 2008، بفقدان منازلها وأصولها وقدرتها الشرائية. فلسفة الحرب التجارية مع الصين، تقوم على هذا المعطى أساساً، كونها ترتكز إلى تنافسية شديدة بين أكبر اقتصادين ينتجان السلع حالياً، ويستحوذان بفضل هذا الإنتاج المزدوج على الحصّة الأكبر من التجارة العالمية. «الحرب» بينهما بهذا المعنى، تعبد تركيز الثروة لمصلحة من سيربح في النهاية في الاقتصاد الحقيقي، حيث تتموضع ليس فقط البنى التحتية التي يعاد ترميمها في البلدين لتسهيل حركة التجارة والتبادل السلعي، بل أيضاً القوى الاجتماعية والطبقية التي تقوم بعملية الإنتاج. هذه القوى التي تشكل قوامها الطبقة العاملة، سواءً في الولايات المتحدة أو في الصين، بدأت تشهد قبل انتشار الوباء ونكوص هذا التوجُّه بمجمله، ارتفاعاً كبيراً في معدّلات الدخل، كنتيجة مباشرة لتمحور «الحرب» أو التنافس التجاري بين البلدين، حول الاقتصاد الحقيقي أو السلعي. وفرة الإنتاج في كلا الاقتصادين، خلقت طفرة اقتصادية أعقبت مباشرة الركود الذي أصاب الاقتصاد العالمي عقب أزمة عام 2008، حيث انزاح اتجاه الثروة مدفوعاً بوفرة الطلب على السلع من الاقتصاد المالي، إلى الاقتصاد الحقيقي. ومع هذا الانتقال اشتدّت حدّة المنافسة بين البلدين، ليس فقط على إنتاج السلع والاستحواذ على أكبر حصّة ممكنة من التجارة العالمية، بل أيضاً على طبيعة الإنتاج نفسه. إذ لم يَرُقْ للولايات المتحدة اعتماد الصين على آلية توطين التكنولوجيا العالية المُنتَجة خارجياً، لتكبير حصّتها في هذه السوق أسوةً بباقي السلع التي ينتجها اقتصادها. اتهامها أميركياً بسرقة الأسرار التجارية لهذه الصناعة، يندرج في إطار التقليل من حجم استحواذها على سوق التكنولوجيا العالية في العالم، ويمكن اعتباره أيضاً التصعيد الأبرز في الحرب التجارية الجارية بينهما، كونه يتمحور حول السلعة الأكثر استراتيجية في العالم، والتي تعتبر مع صناعتَي الأسلحة والنفط محور عملية التراكم الرأسمالي حالياً.

صحيح أنّ هذه «الحرب» بينهما ومعها الرسوم الجمركية المتبادلة، خلقت حالة من عدم الاستقرار في الاقتصاد العالمي، لكنّها في المقابل أتاحت إعادة تركيز الثروة في الاقتصاد الحقيقي، ولو على شكل تنافس محموم، مدفوعةً - أقلّه أميركياً - بهاجس تجاوز أزمة عام 2008 التي بدأت في القطاع المالي الأميركي، قبل أن تتحوّل إلى أزمة عالمية، وتصيب قطاعات واسعة من الطبقة العاملة في العالم. هذه التنافسية الشديدة التي خلقتها الحرب التجارية، وسّعت قاعدة المستفيدين من الاندفاعة الكبيرة للإنتاج السلعي، حتى لدى أولئك الذين يعملون بأجر رخيص في مصانع أميركية في الصين أو المكسيك. فاستعادت الطبقة العاملة، بذلك، ولو بتفاوت ملحوظ بين الشمال والجنوب وداخل كلّ منهما على حدة، جزءاً كبيراً من الدخل الذي خسرته في عام 2008، حين كان مفهوم الاقتراض أو العيش عبر المديونية مساوياً، إن لم يكن متفوقاً على الإنتاج بمعناه الاجتماعي.

خاتمة

هذا التراكم الكبير هو الذي ينهار، اليوم، تحت وطأة تقييد حركة الرساميل والسلع والأفراد، ومعه انكشاف هزال الرأسمالية الغربية وفي قلبها الولايات المتحدة، على كلّ الأصعدة ولا سيما صحّياً، حيث بدا أنّ ثمار التراكم الصناعي هنا لم تُجنَ، أو تصل إلى الطبقات العاملة الأميركية التي كانت محرّك العودة إلى الاقتصاد السلعي. في المقابل، ورغم خسارتها هي الأخرى لجلّ ما أنجزته في التنافس التجاري مع الولايات المتحدة، تبدو الصين في موقع أفضل، لجهة استئناف ليس فقط حركة التجارة والتبادل، بل أيضاً الإنتاج بمعناه الأوسع الذي يشمل الحرص على إبقائه متناسباً مع نشاط الطبقة العاملة، بما في ذلك سلامتها وأمنها وصحّتها في أوقات الأزمات والتهديدات الـ وجودية.

* كاتب سوري

> النمو الكبير الذي شهدته الوظائف والاقتصاد الحقيقي في عهد ترامب هو نتاج هذا الانزياح في عملية التراكم لمصلحة التصنيع والإنتاج الفعلي للسلع

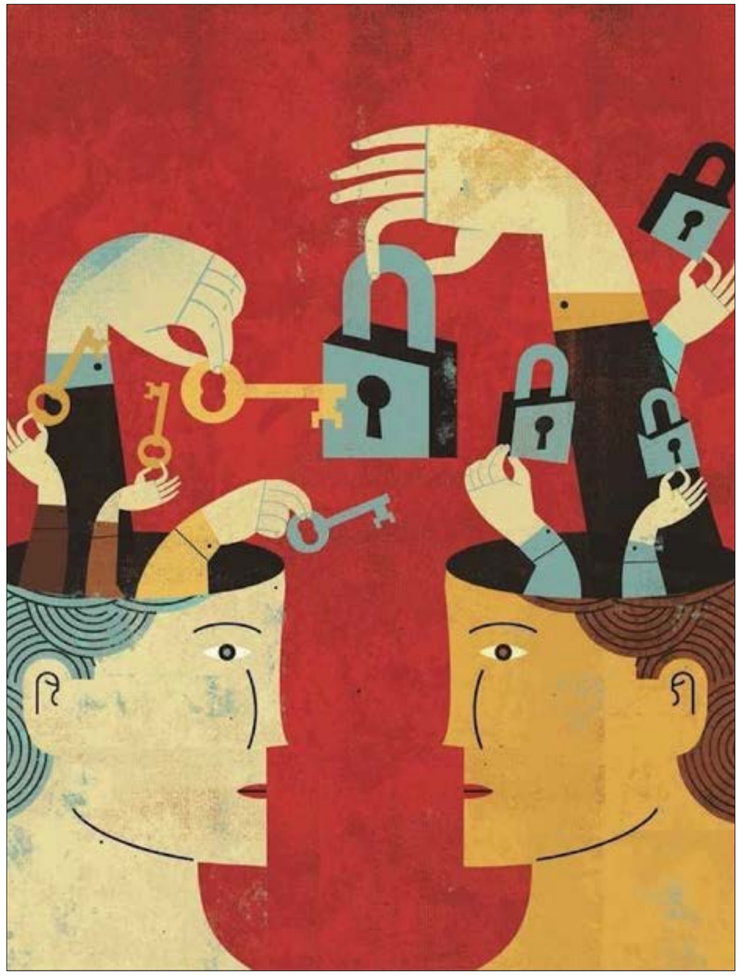

جوردانو بولوني - إيطاليا

سقوط النظام العالمي

عبدالله ريشا *

بعد الحرب العالمية الثانية، عام 1945، كانت الولايات المتحدة الأميركية الدولة الوحيدة التي لم تتعرّض للقصف والدمار، خسرت 0,3% فقط من عدد سكانها مقابل 4% في اليابان و9% في ألمانيا و14% في روسيا، وكانت تملك 50% من الناتج الاقتصادي العالمي، وتتفرّد بامتلاك القنبلة النووية. ثم، مع انطلاق الحرب الباردة، وضعت الولايات المتحدة هدف تفكّك الشيوعية ضمن استراتيجية الاحتواء.

عام 1991، مع سقوط جدار برلين ومعه الاتحاد السوفياتي، انتقل العالم من الثنائية القطبية إلى عالم أحادي القطب، وكانت أصوات الدعوة إلى «ضبط النفس» تتعالى في الولايات المتحدة. ولكنّ غياب أي منافس حقيقي، جعل الإدارات الأميركية المتعاقبة، مع فوارق بسيطة في الأسلوب، تعتمد استراتيجية القضم المنظّم، بينما كان الهدف الأول المتوسّط المدى احتواء المنطقة الشيوعية سابقاً، من خلال «الناتو» والاتحاد الأوروبي. صبيحة 11 أيلول 2011، كانت لحظة التحوّل العالمية الثالثة، بعدها وضع «المحافظون الجدد» نصب أعينهم هدف تدمير القاعدة، وتغيير الأنظمة في أفغانستان والعراق، ومن ثم في إيران وسوريا، وصناعة شرق أوسط جديد. لم تتحقق هذه الأهداف، وتعثّرت خريطة الطريق المرسومة، لتظهر أول وثيقة أميركية بعد الحرب العالمية الثانية، تُقرّ بحاجة الولايات المتحدة إلى شراكة مع القوى الأخرى، أي تتحدث هنا عن تقرير «بايكر هاميلتون» (جايمس بايكر لي هاميلتون)، الذي رسم إستراتيجية جديدة للولايات المتحدة تقرّ بالعجز من خلال التقرّد، («وحدنا لا نستطيع»، شعارٌ ورد في الوثيقة)، والحاجة إلى التعاون مع الآخرين. أمّا إدارة دونالد ترامب، وبالرغم من نقضها لكلّ المواثيق والسياسات والاتفاقات السابقة، فلم تنجز الكثير في سياستها الخارجية تحت عنوان «أميركا أولاً»، وأتت النتائج لتؤكّد صوابية تقرير باكر هاميلتون، بالأخص بعد معاينة النتائج المحقّقة في ملف كوريا الشمالية وإيران وأفغانستان والشرق الأوسط، بشكل عام. كلّ ذلك أدّى إلى تراجع الهالة الأميركية في العالم، وقد أثبتت التجارب أنّ الأدوات الأميركية الجديدة، أي عدم الاعتراف بشرعية السلطات في الدول، والعقوبات على الأفراد والشركات والحكومات، ودعم المعارضين المحليين، والفوضى الخلّاقة، نادراً ما يمكن أن تغيّر بشكل حاسم، قرارات تتعلّق بمصالح الدول الحيوية. على سبيل المثال، يمكن الإشارة إلى اندفاعة الجنرال دوغلاس ماك آرثر على الحدود الصينية، التي أدّت إلى توغّل صيني دموي رادع، أو إلى قيام الرئيس جورج بوش باستمالة جورجيا وأوكرانيا إلى «الناتو»، الأمر الذي أدى إلى تفكّك هذه الدول ووقوعها في حالات عدم استقرار أمني وسياسي، وصولاً إلى العقوبات على إيران، والنتائج العكسية في تسريع وتيرة تخصيبها للبورانيوم، وازدياد نفوذها في دول المنطقة.

مما لا شك فيه، أنّ عام 2020 سيشكّل لحظة تحوّل رابعة (بعد عام 1945 وعام 1991 وعام 2001)، هي باعتراف المراقبين الخبراء، ومراكز الدراسات، سوف تصيب النظام العالمي وتحدث تغييرات جذرية في نمط الحياة السياسية، وتحوّلات ترخي بظلالها على المنحى الجيوسياسي العالمي. ولكن قبل مقاربة طبيعة المرحلة الجديدة، من المفيد دراسة توازن القوى بين الولايات المتحدة والصين، لارتباط ذلك بدور كلّ من الدولتين العظميتين في مرحلة ما بعد «كورونا». عام 1950، كانت حصّة الولايات المتحدة من الناتج الإجمالي في العالم الثلث، لتصبح عام 1991 تشكّل الربع، أمّا اليوم فهي 7/1. أمّا الصين، فكان الناتج المحلّي الإجمالي عندها، يشكّل 20% من ناتج الولايات المتحدة، ليصبح اليوم 120% مقارنة مع ناتج الولايات المتحدة (بحسب مقياس القدرة الشرائية، الذي تستخدمه وكالة الاستخبارات المركزية وصندوق النقد الدولي، لمقارنة الاقتصادات الوطنية). أمّا قدرة الصرف العسكرية الصينية، فقد ارتفعت، خلال 25 عاماً، من 25/1 من ميزانية الولايات المتحدة، إلى 3/1 اليوم، وهي مرشّحة لتصبح متساوية في السنوات المقبلة. وتنافس الصين الولايات المتحدة في مجال التكنولوجيا المتقدّمة، حيث من أصل أول 20 شركة عالمية توجد 9 شركات صينية، كما نلحظ أنّ الشركات الصينية في مجال المراقبة والتعرّف إلى الصوت والوجه، والتكنولوجيا المالية، أصبحت الأكثر تقدماً.

في قارة آسيا، يسجّل الميزان التجاري انحيازاً واضحاً لصالح الصين، التي أصبحت المصدر الأول والمستورد الثاني وأقوى شريك تجاري لآسيا الشرقية، ضمناً حلفاء الولايات المتحدة. كذلك، يدور بين القطبين صراع حول تصدير الـ5ج، وهو سباق على من يراقب ويتنصّت على الدول، بعد تعثّر الولايات المتحدة في إحكام طوقها على الصين، من خلال ثني الدول عن شراء الـ5ج الصيني، فبحسب مايكل هايدن (مدير وكالة الأمن القومي)، «إننا نعيش العصر الذهبي للرقابة الإلكترونية».

بالإضافة إلى العيّنات الرقمية المرتبطة بالأمن والاقتصاد والدفاع، يطلّ البعد المعنوي المتّصل بنموذج القيادة، فخلال الحقبات التاريخية، تميّزت الولايات المتحدة بقيادات تتمتّع برؤية وكاريزما في أوقات الأزمات الكبرى. وهنا يمكن الإشارة إلى جورج واشنطن خلال الثورة، إبراهام لنكولن خلال الحرب الأهلية، وفرانكلين روزفلت خلال الكساد الكبير والحرب العالمية الثانية. أمّا اليوم، فمشكلة ترامب مزدوجة، ولا سيما أنه هو يتمتّع بطباع تدفع إلى التشتّت وليس الاتحاد في مواجهة الأزمة. وقد باتت نظرية «أميركا أولاً» عبئاً على صاحبها، إذ تدفعه إلى التصرف بمفرده، في عالم بات بأمسّ الحاجة إلى التنسيق والتعاضد. في المقابل، تتنامى صورة القيادة الصينية، بعد تجاوزها لأزمة «كورونا»، من خلال الذكاء الاصطناعي والانضباط الاجتماعي والياتٍ التعاضد والتكاتف مع المجتمعات المصابة، ما شكّل خرقاً موصوفاً في سياسات نفوذ النظام السلطة المرتكز على حماية الحقوق الفردية، يمكن أن ينهار ومعه مفاهيم الأسواق والديمقراطية، وطُرُق تقاسم الموارد النادرة ضمن احترام حقوق الفرد. وفي حال فشل الأنظمة الغربية، ستكون أمام أنظمة استبدادية قائمة على الرقابة والمراقبة الشاملة من خلال التكنولوجيا، والذكاء الاصطناعي، وأنظمة جديدة لتقاسم الموارد، وقد بدأنا نشهد ذلك. ومن المتوقّع، بحسب آتالي، أن لا يقوم النظام الجديد على القوّة أو الإيمان أو المال، فالسلطة السياسية ستكون مُلكاً للذين يعتمدون مبادئ التعاطف والتعاضد والصحة والضيافة والتغذية والتعليم والبيئة، طبعاً من خلال الاعتماد على الشبكات الكبيرة لإنتاج وتداول الطاقة والمعلومات.

أمّا الفيلسوف الفرنسي ميشال أونفراي، فيجزم بأنّ «أوروبا ماستريتش» سقطت، لتدخُل في منظومة العالم الثالث، فكما كان العالم يعيش وهمَ الماركسية حتى عام 1991، كذلك كنّا نعيش وهمَ الحضارة الغربية، ليسقط معها النظام الليبرالي الذي يعتبر تجسّد هذا الشعور في رفض سلطة الكنيسة العاجزة عن حماية المواطن، وأتى الشرطي ليحلّ مكان الكاهن، فكان الانتقال من السلطة المرتكزة على الإيمان إلى سلطة مرتكزة على احترام القوّة، ومن ثمّ احترام دولة القانون. فالصدمة غالباً ما تولّد انتفاضة، وإعادة نظر في فلسفة النظام العالمي القائم.

بمعنىً آخر، ودائماً بحسب آتالي، فإن نظام السلطة المرتكز على حماية الحقوق الفردية، يمكن أن ينهار ومعه مفاهيم الأسواق والديمقراطية، وطُرُق تقاسم الموارد النادرة ضمن احترام حقوق الفرد. وفي حال فشل الأنظمة الغربية، سنكون أمام أنظمة استبدادية قائمة على الرقابة والمراقبة الشاملة من خلال التكنولوجيا، والذكاء الاصطناعي، وأنظمة جديدة لتقاسم الموارد، وقد بدأنا نشهد ذلك. ومن المتوقّع، بحسب آتالي، أن لا يقوم النظام الجديد على القوّة أو الإيمان أو المال، فالسلطة السياسية ستكون مُلكاً للذين يعتمدون مبادئ التعاطف والتعاضد والصحة والضيافة والتغذية والتعليم والبيئة، طبعاً من خلال الاعتماد على الشبكات الكبيرة لإنتاج وتداول الطاقة والمعلومات.

> في قارة آسيا يسجّل الميزان التجاري انحيازاً واضحاً لصالح الصين التي أصبحت المصدر الأول والمستورد الثاني وأقوى شريك تجاري لآسيا الشرقية، ضمناً حلفاء الولايات المتحدة

أمّا الفيلسوف الفرنسي ميشال أونفراي، فيجزم بأنّ «أوروبا ماستريتش» سقطت، لتدخُل في منظومة العالم الثالث، فكما كان العالم يعيش وهمَ الماركسية حتى عام 1991، كذلك كنّا نعيش وهمَ الحضارة الغربية، ليسقط معها النظام الليبرالي الذي يعتبر أن الاستثمار في الأبحاث العلمية والخدمات الطبية، ليس على سلّم الأولويات لأنه لا يحقق الأرباح على الدول والشركات.

«معهد الأمن القومي الإسرائيلي» في جامعة تل أبيب، توقّع ازدياداً في السياسات الانعزالية، واستغلال الوضع من قبل جهات متطرّفة، بينما سيؤثّر النمو السلبي في الولايات المتحدة على العالم، وعلى حملة ترامب الانتخابية التي قد تتعرّض لضربة قاضية، وربما وصول ديمقراطي إلى السدّة الرئاسة، ما ستكون له انعكاسات كبيرة على مصالح إسرائيل. أمّا النموذج الصيني، فـ«سينال إعجاب الجماهير، وسنلحظ تفوّقاً اقتصادياً صينياً وتصدّعاً في الاتحاد الأوروبي، فيما ستتراجع فرص التصعيد وإمكانية اندلاع حروب في الشرق الأوسط».

ستيفن والت (أستاذ أميركي للشؤون الدولية في «كلية كينيدي للعلوم الحكومية» في جامعة «هارفرد»)، توقّع أن يشهد العالم تحوّلاً من الغرب إلى الشرق، مع انهيار الهالة الغربية وتصاعد مفهوم الدولة والوطنية، وأشار إلى أن العالم سيكون أقلّ انفتاحاً وازدهاراً وحرية.

روبين نيبليت (المدير التنفيذي لـ«تشاثام هاوس»)، يقول إن الوباء كان بمثابة القشّة التي قصمت ظهر بعير العولمة، بينما سبقت أزمة «كورونا» محاولات ثني الصين عن التحكّم بالتكنولوجيا. كذلك، يرى أنّ الحكومات ستعزّز قدراتها على العزلة.

كيشور محبوباني (وزير خارجية سابق، شغل منصب رئيس الجمعية العامة للأمم المتحدة ومندوب سنغافورة الدائم لدى الأمم المتحدة (1984- 1989) (1998-2004))، يستشرف بأنّ الأزمة سوف تسرّع التغيير، من عولمة الولايات المتحدة إلى عولمة الصين.

كوري شاك (نائبة المدير العام للمعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية، شغلت مناصب رفيعة في وزارتي الدفاع والخارجية الأميركيّتين ومجلس الأمن القومي)، تتحدّث عن فقدان الولايات المتحدة لوظيفة قيادة العالم.

أخيراً، لن يكون لبنان بعيداً عن هذه التحوّلات، وسيشهد مخاضاً حتمياً، إذ إنه يقع على تقاطع حساس بين مساحات النفوذ العالمية الغربية والشرقية، إضافة إلى كونه يعتنق إلى أقصى الحدود النظام الليبرالي المتطرّف من حيث التوزيع غير العادل للثروات. فقد ظهرت، في الآونة الأخيرة، جداول شبه رسمية تشير إلى امتلاك 6% من المودعين لأكثر من ثلثي الودائع، بالإضافة إلى وضع اقتصادي دقيق وتعثّر في نظامه السياسي. كلّها مؤشرات تدل على أننا مقبلون على تحوّلات مفصلية، في ظل انحسار متوقّع للنفوذ الأميركي، بفعل التعديلات التي ستطرق على سلّم أولويات الإدارة الأميركية، والتوغّل الصيني المرتقب باتجاه الشرق الأوسط «الجديد».

* الأمين العام للمركز اللبناني للدراسات الاستراتيجية

تقرير

إسرائيل مشغولة بـ«تغييرات الشرق الأوسط» بعد «كورونا»

تشغل مرحلة «ما بعد كورونا» مراكز البحث والدراسات في عدد من الدول التي تولي «مراكز التفكير» مكانة على طاولة التقدير والقرار، ومن بينها الكيان الإسرائيلي الذي لا تفارق وجوده التهديدات على اختلافها

يحيى دبوق

من الأسئلة التي تشغل مراكز التفكير في تل أبيب مواكبةً وتقدير تبعات فيروس كورونا الحالية على مجمل الدول والكيانات في المنطقة والعالم، وخاصة من لديها تأثير في تكوين وتنامي الفرص والتهديدات في مواجهة إسرائيل، وفي المقدمة المحور المعادي بقيادة إيران، وكيانات من غير الدول في مقدمتها حزب الله في لبنان. من بين مراكز التفكير الإسرائيلية، يبرز «معهد القدس للاستراتيجيا والأمن» الذي يعدّ واحداً من أهم مصادر المشورة في دائرة القرارات الاستراتيجية لتل أبيب الرسمية بقطاعاتها الحكومية، على خلفية مكانة خبرائه وباحثيه وتجاربهم، ممن يغلب عليهم الاتجاه اليميني المسيطر بدوره على بلورة القرارات. هل تعزز أزمة كورونا التهديدات وتعاظمها أم تقلصها؟ وماذا عن الفرص الكامنة فيها؟ هذه الأسئلة كانت في صلب ورقة بحثية صدرت عن المعهد تحت عنوان «أزمة كورونا والشرق الأوسط» خلصت إلى «خليط» من التقديرات بين بقاء

تقلص أزمة كورونا فرص تحقيق خطة الجيش الإسرائيلي المتعددة السنوات (تنوفا) (أ ف ب)

الاتجاهات في المنطقة في مسارها الذي كانت عليه قبل «كورونا»، ومن قدر معتبر من غياب اليقين. في الخلاصة العامة للورقة، التي جاءت بعنوان «نظرة على المستقبل القريب»، يرد الآتي:

. لا ترجح التقديرات حدوث تغييرات كبيرة في ميزان القوى في المنطقة في مرحلة «ما بعد كورونا»، ومن المحتمل أن استمرار الاتجاهات التي سادت ما قبل الفيروس على حالها هي أكثر التوقعات دقة.

ـ الصراعات في الشرق الأوسط لم تتجمد، والصقور يواصلون نشاطهم، وإن كان لكورونا التأثير في القدرات الحالية للكيانات السياسية في المنطقة، فستكون تأثيرات على المدى القصير وتتسبب في تركيز جميع أنشطة هذه الكيانات على بقائها والحد من الأضرار البشرية والاقتصادية. لكن لا يوجد حتى الآن أي انطباع عن دوافع اللاعبين الرئيسيين في المنطقة وطاقاتهم.

. في بعض الحالات، قد يؤدي فشل الأنظمة في مواجهة الفيروس، مع حقائق اقتصادية قاسية في الدول العربية مثل مصر التي تواجه انهياراً للقطاع السياحي، إلى تشجيع الإسلاميين على العودة إلى الساحة السياسية ومحاولة تقويض الاستقرار. وفي المقابل، الدولتان الأكبر حجماً وغير العربيتين، تركيا وإيران، مع نموذجين مختلفين جداً من الأيديولوجية الإسلامية، تاخرتا في مواجهة الوباء، وحاولتا التقليل من أهميته. مع ذلك، لا تزال الآثار السياسية الداخلية للفيروس غير واضحة على النظامين.

> الصراعات في الشرق الأوسط لم تتجمد، والصقور يواصلون نشاطهم

أما من جملة الاتجاهات التي كانت سائدة في المنطقة قبل أزمة كورونا، ويقدّر لها أن تستمر، فيشار إلى:

ـ رغم أن كورونا ضربت إيران، فإن أولويات النظام لم تتغير في زمن كورونا، إذ تستمر طهران في دعم الميليشيات الموالية لها في العراق لإخراج القوات الأميركية، ومساعدة نظام (الرئيس السوري بشار) الأسد والميليشيات الموالية لها في سوريا، وكذلك تأمين المساعدة المالية لحزب الله، وإن كانت مخففة، لتعزيز سيطرته في لبنان، فضلاً عن دعم الحوثيين (أنصار الله) في اليمن. تستمر إيران أيضاً في مضايقة السفن الحربية الأميركية في الخليج، ما تسبب في رد فعل عنيف من الرئيس (الأميركي دونالد) ترامب. ومع غياب أي إشارة مؤكدة إزاء تغيير الاتجاه من جانبها، يتوقع المزيد من التصعيد مع الإدارة الأميركية الحالية، وإن كان التقدير أن يتبع الحزب الديموقراطي خطاً أكثر تصالحاً.

ـ هناك احتمال كبير لاستمرار الاتجاهات التي ميّزت سياسات القوى الكبرى في الشرق الأوسط: الولايات المتحدة والصين وروسيا، إذ يقدر أن تستمر الولايات المتحدة في تقليص وجودها في المنطقة بغض النظر عن هوية الرئيس المقبل. أما روسيا، فترى في الشرق الأوسط ساحة خلفية استثمرت فيها استثماراً صغيراً نسبياً لإثبات أنها حليف مخلص، الأمر الذي جعلها تسجل اختراقات في دول أخرى في المنطقة، والوباء مهماً كان قاتلاً لا يغير من الاعتبارات الاستراتيجية.

. يقدر أن تستمر الصين، التي ترغب في دور أكثر مركزية في النظام الدولي، في محاولة بناء نفوذها في المنطقة، عبر المنح والاستثمارات والحملات الدعائية.

لكن، يعتمد الانتعاش الاقتصادي لبلدان الشرق الأوسط على الاتجاهات اللاحقة في الاقتصاد العالمي، التي لا تزال غير واضحة، فماذا سيكون مصير أكبر اقتصادين في العالم، الولايات المتحدة والصين؟ هل ستعود الأخيرة قريباً إلى شراء النفط من الخليج كما كان الأمر قبل تفشي الوباء، ما يعني إرجاع سعره إلى مستوياته السابقة؟ وماذا عن السوق الأميركية، وهل ستعود لشراء سلع من أنحاء العالم؟ هذه هي الأسئلة المفتاحية لتحليل وتقدير إمكانية الخروج من الأزمة الاقتصادية.

من ناحية إسرائيل، الواضح أن أزمة كورونا، التي تسببت في خسارة مالية واقتصادية ضخمة، تقلص فرص تحقيق خطة الجيش المتعددة السنوات (تنوفا)، التي تتطلب ميزانية إضافية للمؤسسة العسكرية تبلغ 20 مليار شيكل (5,7 مليارات دولار)، أي التسبب في رفض مطالب زيادة الميزانية الأمنية، القائمة على تحليل الواقع الاستراتيجي الذي تعيشه إسرائيل، وهي خسارة صعبة. وفي حال خرجت إسرائيل في نهاية المطاف من الأزمة بنتيجة جيدة، فستضيف بالطبع نقاطاً إلى صورتها الدولية كدولة ناجحة. لذلك، إن مقاومة الاختبار المتمثل في «كورونا» والخروج منه بأقل قدر من الضرر الاقتصادي، يعدّان أمرين مهمين وضروريين لتعزيز الردع الإسرائيلي في المنطقة وإبعاد الحرب عن فلسطين المحتلة.

فلسطين

سيناريوات الضم في الضفة: كلمة الفصل للفلسطينيين

علي حيدر

إن لم تواجه الحكومة الإسرائيلية عقبات قضائية وانطلقت كما هو متفق عليه بين زعيمي «الليكود» و«أزرق أبيض»، بنيامين نتنياهو وبيني غانتس، يبدو أن عملية الضم للضفة المحتلة ستنطلق أيضاً، إذا لم يكن في تموز/يوليو المقبل، ففي الشهر اللاحق له أو الذي بعده. يأتي ذلك بعدما كان غانتس قد وضع الأمر كلياً بيد نتنياهو، وروّج

> يراهن كثيرون على أن تعيق «العليا» تأليف الحكومة الإسرائيلية ومن ثمّ «الضم»

لتبرير تنازله عما كان يرفعه من شعارات بأن إدارة البيت الأبيض لن تقبل تنفيذ الضم الآن، مع الإشارة إلى أن مخطط دونالد ترامب يتضمن موافقة على ضم أكثر من 30% من الضفة، علماً بأن اللجنة الأميركية ـ الإسرائيلية المكلفة برسم خرائط الضم تواصل عملها كما هو مقرر، فضلاً عن أن ترامب ازدادت حاجته إلى دعم المحافظين الجدد والإنجيليكانيين بصورة كبيرة بعد تراجع شعبيته وسط الظروف الحالية، وهو ما سيجعله أكثر تمسكاً بالضم. فما سيناريوات الضم وأي مساحة سيشملها؟ وهل لتوقيته تأثير في تنفيذه، وماذا عن تقديرات العدو لردود الفعل؟

في ضوء التحدي القضائي الذي سيُحدّد مصير الائتلاف الائتلافي ومستقبل نتنياهو، ربما لا يزال هناك من يراهن في الساحة الفلسطينية على الا تسمح «المحكمة العليا» لنتنياهو بترؤس الحكومة، على أمل أن يؤدي ذلك إلى قطع الطريق على عملية الضم المقررة وفق الائتلاف بين نتنياهو وغانتس. في هذا المجال، ينتظر الأطراف كافة قرار المحكمة الحاسم بشأن شرعية ترؤس نتنياهو المتهم رسمياً بالفساد، وثانياً دستورية وقانونية البنود الرئيسية في الائتلاف بين الطرفين، لمناقضة بعضها القوانين الأساسية، ولأثرها الهدام في نظام الحكم. وفي المقابل، عمد نتنياهو إلى حملة مضادة تهدف إلى التهويل على «العليا»، ومن ضمنها الحملة التي تُشن على المستشار القضائي للحكومة، أفيحاي مندلبليت، الذي عيّنه نتنياهو بنفسه، إذ يتهمه الآن بأنه يسعى إلى «انقلاب قضائي» وإبعاده عن منصبه «خلافاً لقرار الناخب الإسرائيلي»، وهي حملة يخشى مراقبون أن تكون نافذة وفعالة، فيمتنع قضاة المحكمة عن الحكم ضده وضد الاتفاق ككل. كما يحاول نتنياهو أن يضع المحكمة في مواجهة قرار الجمهور، كأنها تصادر قراره في اختيار قادته.

وهو نجح في وضعها أمام خيارين: قبوله رئيساً للحكومة، أو التسبب في انتخابات رابعة خلال نحو سنة. في حال انطلقت الحكومة، يُتوقع أن ينطلق معها مسار الضم، ولكن حتى الآن هناك تصورات متعددة بشأن سيناريو فرض السيادة الإسرائيلية، ولكل منها من يدعو إليها. ترى دراسة صادرة عن «معهد أبحاث الأمن القومي» في تل أبيب أن هناك من يدعو إلى «ضم أراضي المستوطنات فقط»، على أن تشمل «المنطقة المبنية ومحيطها القريب التي تشكل أقل من 4% من أراضي الضفة»، وآخرون «يدعون إلى أن يُرفق معها الأراضي التي تدخل ضمن نطاق اختصاص السلطة القانونية للمستوطنات (قرابة 10% من الأراضي)». هناك من يدعو أيضاً إلى «ضم الكتل التي تشكل موضع إجماع واسع بين الجمهور في إسرائيل، وتقع غالبيتها غربي خط حدود العائق الأمني (نحو 10% من الأراضي)». أيضاً يوجد سيناريو لضم غور الأردن (نحو 17% من الأراضي). وصولاً إلى ضم المنطقة «ج» كلها (نحو 60% من الأراضي)، من دون إغفال أن يقتصر الضم على ما تضمنه مخطط ترامب، وهي الأراضي التي تشكل نصف «ج» التي تشكّل 30% من أراضي الضفة (17% في غور الأردن، 3% أراضي المستوطنات، 10% كتل المستوطنات ومحاور التنقل). وفي المقابل، تعطي إسرائيل لرام الله النصف الباقي من «ج» إضافة إلى جنوب جبل الخليل، ومنطقتين في النقب تُضمّان إلى قطاع غزة.

كما هو مفصل وموضح في «صفقة القرن»، وافقت إدارة ترامب للمرة الأولى على المطالب الإسرائيلية لضم كل المستوطنات وأراضي الكتل الاستيطانية وغور الأردن، وحتى الهضاب المطلة على غرب غور الأردن. لكن السفير الأميركي في إسرائيل، ديفيد فريدمان، قال إن إسرائيل ستنتظر انتهاء عمل «اللجنة الثلاثية» (3 مندوبين أميركيين و3 إسرائيليين) التي ستلائم الخريطة المقترحة مع الواقع على الأرض كي تصبح قابلة للتطبيق. حينئذ، تعترف الولايات المتحدة بالسيادة الإسرائيلية على المناطق غير المخصصة للدولة الفلسطينية. وامس، نقل موقع «تايمز أوف إسرائيل» عن متحدث باسم الخارجية الأميركية أن بلاده «مستعدة للاعتراف بضم إسرائيل أجزاء من الضفة، لكنها طلبت من الحكومة الإسرائيلية التفاوض أيضاً مع الفلسطينيين»، مضيفاً: «نحن على استعداد للاعتراف بالإجراءات الإسرائيلية لتوسيع السيادة وتطبيق القانون على مناطق الضفة التي تتوقع الرؤية اعتبارها جزءاً من دولة إسرائيل».

اصيبت إسرائيلية بجراح خطيرة امس بعد تعرضها لطعن شمال تل ابيب فيما أصيب المنفذ (أ ف ب)

لكن هذه الخطوة ستكون «في سياق موافقة إسرائيل على التفاوض مع الفلسطينيين على النحو المحدد في رؤية ترامب».

مع ذلك، تبقى قضية توقيت الضم وتأثرها بالتطورات على المستوى الدولي والإقليمي. في هذا المجال، يوجد من يقارب القضية من زاوية دولية، فيرى أن زعماء الدول كلهم مشغولون بمواجهة كورونا في الساحات الداخلية في دولهم، والولايات المتحدة مشغولة بصراعات قوة داخلية قبيل الانتخابات الرئاسية التي ستجري في تشرين الثاني/نوفمبر، ويمكن أن تسفر عن خسارة ترامب الذي يحاول أيضاً أن يترك بصمته على التاريخ. ولذلك هو يسعى إلى إرضاء القاعدة الأساسية لمؤيديه. الجمهور اليميني الإنجيلي ـ المتحمسين لفكرة ضم إسرائيل مناطق «الأرض المقدسة».

من الزاوية الداخلية الإسرائيلية، يرى معسكر اليمين أن «الوقت الحالي فرصة ذهبية لفرض سيادة إسرائيلية لم تكن موجودة في الماضي على مناطق في الضفة، وهي لن تتكرر في المستقبل القريب، خصوصاً إذا جرى انتخاب رئيس ديموقراطي في الولايات المتحدة»، وأن هذا الأحساس بوجود فرصة «يشارك فيه نتنياهو الذي يسعى أيضاً إلى أن يبقى التطبيق (الجزئي على الأقل) للسيادة الإسرائيلية على الضفة (أي الضم الجزئي) كجزء من إرثه القومي ـ الاستراتيجي»، مع ذلك، يسود كيان العدو نوعان من التقديرات: الأول يقول إنه لن يحدث شيء دراماتيكي، مثلما لم تحدث «هزة أرضية» بعد نقل السفارة الأميركية من تل أبيب إلى القدس، والثاني ينظر بجدية إلى التهديدات، وحول ذلك توجد مروحة سيناريوات تبدأ بتحركات شعبية وصولاً إلى نهاية مرحلة التنسيق الأمني بين إسرائيل والأجهزة الأمنية للسلطة، مع إلحاق ضرر شديد بعلاقات التسوية ووقوف المجتمع الدولي ضد إسرائيل، وحتى إلى حد فرض عقوبات ومقاطعة لها.

هكذا، يتضح أن الشعب الفلسطيني والمنطقة العربية يواجهان تحدياً مفصلياً في هذا المجال. وبغض النظر هل سيجري ضم واسع أم جزئي، مرة واحدة أو على دفعات، فإن الواضح أن الرد الذي يستند إلى تغيير قواعد الصراع على الساحة الفلسطينية هو القادر على قلب الأوراق وإربك هذا المسار التوسعي، وهو خيار بات أكثر من ضرورة مُلحة، وليس مجرد خيار. إذا ما تجاوزنا الظروف المستجدة في الداخل الفلسطيني والإقليمي، وما قد تتركه من مفاعيل ظرفية، تُثبت التحولات التي مر بها الصراع مع العدو في العقود الأخيرة أن كلمة الفصل تبقى للشعب الفلسطيني وفصائله المقاومة.

مقالة

القطيعة التي ستحدّد وجهة التغيير

وليد شرارة

توقّع مسؤولون سياسيّون وخبراء أن تفضي جائحة كورونا إلى تبريد حدّة الصراعات الدائرة في العالم بين القوى الدوليّة المتنافسة، وإلى قدر معين من التعاون بينها لمواجهتها. ما زال بعضهم، وبالأخص وثيقو الصلة بأوساط الأعمال، كجدعون راشمان في «فايننشال تايمز»، يعبّرون عن مثل هذا التفكير الرغبوي الذي يفترض أننا سنشهد ما يسمّيه «وقف إطلاق نار عالمياً» تحت وطأة الجائحة، وإحياء لدور المؤسسات الدولية المتعددة، وفي مقدمتها الأمم المتحدة ومجلس أمنها، للتصدي لها ولتداعياتها. غير أن جميع المؤشرات تظهر أن الوضع الدولي، وخاصة على مستوى العلاقات بين الصين والولايات المتحدة، يتطور في الاتجاه المعاكس لجميع هذه التوقعات والتمنيات حتى الآن. ما يحدث بالفعل هو احتدام للصراع والتناقضات بين القوتين الدوليتين الأبرز، ومحاولات لتوظيف الجائحة في إطار هذا الصراع. قد يكون هذا الاحتدام، وما سبقه من فسخ شراكة متعاظم بينهما على المستوى الاقتصادي نتيجة لارتفاع حدّة التناقض الاستراتيجي، هو أحد العوامل الحاسمة في تحديد معالم زمن «ما بعد كورونا» الذي أسال حبراً كثيراً في الأوان الأخير. سيكون لتسريع فسخ الشراكة بين الصين والولايات المتحدة، أي لتفكيك شبكة المصالح الضخمة المشتركة بينهما، التي نشأت وتطورت منذ ما يقارب نصف قرن، أثر هائل في البلدين والمسرح الدولي عامة.

> قد يكون «التبعية المتبادلة» أدق توصيف للعلاقات الاقتصادية الصينية ــ الأميركية في العقود الثلاثة الماضية

قد يكون مفهوم «التبعية المتبادلة» أدق توصيف لما آلت إليه العلاقات الاقتصادية الصينية ــ الأميركية في العقود الثلاثة الماضية. ومن اللافت أن بدايات التوتر الاستراتيجي بين البلدين في أواخر تسعينيات القرن الماضي وتبلور خطاب عن «التهديد الصيني» في الولايات المتحدة لم يحولا دون نموّها المستمر. لقد كان لهذه العلاقات دور مهم في «الصعود السلمي» للصين التي حرصت عليها وسعت إلى تطويرها بمعزل عن الخلافات السياسية و/أو التجارية، على عكس الولايات المتحدة التي أضحت ترى في مثل هذا الصعود تهديداً استراتيجياً لزعامتها وينبغي وقفه قبل فوات الأوان. في المرحلة التي سبقت بداية الحرب التجارية التي شنتها إدارة دونالد ترامب على الصين، كانت العلاقات الاقتصادية والتجارية مزدهرة في مجالات مختلفة. فعلى مستوى الاستثمارات المتبادلة، قدرت الاستثمارات الصينية غير المالية (أي دون حساب تلك الخاصة بسندات الخزينة الأميركية مثلاً) في الولايات المتحدة بنحو 50 مليار دولار أواخر 2016، والأميركية في الصين بنحو 80 ملياراً في 67000 مشروع في 636 مليار دولار سنة 2017، مع صادرات صينية نحو الولايات المتحدة بـ 505,6 مليارات، وأميركية نحو الصين بـ 130,3 ملياراً. القراءة الأولية لهذه الأرقام تظهر أن الصين تحقق فائضاً تجارياً صافياً عبر هذه المبادلات، وهي التهمة الأبرز الموجّهة إليها في الولايات المتحدة، إذ تصل قيمته إلى 375,2 مليار دولار. لكن المتهمين يتجاهلون أن حصة الشركات الأميركية في الصين هي نحو 40% من هذا الفائض. يتعامى هؤلاء أيضاً عن حقيقة أن الولايات المتحدة حققت فائضاً بقيمة 52,3 ملياراً في تجارة الخدمات مع الصين سنة 2016، وهو فائض تضاعف 30 مرة بين 2006 و2016.

ستيفن روش، المدير السابق لبنك «مورغان ستانلي» الاستثماري الأميركي في آسيا، دعا في مقالة على موقع «بروجيكت سينديكيت» بعنوان «نهاية العلاقة الصينية ـ الأميركية»، الطرفين إلى «إدراك النتائج الاقتصادية والجيوسياسية للقطيعة الكاملة بينهما». ولروش كتاب مهم عن العلاقات الاقتصادية بين الدولتين عنوانه «علاقات غير متوازنة. التبعية المتبادلة بين أميركا والصين»، صدر سنة 2014، توقّع فيه تأزمها، وسنتطرق إليه تالياً. هو يشير بداية في مقالته إلى أن البلدين، بحكم التبعية المتبادلة بين اقتصاديهما، سيتضرران كثيراً من القطيعة. «ستفقد الصين المصدر الخارجي الأكبر للطلب على صادراتها، التي ما زالت تشكل 20% من ناتجها المحلي الإجمالي. وستفقد القدرة على الحصول على المكونات التكنولوجية الأميركية الضرورية لعمليات التجديد التكنولوجي عندها... لكن النتائج ستكون إشكالية للولايات المتحدة أيضاً التي ستخسر مصدراً رئيسياً من مصادر السلع القليلة الكلفة التي يحتاج إليها المستهلك الأميركي المتراجع الدخل. سيفقد كذلك الاقتصاد الأميركي المتعطش للنمو مصدراً أساسياً من مصادر الطلب الخارجي على صادراته لأن الصين صارت السوق الثالث كبراً لها وأسرعها نمواً. ستخسر أميركا أيضاً أهم مصدر للطلب على سندات خزينتها، في ظل متطلبات التمويل التي تلوح في الأفق لأكبر عجز حكومي في التاريخ».

يذكّر روش في المقالة بأحد الاستنتاجات المبكرة التي كان قد توصل إليها في كتابه المشار إليه، وهو أن أصل التوتر بين الطرفين يعود إلى قرار الصين بعد أزمة 2008 ـ 2009 تغيير نموذجها الاقتصادي المعتمد أولاً على الصادرات والاتجاه نحو الارتكاز أساساً على الاستهلاك الداخلي وصناعة الخدمات. وهو كان قد أكد في هذا الكتاب أن «هذا التغيير سيسمح للصين بعدم الاستناد الحصري إلى السرعة القصوى للنمو ومنح أهمية أكبر للأبعاد النوعية في عملية النمو التي كانت قد أهملتها. هذا التغيير يوفر للصين فرصة التحول نحو اقتصاد مستدام أكثر رشاقة وأقل تلوثاً». لكن النقطة الشديدة الأهمية التي ركّز عليها روش منذ 2014 هي تلك المتعلقة بمفاعيل هذا التحول الاقتصادي في الصين، وما يستتبعه من نمو هائل في معدلات الاستهلاك وتراجع في الادخار، على انخفاض طلبها على سندات الخزينة الأميركية. ويجزم أن «الولايات المتحدة، بوصفها أكثر البلدان اقتراضاً وتعاني من ضعف الادخار، ستواجه مصاعب شديدة لاستبدال أهم المقرضين الخارجيين».

بكلام آخر: إن اتجاه الصين إلى التطوير النوعي لاقتصادها وإعطاء الأولوية لسوقها الداخلي هو أحد أسباب توتر علاقاتها مع الولايات المتحدة، إضافة طبعاً إلى الأسباب الأخرى المعروفة والمرتبطة بالتنافس التجاري والاقتصادي، ومن ثم الاستراتيجي، وبقرار من الثانية، على صعيد عالمي. لا شك أن تسارع فسخ الشراكة وما يعنيه من تفكيك للمصالح المشتركة سيزيد احتدام المواجهة الاستراتيجية واتساع نطاقها نحو بقاع مختلفة من العالم، وسيساهم بلا ريب في عملية إعادة صياغته.

العراق

الكاظمي يعيد رسم تشكيلته... وأزمة «الحشد» تتعقّد

نور أيوب

يتواصل حراك الرئيس المكلّف تشكيل الحكومة الاتحاديّة في العراق، مصطفى الكاظمي، إذ قدّم نهاية الأسبوع الماضي «مسوّدة أولى» لفريقه الوزاري، لكنّه اصطدم بـ«حسابات» معظم أركان «البيت الشيعي»، الذين رفضوا مرشّحيه لـ«الحقائب الشيعيّة». وفق أكثر من مصدر سياسي، فرض الكاظمي على القوى «الشيعية» معاييره (الكفاءة النزاهة، الخبرة والقدرة على القيادة) «مستسلماً» أمام رغبات المكوّنات الأخرى، وتحديداً رئيس البرلمان، محمد الحلبوسي، وزعيم «الحزب الديموقراطي الكردستاني»، مسعود بارزاني. عقبة دفعت «رعاة العملية السياسية» إلى تدارك الموقف، والتواصل معه «لتعديل» آليات انتقاء الوزراء، وأبرزها إلزام كل الأطراف «المعايير الثلاثة»، كي تكون التشكيلة بمعظمها من التكنوقراط والكفاءات، بعدما ساد ترجيحٌ أن تكون خليطاً منهم ومن السياسيين.

حتى الآن، لا اعتراض أميركياً أو إيرانياً على مسار الكاظمي الذي يتوقع أن يعلن تشكيلته الأسبوع الجاري، وألّا يستنفد كامل المهلة الممنوحة له (9 أيّار/ مايو المقبل)، وخاصّة أن الأزمة السياسية المفتوحة منذ تشرين الأوّل/ أكتوبر الماضي «لم تعد تُحتمل»، بتعبير مصادر بارزة. هذه الأزمة، إن استمرت وأسفرت عن إخفاق الكاظمي في التأليف أو «التمرير» (برلمانيّاً)، فستقود إلى انهيار العملية السياسية برمّتها، ما يطاول ما تبقى من «الدولة العراقية»، وخاصة أن حرب أسعار النفط أسفرت عن عجز الدولة عن تأمين رواتب القطاع العام للشهر المقبل، وفق معلومات، في حين أن استمرار انخفاض أسعار النفط على هذه الوتيرة يدفع بغداد إلى إعلان إفلاسها. مشهدٌ مشابهٌ للوضع اللبناني، بتعبير المصادر التي ترجّح «سقوطاً ثنائيّاً» إذا جرت رياح الظروف بما لا تشتهيه سفن الكاظمي في بغداد، وحسان دياب في بيروت، مع تأكيد الأوّل أن مهمات حكومته كحكومة دياب: إنقاذ البلاد من أزمات متشابكة ومتشعّبة.

في سياق موازٍ، يتصدّر المشهد أزمة لا تقلّ بتداعياتها عن الحكومة، هي انفصال «ألوية العتبات» المحسوبة على «المرجعية الدينيّة العليا» (آية الله علي السيستاني) عن «هيئة الحشد الشعبي»، وارتباطها برئيس الوزراء مباشرة. وقد زار زعيم «تحالف الفتح» (تكتّل نيابيّ يضم الكتل المؤيدة لخيار «الحشد»)، هادي العامري، مدينة كربلاء، حيث التقى وكيلي «المرجعية»، عبد المهدي الكربلائي وأحمد الصافي، لحل الأزمة المستجدّة، ومنعاً لتفكيك «الحشد» بادئ الأمر، وتذويبه لاحقاً بين رئاسة الوزراء ووزارتي الداخلية والدفاع. إن صحّت «الرواية» المتداولة في بغداد حول أن الحراك الذي سبق الانفصال هو «فردي» وبإجتهاد قائد «فرقة العباس القتاليّة»، ميثم الزيدي، وبدعم الصافي، فإن «الرواية» المتداولة في كربلاء بعكسها تماماً. وفق المعلومات، جاء حراك الزيدي بمباركة النجف ورعايتها، فـ«المرجعية» التي هي «الأب الروحي» لـ«الحشد» ترفض قطعاً صيغة «الحشد» الحالية، و«سيطرة جناح على آخر»، أي «الجناح الولائي» (نسبةً إلى اتّباعهم «ولاية الفقيه») مقابل «الجناح المرجعي» (المدرسة النجفيّة)، وهي تسعى إلى خلق «نوع من التوازن»، أمام هذا التضارب، ثمة من يسأل النجف عن حقيقة الموقف، فالكرة في ملعبها وهي مطالبة بحلّ أزمة قد تطيح مؤسسة عسكريّة ـ أمنيّة كان لها الفضل في إيجادها. هذا الموقف وإن كان صادماً لكثيرين، فمن شأنه أن

أعجز أزمة أسعار النفط الدولة عن تأمين رواتب القطاع العام للأشهر المقبلة (أ ف ب)

> يحسم خلافاً قد يتطوّر في الأيام المقبلة دراماتيكياً، وأن يعقّد الأزمات أكثر ويشعّبها إلى مديات غير محسوبة أو متوقّعة. وثمة من يحذّر من العجز عن رأب الصدع الحالي، ومن تمسّك «العتبات» ببقائها بعيداً من «الهيئة» ولحاق فرق والوية أخرى بها. هنا سيكرّس خطاب «حشد الولاية» و«حشد المرجعية»، وهذا ما كانت ترفضه طهران بشدّة، عدا الشهيدين قاسم سليماني وأبو مهدي المهندس. لذلك، يحذّر كثيرون من تحوّل «الهيئة» إلى حالة شبيهة بـ«الحرس الثوري» الإيراني، ما يعني تلقائيّاً إدراجها على لائحة العقوبات الأميركيّة، وهو ما قد يفرض على الدولة العراقية «إعادة النظر» في جدوى المؤسسة، وإطلاق حديث «تذويبها» بين «الداخليّة» و«الدفاع».

تتضارب الروايات حول الموقف الحقيقي لـ«المرجعيّة» في النجف من أزمة «الحشد»

استراحة

كلمات متقاطعة 3436

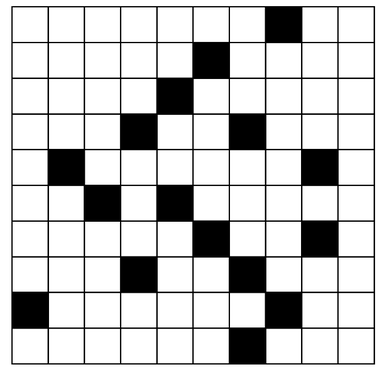

أفقيا

1- طري ولين بالأجنبية – باخرة انكليزية عملاقة غرقت في أوّل رحلة لها من لندن الى نيويورك باصطدامها بجبل جليدي أوائل القرن الماضي – 2- نباتات تكثر في بلدان المتوسط لها زهر حلو المنظر أصفر اللون – آلة لكشف أعماق البحار – 3- دولة آسيوية – أحد مصراعي الباب أو الشباك – 4- تقرع الجرس – ورك – أحرف متشابهة – 5- أهم مرفأ عالمي لتصدير البنّ في البرازيل – 6- عاصمة أوروبية – جنس حشرات تمتص دم الإنسان – 7- بذر الأرض – عاصمة اوروبية – 8- عاصمة آسيوية – طائر وهمي كبير – يُصلح البناء – 9- عملة آسيوية – لباس تقليدي في اليابان – 10- جمل ثقيل – منتجع سياحي على البحر الأحمر من ضواحي الغردقة

عمودياً

1- عاصمة الأوروغواي – 2- في الحكومة – مال مدفون تحت الأرض – 3- فيلسوف وطبيب وعالم من كبار فلاسفة الإسلام واطبائهم عُرف بالشيخ الرئيس كتب العديد من المؤلفات الطبيّة – 4- قرأ الكتاب – في الوجه – 5- مغنية وراقصة كورية جنوبية مشهورة – ريح طيّبة – 6- فاس – خنزير بري – نوع نسيج له وبر ناعم – 7- سبع وضرغام – محبة وفرح – نعام – 8- مصباح وسراج – ماركة سيارات – 9- مدينة فلسطينية على المتوسط – عائلة رئيس جمهورية ارجنتيني راحل – 10- من الألعاب الرياضية الشهيرة

حلول الشبكة السابقة

أفقيا

1- مايكل اوين – 2- ريما نجم – بغ – 3- ميل – رضخ – 4- اندورا – رهل – 5- لزّ – روسي – با – 6- زبلين – مجدل – 7- هيق – زا – شاب – 8- وبَ – عاكف – لن – 9- رف – فولغا – 10- جدار الصوت

عمودياً

1- مر – الزهور – 2- ايمن زبيب – 3- يميد – لق – رد – 4- كالوري – عفا – 5- لن – رونزا – 6- اجراس – اكفا – 7- ومض – يم – فول – 8- خزّ – جش – لص – 9- نبّ – هيدالغو – 10- غزل البنات

sudoku 3436

5		1				7		3
	6			1			2	
			9		2			
						6		7
	8			9			5	
2		5						
8		9		7		5		2
	7		4	3	5		8	
1		4		8		3		6

شروط اللعبة

هذه الشبكة مكوّنة من 9 مربعات كبيرة وكل مربع كبير مقسّم إلى 9 خانات صغيرة. من شروط اللعبة وضع الأرقام من 1 إلى 9 ضمن الخانات بحيث لا يتكرر الرقم في كل مربع كبير وفي كل خط أفقي أوعمودي.

حل الشبكة 3435

9	3	8	5	7	1	4	6	2
7	1	2	9	6	4	3	8	5
6	5	4	3	2	8	7	1	9
8	2	6	4	9	7	1	5	3
1	4	9	6	3	5	8	2	7
5	7	3	8	1	2	9	4	6
3	8	1	7	5	6	2	9	4
2	6	7	1	4	9	5	3	8
4	9	5	2	8	3	6	7	1

مشاهير 3436

11	10	9	8	7	6	5	4	3	2	1

كاتبة وناقدة لبنانية (1913-1991). تنوعت اعمالها بين الكتابة الإبداعية والدراسة الأدبية والنّقدية والتاريخية. إهتمت بادب المرأة وسلطت الضوء على ابرز المبدعات في التاريخ

6+9+4=7+11+10 = عاصمتها نيروبي ■ 8+5+3=2 = ركود الأعمال ■ 1+4 = حُب

حل الشبكة الماضية: **ماركوس غارفي**

إعداد
نعوم مسعود

تحرير

أزمة الخام الأميركي متواصلة: النفط فائض والمخازن ممتلئة

لن تتوقّف هزّات السوق النفطية وارتداداتها في المدى المنظور ما لم تُقرّر دول من خارج تحالف «أوبك+»، وفي مقدّمتها الولايات المتحدة، تنفيذ خفض كبير في إنتاج الخام. إلى ذلك الحين، تحدّد سياسة العرض والطلب الأسعار وتقلّباتها، وسط تخمة معروض ومخزون نتجت عن الانخفاض الهائل في الطلب على النفط، بفعل العزل المفروض دولياً لمكافحة «كورونا». تجلى حجم الضرر الذي لحق بصناعة الطاقة في العالم عموماً والولايات المتحدة خصوصاً في 20 نيسان/أبريل الجاري، عندما انخفضت أسعار العقود الآجلة للخام الأميركي إلى مستوى لم يكن ليخطر في بال أحد: (-) 37 دولاراً للبرميل. رغم التراجع التاريخي، تصرّ واشنطن، المتضرّر الأكبر من انخفاض الأسعار نظراً إلى التكلفة العالية لإنتاج نفطها الصخري، على أنها غير مُلزمة بفرض اقتطاعات، وأن هذه مهمّة دول أخرى، خصوصاً بعدما اتفقت دول «أوبك+» (تحالف «منظمة الدول المصدرة للنفط» ودول من خارج المجموعة بقيادة روسيا) على خفض إنتاجها بواقع 10 ملايين برميل يومياً اعتباراً من الأول من الشهر المقبل. والرقم، على ضخامته، لن يكون كافياً لتهدئة السوق بعدما انخفض الطلب على الخام بواقع 30 مليون برميل يومياً (أو 30% من الإنتاج العالمي).

في ظلّ مناخ سيّئ لهذا القطاع، واصل سعر برميل الخام الأميركي تراجعه أمس متأثراً على نحو ما بنفاد قدرات التخزين. صباحاً، قرابة 9:30 بتوقيت غرينتش، تراجع برميل خام «غرب تكساس الوسيط» تسليم حزيران/يونيو، إلى 11,59 دولاراً بعد بلوغه المستوى الأدنى عند 10,07 دولارات قبلها بساعة، أي بما يساوي تراجعاً بأكثر من 21%. في المقابل، ارتفع برميل «برنت» بحر الشمال، تسليم حزيران/ يونيو، بنسبة 2,40% إلى 20,34 دولاراً. وهنا يوضح آل ستانتون، من مؤسسة «إر بي سي»، في مذكّرة، أن «سعر النفط الأميركي يواصل الانخفاض بسبب المخاوف المتعلّقة بالتخزين والطلب، لكن أيضاً بتأثير من المضاربة»، مشيراً إلى «تغيير جذري في استراتيجية» لاعب مالي أساسي هو «صندوق نفط الولايات المتحدة» الذي اختار بيع كل عقوده الآجلة للشهر السادس من «غرب تكساس». قرار الصندوق التخلّص من هذه العقود القصيرة الأمد شكّل ضغطاً على عقود الخام تسليم حزيران/يونيو، إذ رأى المحلل من «ماركتس دوت كوم» نيل ويلسون، أن «الأسعار، التي تدهورت الإثنين، واصلت تراجعها في جلسة التداولات في الأسواق الآسيوية، بعدما أكد صندوق نفط الولايات المتحدة تخلّيه عن عقود يونيو، أي حوالى 20% من أصوله». وفي هذا الوقت، تمتلئ المخازن بسرعة، ما يثير مخاوف من تشبُّع كامل لاحتياطات في الآجل القصير. ومن دون حلّ لهذا الفائض «لا شيء» سيمنع خام غرب تكساس الوسيط من الاقتراب مجدداً من الصفر»، وفق ويلسون.

في المقابل، يرجّح وزير الطاقة الروسي، الكسندر نوفاك، أن تبدأ أسواق الطاقة التوازن فور سريان اتفاق «أوبك+» الشهر المقبل، لكنه لا يتوقّع زيادة كبيرة في الأسعار في المستقبل القريب، بسبب ارتفاع مستويات المخزون العالمي. وبالتوازي، كشفت بيانات من شركة «كبلر» للمعلومات أن الطلب على الوقود تراجع بنسبة 30% عالمياً، وصارت أماكن التخزين ثمينة بعدما امتلأ نحو 85% من مناطق التخزين البرية في أنحاء العالم حتى الأسبوع الماضي. وفي مؤشر على اليأس الذي استبدّ بقطاع الطاقة بحثاً عن أماكن تخزين، قالت مصادر ملاحية إن تجار النفط يلجؤون إلى استئجار سفن أميركية باهظة التكلفة لتخزين البنزين أو شحن الوقود إلى الخارج. وسط أزمة التخزين، بدأ منتجو النفط الأميركيون تسليم فائض إنتاجهم للاحتياطي الاستراتيجي، إذ سلّموا 1,1 مليون برميل هذا الشهر. ونقلت «بلومبرغ» عن مسؤول أن وزارة الطاقة الأميركية وضعت اللمسات الأخيرة على العقود التي أُعلنت في وقت سابق من الشهر الجاري للشركات، لاستئجار مساحة تخزين تتّسع لنحو 23 مليون برميل.

(الأخبار)

وفيات

بمزيد من الرضى والتسليم بقضائه تعالى ننعى اليكم وفاة فقيدتنا الغالية

سعاد محمد سعيد بخاش

زوجة المرحوم النقيب الدكتور عبد القادر مجذوب

أولادها الدكتور نديم المنلا

نديمة زوجة المرحوم حازم نحاس

ندى زوجة النقيب المحامي عبد الرزاق دبليز

الدكتورة زينة زوجة الدكتور جيامبيارو كورديولي

لينا مجذوب

أشقاؤها عبد القادر وفاروق ومحمود (قنصل المملكة الاردنية الهاشمية الاسبق) وعمر والمرحوم سعد بخاش

شقيقاتها المرحومة ليلى زوجة المرحوم محمد نشأت كبارة وفاطمة بخاش

أبناء عمها فوزي والمربي الاستاذ عبد الوهاب والمرحومان فضيلة الشيخ محمد واحمد بخاش

صلّي على جثمانها الطاهر عقب صلاة ظهر يوم الثلاثاء الواقع فيه 28 نيسان 2020 الموافق 5 رمضان 1441هـ ووريت الثرى في جبانة التبانة

ملاحظة: نظراً للظروف الاستثنائية والأوضاع الصحية التي تمر بها البلاد، نعتذر عن عدم تقبل التعازي حالياً وسوف نعلن موعد ومكان التعازي لاحقاً

للفقيدة الرحمة ولكم الاجر والثواب وإنا لله وإنا إليه راجعون الراضون بقضاء الله وقدره آل بخاش ومجذوب ومنلا والبابا وأنسباؤهم

بمزيد من الأسى واللوعة انتقلت إلى رحمته تعالى

سلوى علي أبو حيدر

زوجها: العميد الركن المتقاعد نايف يزبك

والدتها: سامية الحسامي أرملة المرحوم علي أبو حيدر

أولادها: مازن زوجته لين عواضة

رلى

عامر

أشقاؤها: المهندس غازي زوجته كريستين سباغني

حسان زوجته سهاد رفيق حاسبيني

رغيد زوجته نعيمة مسعد

المرحوم فيصل

شقيقاتها: دنيا

منى

سلام زوجة العميد الركن المتقاعد علي حرب

صلّي على جثمانها ووريت الثرى يوم الثلاثاء الواقع في 28 نيسان 2020 في جبانة الشياح (حيّ الجامع)

نظراً للظروف الراهنة تقبل التعازي هاتفياً على:

زوجها العميد نايف يزبك 03/851830

أولادها: مازن يزبك 03/293656

رلى يزبك 03/352721

شقيقها: حسان أبو حيدر 03/665540

إنا لله وإنا إليه راجعون

الأسفون: آل يزبك، أبو حيدر، الحسامي، عواضة، حاسبيني، حرب، حيدر، ضاهر، رافت، بكداش، حسين.

إعلانات رسمية

إعلان

يعلن اتحاد بلديات وسط وساحل القبقاب عن بيع جيب كاديلاك إسكلاد موديل 2015 (أسود) بدون جمرك بالمزاد العلني في 2020/5/7 وعلى الراغبين التوجه الى مركز الإتحاد وشراء دفتر الشروط ضمن الدوام الرسمي في ببنين عكار / الطريق العام قبالة مفرق الديوان.

ينتهي شراء الدفاتر في 2020/5/5

لإعلاناتكم الرسمية والمبوبة والوفيات

الأخبار

هاتف: 759555 ـ 01
فاكس: 759597 ـ 01

تحـــــذير

تحذر شركة سيكوريتي للتأمين ش.م.ل. جميع المتعاملين مع المدعو جورج كرموش، الذي لا تتعامل معه أصلاً الشركة وهو ليس وسيط ضمان معتمد لديها، ان عقود التأمين الصادرة بإسم شركة سيكوريتي للتأمين ش.م.ل. والمسلمة اليهم من قبله هي عقود مزورة وان الشركة بصدد اتخاذ الإجراءات القضائية اللازمة بحق المدعو جورج كرموش.

وهي تدعو حاملي هذه العقود لمراجعة الشركة للتدقيق بها.

بكل تحفظ الاحترام
رئيس الدائرة القانونية
المحامي مروان شديد

DIGITAL FUTURE
المستقبل الرقمي

الحرب على الوباء

قصص للأطفال من إعداد شركة المستقبل الرقمي لدعم القراءة في مواجهة جائحة كورونا

تم نشر مجموعة من الكتب المصورة للصغار والتي توضح معركة العالم الشاقة ضد وباء فيروس كورونا المستجد (COVID-19) وقد ترجمت هذه المجموعة من اللغة الصينية إلى اللغة العربية وستتم ترجمتها إلى 10 لغات أخرى، منها الإنجليزية والفرنسية والألمانية والتركية وغيرها... تم نشر هذا السلسلة المصورة المكونة من ستة كتب، «مكافحة الوباء بقلب طفل»، بواسطة Phoenix Juvenile and Children's Publishing Ltd.

تسجل الكتب قصصاً عن كيفية تعامل الصغار مع أثر وباء COVID-19 من خلال عيون الأطفال وإعطائهم تعليمات حول التعامل مع الصعوبات والأزمات.

قال وانغ يونغ بو، رئيس الدار الصينية: «إن هذه السلسلة تهدف إلى مساعدة الأطفال على تهدئة مخاوفهم وقلقهم وتعلمهم كيفية التعامل مع الأزمات والصعوبات والتغلب عليها».

وقد قامت شركة المستقبل الرقمي في لبنان بترجمة ونقل هذه المجموعة إلى اللغة العربية، وقال محمد الخطيب، الرئيس التنفيذي للشركة، «تعتبر هذه الكتب خطوة رائدة في مجال النشر العالمي حيث تتعامل مع مشكلة تواجه البشرية كلها، وهذه الكتب تأخذ في الاعتبار عادات القراءة لدى الأطفال، والنمو النفسي والتفضيلات الجمالية، وهي مليئة بالبراءة الطفولية والقلق الإنساني».

وستتوفر هذه السلسلة بطبعتها الإلكترونية المسموعة والمقروءة بشكل مجاني للقراء العرب على موقع الشركة:
www.digital-future.ca

شهر النور على إذاعة النور

صحة وعافية

إرشادات صحية وغذائية
حسن التدبير في الإستهلاك
تشجيع المبادرات الزراعية والإنتاجية

من الإثنين إلى السبت الساعة 11:10 قبل الظهر

إذاعة النور
alnour radio
FM 91.3 91.5 98.7 92.3 سوريا FM 91.7 91.9 92.3 لبنان
alnour.com.lb

قضية

الدب الداشر يواصل المجزرة الصهيونية بأدوات الدراما الرمضانيّة

بين «أم هارون» و«مخرج 7»: mbc وكراً علنيّاً للتطبيع الثقافي

من مسلسل مخرج 7

زينب حاوي

لدى مباشرة مستشار البيت الأبيض وصهر الرئيس الأميركي، جاريد كوشنير، بإطلاق صفقة القرن في حزيران (يونيو) الماضي، والحديث عن «استثمارات مالية» ستتدفق على الأراضي الفلسطينية، والدول العربية المجاورة، دخل الإعلام الخليجي وقتها على الخطّ، واضعاً كلّ ثقله للتسويق للدعاية المسمومة. راح يتلاعب بالمصطلحات ويطوّعها خدمةً للمشروع الأميركي - الصهيوني. قناة «العربية» شكّلت رأس حربة في الترويج للصفقة، من خلال ترداد كلام كوشنير بوصف الصفقة «فرصةً لمستقبل أفضل للفلسطينيين»، شكل الإعلان عن «صفقة العار» المدخل الأوضح والمعلن لتصفية القضية الفلسطينية، ومحاولة إغراق باقي الشعوب التعيسة التي تعيش بجوارها بالأموال. الخطة الأميركية، فرملت، بعد رفض فلسطيني رسمي وشعبي، واجتياح كورونا للعالم. تغيّرت الأجندات، واستحوذ الوباء على المشهد السياسي والإعلامي. لكن مع وصول شهر الصوم، بدأت تتبدى مشهدية أخرى، تتقاطع مع ما حصل قبل عام تقريباً، في دول الخليج. هذه المرة، دخل صنّاع الدراما على الخط، ووضعوا ثقلهم على شبكة mbc السعودية، واستغلوا الشهر الكريم، لبثّ مزيد من السموم، واللعب على المغالطات التاريخية، سعياً للعبور نحو بوابة التطبيع المباشر مع الاحتلال الإسرائيلي وأنسنته.

ضمن هذا السياق السياسي جاء مسلسل «أم هارون» (تأليف محمد وعلي شمس، إخراج محمد جمال العدل)، الذي نجح في إثارة الجدل منذ طرح إعلانه الترويجي قبل أيام من رمضان. تعالت الأصوات، متّهمةً المسلسل بأنسنة الجلاد، واستخدامه الدراما للولوج صوب التطبيع. المسلسل الذي مُنع في الكويت، بسبب تعارضه مع توجهات البلد الخليجي حيال الشعب الفلسطيني، تصدرت بطولته الممثلة الكويتية حياة الفهد، التي جسّدت سيرة «أم هارون» اليهودية، في إطالة على حياة يهود الخليج، وتحديداً في الكويت خلال أربعينيات القرن الماضي. تتشارك الفهد في إنتاج العمل من خلال شركتها «الفهد» بالتعاون مع شركة «جرناس» للإماراتي أحمد الجسمي. وكلاهما يعمل كمنتج منفّذ لدى الشبكة السعودية. علماً أن المسلسل صُوّر بالكامل في الإمارات، بعد حيازته إجازة نصّ هناك.

حراك إلكتروني سريع، جابه الأفكار المسمومة التي يصدّرها المسلسل، ودعا إلى مقاطعته، بما أنه يستخدم اللغة الدرامية، ويتكئ على المغالطات التاريخية، لإثارة التعاطف مع اليهود الذي يعودون إلى «أرضهم» (أي فلسطين) وفق سياق المسلسل! على رأس هذه الحملات «اتحرك» التي دعت إلى مقاطعة المسلسل، واعتباره مروّجاً «لإزالة الحاجز النفسي والعدائي» لدى العرب تجاه «إسرائيل»، من خلال الدعوة إلى التعايش معها. مع بدء حلقات المسلسل، ظهّرت أكثر فأكثر الرسائل التطبيعية والخادعة، خاصة في إخفاء أي ذكر لفلسطين، مقابل الاعتماد على الرواية الصهيونية في عودة الصهاينة إلى «إسرائيل». الجدل المثار حول المسلسل الخليجي، لم يقف عند حدود أخذ ورد عربي، بل دخل الإسرائيليون مباشرةً على الخطّ، والتقطوا الضجّة المثارة حوله، وراحوا يشيدون في إعلامهم بالعمل. وكذلك فعل المتحدّث باسم الجيش الصهيوني أفيخاي أدرعي.

على مقلب مشابه، يسير بالتوازي مع «أم هارون» مسلسل آخر يندرج ضمن إطار الكوميديا: «مخرج 7» (تأليف خلف الحربي ـ إخراج أوس الشرقي)، يتصدّر بطولته الممثل السعودي ناصر القصبي، ويقحم في حبكته، القضية الفلسطينية أيضاً. وفي بعض حواراته الذي انتشر أخيراً على السوشال ميديا، يجاهر المسلسل باعتبار أنّ «إسرائيل» ليست عدواً، متبنياً للمرة الأولى خطاباً تطبيعياً واضحاً ومباشراً. في الحلقة الشهيرة للمسلسل، الذي يمثّل فيها القصبي دور الأب القلق على صداقة ابنه الصغير مع صبي إسرائيلي يتشارك معه الألعاب الإلكترونية، يدور حوار بين القصبي وبين الممثل راشد الشمراني. يشنّ الأخير هجوماً على الفلسطينيين، واصفاً إياهم بالأعداء، لأنهم «يهاجمون السعودية»، ومدّعياً أن المملكة «شنت حروباً» كرمى لفلسطين. لكن بحسب الشمراني، هؤلاء لم «يقدّروا» تضحيات السعودية، واعتبرهم «أسوأ من الإسرائيلي»! ويتابع الشمراني كلامه، جازماً: «إسرائيل موجودة

> **«سعوديون ضد التطبيع» تصدّت للمسلسلين وعرّت مضامينهما**

عاجبكم أو مش عاجبكم»، ساخراً من الحديث عن نهاية «إسرائيل»، ومستخدماً خطاباً انبطاحياً استسلامياً يعتبر أننا لم نحقق شيئاً إلى يومنا هذا بخصوص القضية الفلسطينية، سوى «الكلام والجعجعة». المقطع تُرجم إلى العبرية، وعُرض على منصات الإعلام الإسرائيلي، وحظي بإشادة منه، بما فيها قناة 12 الصهيونية. إذ نقلت صفحة «سعوديون ضد التطبيع» قبل أيام هذه الإشادة واعتبار القناة الصهيونية في تقرير لها بأنّ المسلسل «ينقل رسائل إيجابية تجاه إسرائيل»، ويدعو إلى التعامل التجاري معها، ويصنّف إسرائيل بأنها «ليست عدواً». وخلص تقرير القناة إلى توصيف ما حدث بأنه «تغيير جذري يتجاوز عتبة التطبيع». هكذا، بدأ مسار واحد ومباشر يجمع الشبكة السعودية والإعلام الإسرائيلي، في ردّ مباشر والتقاط للغضبة العربية جرّاء المضامين التي تخرج علناً للمرة الأولى درامياً. أمر حاولت التخفيف منه أو الاستخفاف به وسائل إعلامية سعودية، كصحيفة «الشرق الأوسط»، التي سمّت ما حدث بـ«فوبيا التطبيع» في محاولة لتسطيح ما يُعرض على الشبكة السعودية.

إلّا أن المنصات الافتراضية المناهضة للتطبيع لم تكتفِ بالشجب، إذ انطلقت حملات عدة على رأسها «سعوديون ضد التطبيع»، التي تضمّ أكاديميين ونشطاء سعوديين، يعملون جاهدين على تفكيك الخطاب التطبيعي المسموم من البوابة الدرامية. هؤلاء نجحوا في الأيام الماضية، في تعرية الرسائل التطبيعية في كلا المسلسلين، وعرضوا نقاشات هادئة وحاسمة، معتبرين أنّ ما تقدمه mbc، يهدف إلى تشويه الوعي التاريخي، وشرذمة الصف العربي المناصر للقضية الفلسطينية... صفّ يقف إلى جانبه السعوديون شعبياً لا حكّاماً!

طلقة في الوجدان العربي... على شاشة العار

لم يستثمر آل سعود كلّ تلك المليارات في تأسيس المنابر الصحافيّة والإعلاميّة عبثاً. كانت تلك توجيهات المستشارين الأميركيين منذ البداية. والمهمّة: توظيف الأجهزة الأكثر تأثيراً في توجيه الجمهور العربي لتصفيف سرديّة التلفيق الملكي، والترويج لمعاني ثقافيّة تؤسّس لمناخات تخدم الأجندة الأميركيّة: الاستهلاكية، والتسخيف، وتبرير القتل، والطائفيّة، واليوم: التطبيع (العلني). «أم هارون» وأعمال درامية أخرى، هي مجرد قطب في نسيج عريض متشابك من إنتاج ماكينة هيمنة السلالة السعوديّة، يتولّى تنفيذه مثقفون عضويّون موالون للطبقة الحاكمة، وبورجوازيون (أو طامحون للبرجزة)، قصّة اليهودية العراقيّة ـ المنحولة كويتياً ـ رصاصة أخرى تستهدف رؤوساً يطلقها هؤلاء على الهواء مباشرة

سعيد محمد

رغم التغيرات التكنولوجية الكبرى التي أعادت صوغ علاقة جمهور المتلقّين بالشاشات، فإنّ التلفزيون بقي الساحة الأكثر تأثيراً والأوسع انتشاراً. وبقبوله تعديلات بنيويّة على صيغ التلقّي، من دون مضمونها بالطبع ـ بداية عبر الكيبل، وحالياً عبر البث الرقمي، نجح في الاستمرار سيّداً أكبر للفنون جميعاً وملعباً للطبقات الحاكمة في حربها الدائمة لسلب وعي المحكومين وتأبيد هيمنتها عليهم، دائماً في موازاة مؤسسات المجتمع المدني الأخرى (وفق المفهوم الغرامشي: أي الدين الرسمي والمدارس والجامعات والصحافة وصناعة الثقافة).

هذا التلفزيون، أصبح منذ الحرب العالميّة الثانية، أداةً شديدة الخطورة في التنشئة الأيديولوجية، ومصدراً أساساً للمعلومات بالنسبة إلى قطاعات عريضة من البروليتاريا ـ بمعناها المعاصر ـ وعنصراً فاعلاً في توجيه الديناميات الاجتماعية ودفعها في اتّجاهات دون أخرى. نجح البريطانيون والأميركيون أكثر من غيرهم في توظيفه جزءاً لا يتجزّأ من عدّة البروباغاندا بمستوياتها: تلك المُوجّهة للاستهلاك المحلّي، كما المخصّصة لاستهلاك رعايا الإمبراطورية عبر العالم.

السلالة السعودية ـ المعتادة بحكم التركيب القبلي الوهابي على السيطرة عبر مزيج من العنف الدموي وخزعبلات الدين، وبوصفها مشروع صهيون إسلامي في قلب المنطقة سبق مشروع صهيون اليهودي ذاته ـ تلقّت مبكراً توجيهات المستشارين الأميركيين (مهماتهم مجتمعة أقرب إلى وظيفة المندوب السامي للإمبراطورية البريطانية المتقاعدة) بشأن ضرورة توجيه استثمار معتبر لبناء ترسانة إعلاميّة أضخم بكثير من حاجة المملكة نفسها وتقاليدها وتشريعاتها: بداية لمواجهة المدّ العروبي الناصري الذي اجتاح المنطقة بإذاعاته ومجلاته ومنتجاته الثقافيّة، ولاحقاً في تنفيذ الأجندات الأميركيّة في «تعهير» الثورة الفلسطينية، ثم إسقاط العراق، ومعاداة إيران، فكان بعد إطلاق جريدة «الشرق الأوسط» من لندن في 1978 كأوّل صحيفة فوق ـ وطنيّة موجهة إلى العالم العربي ناطقة باسم السلالة السعوديّة، رغم غياب شبه كليّ للكوادر الوطنيّة عنها إلى وقت قريب، كانت السلالة سبّاقة إلى غزو ساحة التلفزيون الفضائي العابر للوطنيّات عبر مؤسّسة تلفزيون «الشرق الأوسط»، التي انطلقت من العاصمة البريطانيّة في بداية التسعينيات كأول وأهم شبكة تلفزيون في العالم العربي الذي اكتفى لغاية ربع قرن مضى بالعيش في ظلّ تلفزيوناته الحكوميّة السقيمة.

أنفقت السلالة مليارات على هذه المشاريع وأخرى لاحقة، واستقطبت من أجلها وجوهاً من أقطار عربيّة عدة، لكنّ خطّها التحريري النهائي بقي دائماً سعودياً محضاً. عملت على الترويج للأهداف الثقافيّة المتأمركة في المنطقة: نشر الثقافة الأميركيّة الاستهلاكيّة، وتسويق التردّي الأخلاقي والتهتك الثقافي، وتبرير القتل الأميركي في العراق وليبيا وسوريا واليمن، ونشر الطائفيّة المقيتة، واليوم توسيع بيكار التطبيع (العلني) مع الكيان الإسرائيلي عبر مسلسل «أم هارون».

ونقول التطبيع العلني، لأن صيغة التحالف الموضوعي والتاريخي بين إسرائيل والسلالات الحاكمة في الخليج ـ على رأسها آل سعود بالذات ـ مسألة سبقت حتى الإعلان الرسمي عن قيام الدولة العبرية. وهي تحت الرعاية الأميركية المباشرة تعمّقت وأخذت أشكالاً كثيرة سياسياً وعسكريّاً واستخباراتيّاً واقتصاديّاً ورياضيّاً وبروتوكولياً. لكن المرحلة الحاليّة من الغروب العربي ـ بعدما أسقطت مصر في غيبوبة كامب ديفيد، ودفر العراق، وقسّمت ليبيا، وأضعفت سوريا ـ صارت تحتمل الانتقال إلى لعبة أكثر وضوحاً: التطبيع العلني. وتلك اليوم حاجة ماسة للإسرائيلي كما هي للسعودي. للإسرائيلي كنوع من عبور للسياج واحتلال عقل شعوب المنطقة من دون المغامرة باحتلالات عسكريّة صارت مستحيلة استراتيجياً ولوجستياً على نحو يهدّئ من روع سايكولوجيا الفناء الإسرائيلي المحتّم في المحيط المعادي ولو لبعض الوقت. وهي تجربة كانت قد اختُبرت بنجاح من خلال الجبهة السورية عبر التشبيك مع الإسلاميين و(العرب الجدد) معاً. أما سعودياً، فهي ضرورة للبقاء، بعدما تسرّب عن الأميركيين عدة تصوّرات عن بدائل محتملة من نموذج آل سعود المئوي الذي بلي أو كاد في أجواء ما بعد الحداثة السياسية، في الوقت الذي تراجعت فيه مكانة مملكتهم لناحية إنتاج النفط، وتعدد فضائح إدارتهم المخجلة للدولة، وصراع الكراسي الدموي داخل السلالة، كما فشلهم الذريع في تحقيق انتصارات صريحة في سوريا، ولاحقاً في اليمن رغم جهود واستثمارات أسطورية عبر سنوات طوال.

لا يمكن مطلقاً تفكيك رموز موجة مسلسلات التطبيع التي أطلقتها مؤسسة تلفزيون «الشرق الأوسط» توازياً مع رمضان هذا العام من دون الانطلاق من تحديد صريح لهذا السياق، وبوصفها مجرّد طلقة أخرى في جعبة السلالة توجهها على الهواء مباشرة نحو رؤوسنا. وبما أن الأمر كذلك الآن بعد هذه المقدّمة الطويلة، فإنه يمكن الشروع في عبور نقدي لتلك المسلسلات على مستويات أربعة.

على مستوى النص (أو الخطاب)، فإنه يمكن الحديث عن محاولة هزيلة فنياً لفرض الوجود الإسرائيلي على المتلقّين من خلال قصة «أم هارون» المسروقة من التاريخ العراقي الحديث، إذ اقتُطعت من سياقها الجغرافي وأعيد بناؤها كويتياً. فالقصة ذاتها شديدة الهامشية، وتعتمد خدعة بناء العمل الدرامي التقليدية البالية حول شخصيّة امرأة قاسية وتسمو فوقها. وقد سمعت انتقادات شديدة لطريقة تصوير العمل، وعجزه عن تقديم المرحلة التي يدّعيها، ناهيك بالحوارات المفتعلة والدعائيّة. لكن الرسالة مع ذلك واضحة: اليهود تاريخياً من أهل المنطقة، الخليج والعالم العربي ـ والذي حصل باسم فلسطين كان مجرد تحويلة سير مكلفة لمسار التاريخ حان وقت الانتهاء منها، مع ترداد ببغائي لمصطلحات تتعلق بإسرائيل واليهود والأصوات والتقاليد العبرية كي تبدأ الأذن العربية بالاعتياد في لاوعيها على أجواء الزمن القادم. وفي المسلسل الهزيل الآخر «مخرج 7»، حيث لا يمكن الهرب للسرديات التاريخيّة، هناك اعتماد على شعبويات مسطحة من الأفكار التي تبثّها الجيوش الإلكترونية السعوديّة على تويتر (يمتلكون منه حصّة وازنة). شعبويات تخدم غاية تطبيع المصطلحات والتقاليد والأصوات والموسيقى العبرية في الأذن العربيّة، مع تشويه صورة الفلسطيني برسمه كمخلوق درجة ثانية مقارنة بالندّ الإسرائيليّ، مستسلم وضعيف ومعتمد على التسوّل للعيش، والآخرين لتحرير بلاده.

على مستوى ثان، فإنّ ماكينة آل سعود في تلفزيون «الشرق الأوسط» تدرك تماماً أنها برسائلها التي ضمّنتها صيغة الخطاب التطبيعي، لن تقع على أسماع كتلة مصمتة متجانسة من الجمهور العربي. فهناك من دون شك الجمهور المحلي الخليجي القطيع ـ مع استثناءات نادرة بالطبع لكن بارزة ـ الذي يستهلك منتجات آل سعود الأيديولوجيّة من دون تفكير. وهذا الجمهور سيبتلع السمّ المدسوس إليه مع أطباق طقوسه الرمضانيّة بلا تساؤلات، لا سيّما جمهور المسلسلات الدراميّة الأهم من النساء المغيّبات في أكثرهن عن أيّ وعي طبقي أو سياسي أو حتى جندري. في المقابل، هناك الجمهور الذي سيقرأ الخطاب في إطار موقفه المعادي لإسرائيل، وسيكثر الصراخ غضباً من خيانة السلالات للقضيّة القوميّة ـ الدينيّة ـ الوطنيّة (كما شئت) من دون القدرة على فعل شيء تقريباً. لكنّه مع ذلك سيكون بدوره قد تلقى نوعاً من تدريب صوتيّ خفيّ على الثقافة العبرية قد لا يتوفر له من خلال وسائل إعلامه المحلية. وهو بالمجمل جمهور لا قيمة له في ميزان تلفزيون «الشرق الأوسط». لكنّ الجمهور الأساسي المستهدف الذين لا يمانعون الانتقال إلى أيّ مربّع سياسي ما دام ذلك في إطار احتكار السلالات الكليّ ـ آل سعود أساساً وبصفتهم الشخصيّة لا الرسميّة ـ لمنظومة الإنتاج التلفزيوني العربي من المحيط إلى الخليج. وتلك ميزة استراتيجيّة تسمح لهم بالانفراد في نحت العقول على ما يوافق متطلبات المرحلة مع غياب شبه كليّ لأيّ سرديّات بديلة.

> **دراما تصوّر الفلسطيني كمستسلم وضعيف يعتمد على التسوّل للعيش وعلى الآخرين لتحرير بلاده**

وليست الدراما السوريّة وحدها قادرة على مواجهة هذا الطوق المحكم، لا سيّما أنها غير قادرة مالياً على منافسة الجيوب العميقة لحراس النفط. وهي تبقى في النهاية نتاج برجوازيّة عربيّة أخرى، زبائنها الأهم تلفزيونات آل سعود والخليج ذاتها، بما يفرضه ذلك من ظلال رماديّة شديدة على المحتوى المقدَّم. ولا بدّ هنا من التطرّق إلى طواقم إنتاج مثل هذه الأعمال التي تضم خليطاً واسعاً من التقنيين والموجهين والممثلين ـ منتجو ثقافة وفق المفهوم الغرامشيّ ـ الذين يحكم انتماءاتهم الطبقيّة (برجوازيّة أو متبرجزة) يندفعون للمشاركة بكثافة في مثل هذه الأعمال من دون خدمة لمصالحهم الطبقيّة. الرهان المباشر ـ بانظمة السلالات، ولا هي تمتلك ـ بعد عقود الإفساد والتجهيل والتسطيح المنظّم ـ أيّ زهيداً لتاسيس وعي مزيّف في أذهانهم تجاه قبول الإسرائيلي وإلغاء الفلسطيني. وعي يتم البناء عليه تراكماً كمياً بالأدوات الأخرى (أدوات التواصل الاجتماعي، ونتفليكس، وبرامج الـ NGOs وغيرها) إلى أن يتحقق التراكم النوعيّ المنشود.

المستوى الثالث مرتبطٌ بالاقتصاد السياسي لعمليّة إنتاج الأعمال الدراميّة وطبيعة الأشخاص المنخرطين فيها. وهنا ينبغي قراءة «أم هارون» وغيرها من التطبيعيين

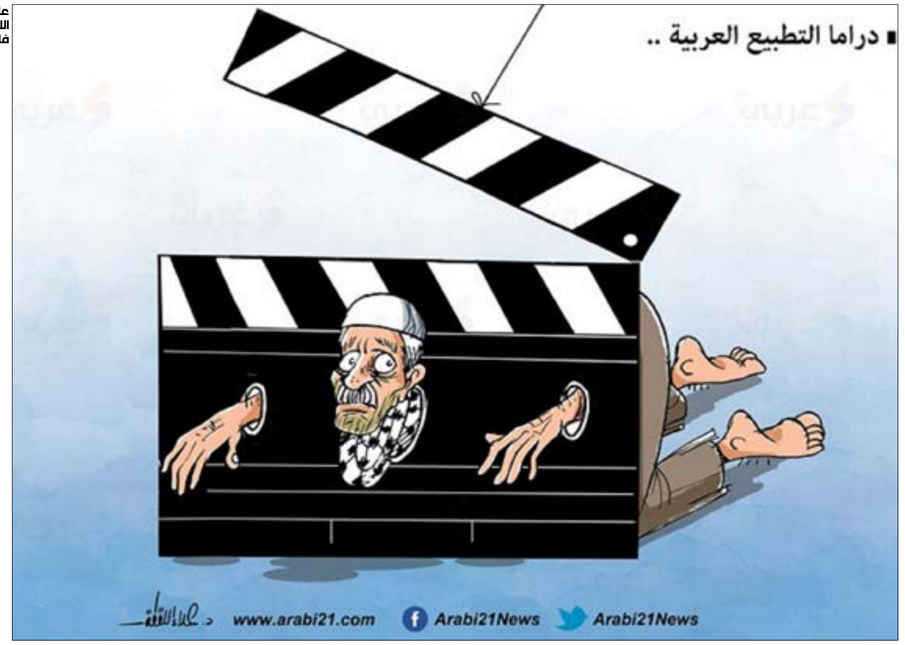

علاء اللقطة ـ فلسطين

تردّد، سواء كم تنمّ لا واع لسرديات السلالات الحاكمة أو اعتصام واع بباب الرزق المفتوح في مقابل الوعد بالفقر على الضفّة الأخرى، أو مزيج تلفيقي منهما.

أما على المستوى الرابع أي المعاني والإشارات الثقافيّة الرئيسة التي يمكن عبورها من قراءة «أم هارون» وبقيّة التطبيعيين، فمن المؤكّد أن المعركة تتّخذ بشكل متزايد حدوداً أوضح بين الضفتين على نحو لم يعد يسمح بكثير من الرماديّة في المواقف. لن يُقدم حكماء آل سعود على التصريح بالانتقال إلى مستوى التطبيع العلني المتدرّج لولا إحساسهم الأكيد بوجود عميق لروح المقاومة في قلوب كثيرين في المشرق العربي ينبغي استئصالها سعياً لتطبيع دافئ بدلاً من التجربة المصريّة الشديدة البرودة رغم كل شيء. الأمر الثاني حقيقة أن الجماهير العربيّة عبر العالم مكشوفة تماماً أمام صناعة إعلاميّة منسقة غربيّة ـ سلالية لا قبل لهم بها، ولا عندها الأدوات النقديّة للتعامل مع ما يُفرض عليها من تغذية إجباريّة، فيما تفتقر البروليتاريا العربيّة وأعداء الهيمنة في المنطقة إلى أدوات إعلام فاعل، أو حتى فهم معمّق للمكوّن الثقافي للحرب الموجهة ضدّهم أو مدى خطورته.

في هذه الأجواء القاتمة، لا يتبقى أمام الأفراد سوى خوض معاركهم الشخصيّة ضد الطلقات الغادرة. «أم هارون» وكل «أم هارون». أوّلها إثارة ضجيج شديد حيثما تسنّى ضد المؤسسات والأعمال والأشخاص المنخرطين في هذا الجهد الحربيّ المنظّم على جبهة الثقافة السلالية ـ العبرائية، مع تنظيم أوسع أنشطة المقاطعة لهم جميعاً، وتشجيع المحيط المباشر على الالتحاق بها. وثانيها أن نتثقّف بكثافة ونتحاور لبناء أدواتنا النقديّة الذاتية التي تسمح لنا باخذ المسافات المناسبة من الوجبات المسمومة المفروضة علينا. بغير ذلك، فسيغرقنا الطوفان الصهيونيّ الآتي (متأسلماً كان، أو متهوداً لا فرق).

الأخبار
al-akhbar
الاربعاء 29 نيسان 2020 العدد 4038

صورة وخبر

في الوقت الذي يلتزمان فيه الحجر المنزلي، يواصل مدرّب اليوغا اللبناني ربيع المدوّر (29 عاماً) وزوجته مدرّبة اليوغا ومصمّمة الرقص الأوكرانية ألونا الكسندروفا (24 عاماً) تمريناتهما على الـ«أكروبوغا» التي تمزج بين اليوغا والألعاب البهلوانية. وفي سبيل هذه الغاية، يخرج الثنائي من شقّتهما الكائنة في منطقة عين الرمّانة (قضاء بعبدا) ويصعدان إلى السطح طمعاً ببعض التغيير والراحة. (جوزيف عيد ــ أ ف ب)

نزيه أبو عفش
يوميات ناقصة

روائح

مِن نفاياتهم، وروائحِ أنفاسهم وقاذوراتهم، أعرفُ أنّ الناسَ مرّوا من هنا.
وهنا، هنا في هذه المتاهةِ البغيضة،
أنا لستُ في حاجةٍ لأنْ أكون عرّافاً أو قارئَ مستقبَل،
لأَتَبَيّنَ الطريقَ إلى مقابرهم.
: روائحُهم تكفي.

حياء الخائف

على عادتِهِ، حتى وهو يُهيِّئُ النعشَ ويُمَهِّدُ ليَ الطريقَ إلى القبر،
يُلاقيني بوردتِهِ وابتسامتِه..
وخلفهما، حيثُ تصعبُ الرؤيةُ ويَسهلُ التخمين،
يُذَخَّرُ المسدّسُ، وتُنَقَّطُ جُرعةُ السمّ في قدَحِ أنخابِ العيد.
وأنا، على عادتي، وبسببِ الحياءِ أكثرَ ممّا بسببِ الخوف،
لا أجرؤ حتى أنْ أقولَ له.. إلاّ في أحلامي:
هداياكَ، كابتسامتِك، ثقيلةٌ على قلبي.
فإذنْ: خذْ هداياكَ كلّها، وابتساماتِكَ كلّها، ووُرودَكَ كلّها كلّها...
وَ خُذْكَ أيضاً؛ وَ أَعتِقْني!
..
نعم : الخائفُ يستحي.
يستحي وَ يموت.

منوعات

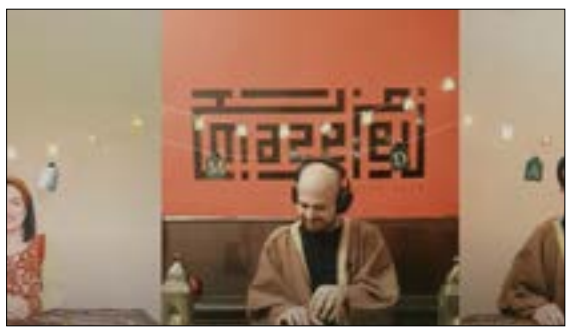

لوكاس ومريان وجورج: «مزيج» رمضاني

قبل سنوات، انطلق مشروع «مزيج» (Mazeej) على يدي عازف البيانو والملحّن والموزّع الموسيقي اللبناني لوكاس صقر. مشروع قام على دمج أغنيات مختلفة لفنانين معروفين، عرب وأجانب، بطريقة لافتة مع إعادة توزيع الموسيقى طبعاً. لا يمرّ وقت طويل قبل أن يخرج علينا «مزيج» عبر يوتيوب ومواقع التواصل الاجتماعي بأعمال جديدة يتصدّى لها نجوم وفنانون شباب. هكذا، سمعنا مقتطفات من أغنيات شهيرة لصباح بصوت سوزانا عسّاف، وأخرى من التراث الشامي بصوت ليندا بيطار، بالإضافة إلى ميدلي شرقية لأغنيات النجم الأميركي فريدي ميركوري شاركت فيها أماندا معلوف، فضلاً عن «مزيج» خاص بزكي ناصيف مع مريان علوان وجورج نون.
لا يغيب «مزيج» عن المناسبات الكبرى، لا سيّما الدينية منها. بعد الجمعة العظيمة قبل أسبوعين تقريباً، خصّ رمضان منذ ساعات بعمل يحظى بتفاعل كبير على السوشال ميديا. ضمن فيديو كليب (3:46 د) مصوّر عن بُعد في أوقات التباعد الاجتماعي تطغى عليه الأجواء الرمضانية لناحية الديكور البسيط والملابس، ظهرت مريان علوان وجورج نون مجدّداً على الشاشة، يتوسّطهما لوكاس صقر على آلة البيانو. أدّى الثنائي مختارات من أعمال شهيرة مرتبطة بشهر الصوم، من بينها الأنشودة الإسلامية التراثية «طلع البدر علينا» و«مرحب مرحب يا هلال» و«يا نور الهلال» و«مَولاي إنّي ببابك»...

مخرجون لبنانيون يصوّرون «العيش في زمن الكورونا»

تحت عنوان «العيش في زمن الكورونا»، انطلقت أخيراً مبادرة لصناعة أفلام تتناول الوضع الحالي المتأثّر بالأزمة الصحية التي تضرب العالم. الفكرة التي بدأت مع منظمة (International Media Support (IMS الدنماركية غير الربحية، تهدف إلى المساهمة في «تسليط الضوء على قصص وروايات تتناول هذا الوضع كبديل لوسائل الإعلام الإخبارية السائدة. خمسة من صانعي الأفلام يأخذون المشاهدين إلى عوالمهم وأفكارهم وربما أيضاً غضبهم أو مخاوفهم»، وفق البيان الصادر عن القائمين عليها. ويرى هؤلاء أنّه «من المهم الحصول على تغطية متنوعة للوضع والسماح لبعض أفضل رواة القصص بالوصول إلى جمهور عريض»، معتبرين أنّ هذه الأشرطة سـ«تكون ذات قيمة كبيرة لتوثيق مهم للوضع الحالي، وكذلك للأجيال القادمة». وأول الغيث كان إنجاز خمسة مخرجين معروفين أفلاماً قصيرة حيث عكس كل واحد منهم هواجسه الفردية، وهم: زينة صفير التي قاربت علاقتها بالبيت العائلي الذي صار خالياً بعد رحيل الوالدين ومكابداتها في دهاليز المنظومة الطبية في لبنان التي تسحق المواطن. إلى جانب صفير، شاهدنا أفلام لميا جريج، وكارول منصور، ومحمود حجيج وغسّان سلهب. علماً أنّها متوافرة بشكل غير حصري على موقع «درج».

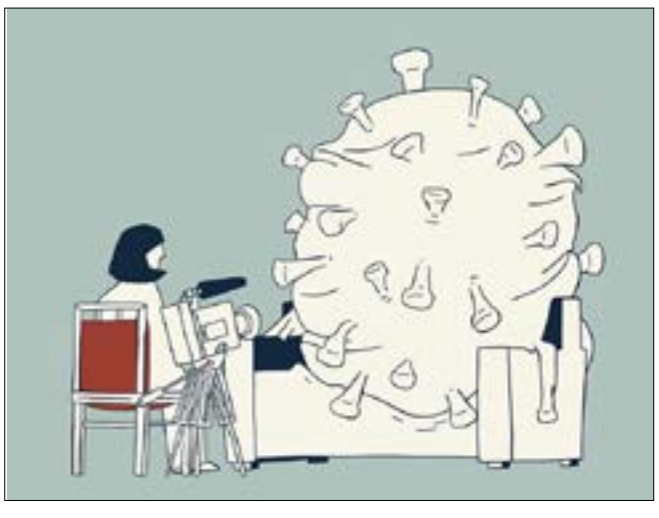

كيف غيّر الوباء الطقوس الرمضانية؟

بدءاً من يوم السبت المقبل، تطلق «فرانس 24» برنامجها الجديد «رمضان في الجائحة». برنامج أسبوعي (23:40 بتوقيت بيروت) من وحي شهر الصوم، سيُعرض على الشبكة الفرنسية الناطقة بالعربية بعدما فرض وباء كورونا هذا العام متغيّرات كثيرة على المشهد الرمضاني. فلا مساجد مفتوحة لإقامة الصلوات، ولا تجمّعات عائلية واجتماعية حول الموائد الرمضانية إلى جانب إقفال المطاعم والمقاهي، التي كانت ملاذاً للعديد من الصائمين لقضاء الفترة المسائية حتى طلوع الفجر. كل هذه التبدّلات، سترصدها عدسة البرنامج في دول عربية وإسلامية مختلفة. في الحلقة الأولى، يعرض مراسل القناة في تركيا، حسين أسد (الصورة)، مجموعة تقارير أعدّها مراسلو الشبكة في إيران وتونس والأردن ومصر حول عواقب كورونا وتأثيرها على الشعوب المختلفة. وتشمل التقارير إضاءة على رمضان في ظلّ النشاط السياحي في تونس (سيف الله المشاط)، وعلى الأجواء الرمضانية في إيران (علي باشا)، مع تعقّب ظاهرة غياب «موائد الرحمن» في الأردن (دانية المعايطة)، وبيع الفوانيس الرمضانية المحلية الصنع في مصر (أحمد الصفتي).

«رمضان في الجائحة»: كل سبت ـ الساعة 23:40 بتوقيت بيروت على «فرانس 24»